مكتبة الاهرام
للبحث العلمي

الجمان

المجلد الاول

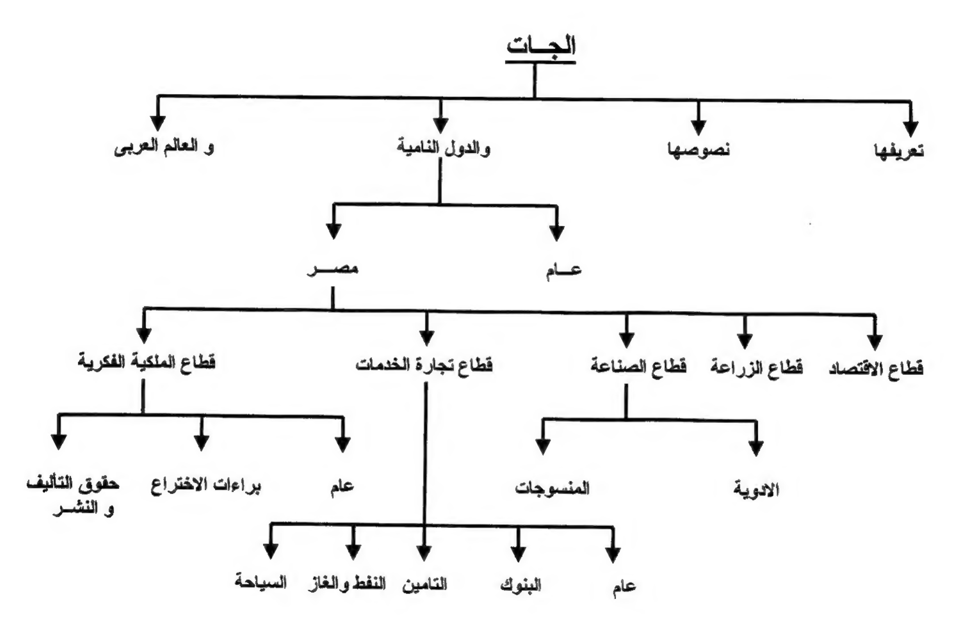


الجات

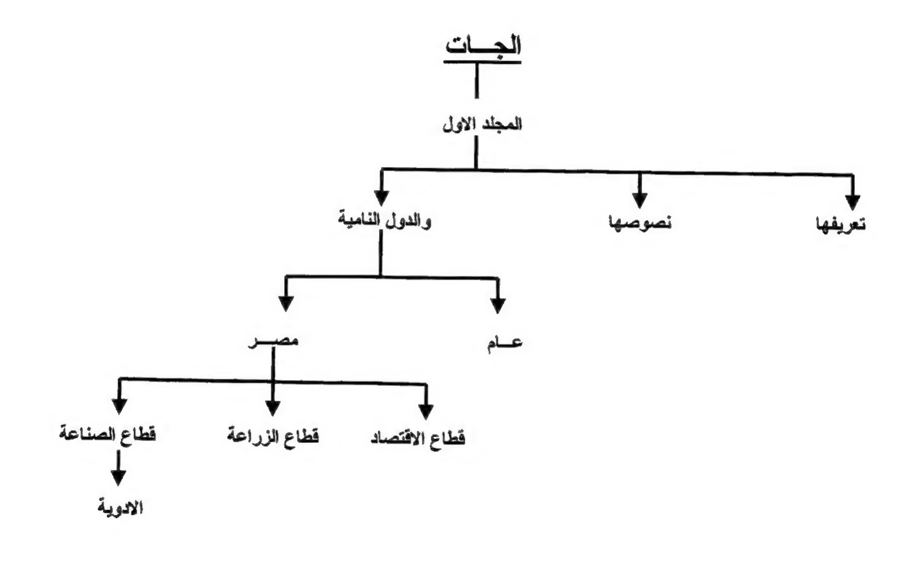
المجلد الأول

إعـــــداد

مكتبة الأهرام للبحث العلمي



الجـات
تعريفها
نصوصها
والدول النامية
و العالم العربى
عــام
مصـــر
قطاع الاقتصاد
قطاع الزراعة
قطاع الصناعة
قطاع تجارة الخدمات
قطاع الملكية الفكرية
الادوية
المنسوجات
عام
براءات الاختراع
حقوق التأليف
و النشــر
عام
البنوك
التامين
النفط والغاز
السياحة


الجـــات
المجلد الاول
تعريفها
نصوصها
والدول النامية
عـــام
مصـــر
قطاع الاقتصاد
قطاع الزراعة
قطاع الصناعة
الادوية

قائمة المصادر

أولا: الجرائد

الاهرام – الوفد – العالم اليوم – الأخبار – الشرق الأوسط (١٩٩٨/٩٧/٩٦/٩٥/٩٤)

ثانيا : المجلات

كراسات استراتيجية عدد (٢٢– ٥١) ١٩٩٧/١٩٩٤

مجلة الاهرام الاقتصادى ١٩٩٨/١٩٩٦

تقرير التنمية فى العالم ١٩٩٩/١٩٩٨

ثالثا : الكتب

١ –	كتاب	السوق الأوروبية المشتركة		١٩٩٥
٢ –	كتاب	الجات ونهب الجنوب	علاء كمال	١٩٩٦
-٣	كتاب	مؤتمر آثار اتفاقية الجات		١٩٩٦
-٤	كتاب	الجات ومصر والبلدان العربية	أسامة المجدوب	١٩٩٦
-٥	كتاب	كتاب التجارة العالمية وجات ٩٤	سمير محمد عبدالعزيز	١٩٩٦
-٦	كتاب	شرح النصوص الانجليزية للجات	عبدالفتاح مراد	١٩٩٦
-٧	كتاب	شرح النصوص العربية للجات	عبدالفتاح مراد	١٩٩٧
-٨	كتاب	سلسلة ادارة القدرة التنافسية	سيد عبدالقادر	١٩٩٨

تعريفها

الجات

تعريفها

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	ماهي الجات ؟	سمير محمد عبد العزيز	(كتاب) التجارة العالمية وجات ٩٤		١٩٩٦	١
٢	٥٠ سنة جات	مصطفى شاكر الخطيب	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٥٤١	١٩٩٨/٧/٢٠	٦

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	سمير محمد عبد العزيز
الموضوع الفرعى :	تعريفها	رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	(كتاب) التجارة العالمية وجات ٩٤	تاريخ الصـدور :	١٩٩٦

مـا هى الجـــــات ؟

- هى إطار للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف لتحرير التجارة الدولية وفقاً للقواعد والأحكام المتفق عليها .
- هى بمثابة محكمة دولية يتم فيها تسوية المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء .
- هى اطار للأشراف على تجارة السلع فى العالم (باستثناء البترول) والمقدرة بنحو ٩٠ ٪ من جملة التجارة العالمية .

أهم المشاكل التجارية التى أهتمت بها « الجات »

(١) التعريفة الجمركية التى يفرضها الاطراف المتعاقدة . وقد امتدت دراسة هذه التعريفة ابتداء على نطاق واسع شملت حوالى ٦٥ ألف حالة تغطى بالطبع نسبة كبيرة من التبادل التجارى بهدف ازالة أو تخفيف القيود الجمركية بأنواعها المختلفة من الرسوم التعريفية . ومن الجدير بالملاحظة أن اسلوب التفاوض فى « الجات » يتم على أساس أن تتقدم الدولة الطرف المتعاقد فى الجات بقائمتين :

الأولى : تدرج فيها السلع التى يطلب فيها العضو تخفيف الرسوم الجمركية المفروضة على صادراته .

الثانية : خاصة بالسلع التى يمكن أن يخفض جانب من الرسوم المفروضة منها على وارداته . أى المزايا المتبادلة أو المعاملة بالمثل ، ومنح العضو فرصة العدول عن التخفيضات الممنوحة منه إذا طرأت ظروف تجبره على ذلك .

(٢) الالتزام بالامتناع عن فرض الرسوم الاخرى بخلاف الرسوم الجمركية ذات الأثر المعادل لهذه الرسوم ، وتبادل الأطراف المتعاقدة بالبيانات التفصيلية فى هذا الشأن بينهم ، والبيانات الخاصة بالاعانات التى تؤثر فى التبادل السلعى ، والتفاوض من أجل الحد منها بصفة مستمرة .

(٣) عدم اجازة فرض القيود بخلاف الرسوم الجمركية والتى يطلق عليها القيود غير التعريفة ، وأهمها نظام الحصص الا فى حدود الانشاءات التى تنقسم إلى قسمين :

(أ) استثنات دائمة ، وتتحقق عند دخول بعض من الاطراف المتعاقدين فى « الجات » فى تكوين اتفاقات اقليمية فى شكل اتحاد جمركى أو منطقة تجارة حرة ، أو سوق مشتركة .

(ب) استثنات مؤقتة لحماية صناعة ناشئة ، أو وجود عجز فى الاحتياطات النقدية الخارجية ، أو لتشجيع التنمية الاقتصادية ، أو وقوع الدولة فى حالة حرب .

وقد أوردت الاتفاقية قاعدة عامة بمقتضاها يمتنع على الاطراف المتعاقدين من التميز فى تطبيق نظام الحصص بين بلد وآخر ، الا أنه بالرغم من ذلك اجازت أحكام « الجات » للأطراف المتعاقدة التى تواجه صعوبات فى موازنة موازين مدفوعاتها أن تحدد حصصا تنطوى على التمييز فى المعاملة وفى حجم هذه الحصص .

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	سمير محمد عبد العزيز
الموضوع الفرعى :	تعريفها	رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	(كتاب) التجارة العالمية وجات ٩٤	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٦

نشـأة الجـات وأهـدافـه

GATT **ITO**

اتصفت الفترة التى سبقت الحرب العالمية الثانية بتزايد الحواجز والقيود المباشرة والجمركية بصورة انتقامية بين الكثير من الدول إلى الدرجة التى يكاد أن توصف بـ « حرب تجارية » [١] . ولقد ظهر عقب هذه الحرب اتجاه تبنته الولايات المتحدة الأمريكية لانشاء منظمة التجارة الدولية (ITO) فى اطار الأمم المتحدة ليستكمل بها الأطار المؤسسى الدولى على النطاق الإقتصادى الذى يهدف لتحرير النظام العالمى فى المجالات التالية :

* النقدية من خلال صندوق النقد الدولى الذى تأسس بمقتضى إتفاقية بريتون وودز عام ١٩٤٤ وبدأ نشاطه فى عام ١٩٤٧ باعتباره مصرف عالمى يضع موارده فى متناول الدول الأعضاء فيه لتمكينها من مواجهة العجز المؤقت أو القصير الأجل فى موازين مدفوعاتها .

* المالية من خلال البنك الدولى للانشاء والتعمير للقيام بالمشروعات الزراعية والصناعية فى الدول الأعضاء فيه بتقديم قروض طويلة الأجل .

* التجارية من خلال منظمة التجارة الدولية ، والذى اقترحت الدول الرأسمالية بشأنها عقد مؤتمر دولى للتجارة انعقد فى هافانا فى الفترة من ٢١ نوفمبر ١٩٤٧ إلى ٢٤ مارس ١٩٤٨ .

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	سمير محمد عبد العزيز
الموضوع الفرعى :	تعريفها	رقم العـــدد :	
المصـــــدر :	(كتاب) التجارة العالمية وجات ٩٤	تاريخ الصـدور :	١٩٩٦

مؤتمر وميثـاق هـافـانا

سبق هذا المؤتمر سلسلة من المؤتمرات فى لندن وجنيف للاعداد له . ولقد شارك فيه ٥٥ دولة ليس من بينها الاتحاد السوفيتى فى ذلك الوقت .

أقر مؤتمر هافانا نص ميثاق منظمة التجارة الدولية « ميثاق هافانا » والذى أبرز نواحي السياسات التجارية للدول الأعضاء والمساواة في المعاملة الجمركية ، والاهتمام بتخفيض مستوياتها من خلال التفاوض . كذلك لم يتعرض المؤتمر لنظم الأفضلية القائمة وأن كان قد طالب بالعمل على الغائها بالتدريج ، وأجاز إنشاء الاتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة . ومن الجدير بالذكر أنه منذ ذلك الحين استثنت مواد ميثاق هافانا بعض الدول الأعضاء من تخفيض القيود الجمركية في الحالات الثلاث التالية :

- السلع الخاصة بالمنتجات الزراعية .
- إنشاء صناعات جديدة .
- عجز ميزان المدفوعات .

وترجع هذه الاستثناءات إلى نظرة المجتمع الدولى فى ذلك الوقت إلى المشاكل الاقتصادية التى تواجهها الدول النامية وحتى لا تزداد حدة هذه المشاكل إذا ما أجبرت هذه الدول على تقرير تخفيضات جمركية تتعارض مع خطط التنمية بها . كما أجاز ميثاق هافانا للدول الأعضاء مكافحة الاغراق بفرض رسم تعويضى إذا أصاب الاغراق صناعة محلية أو أثر سلبياً على صناعة ناشئة .

ونتيجة لتسابق دول الكتلة الاشتراكية والدول الرأسمالية فى استمالة واستقطاب الدول النامية إلى جانب كل منهما ، قرر ميثاق هافانا المساهمة فى تنمية اقتصاديات الدول النامية من قبل الدول المتقدمة بعدم وضع الحواجز على صادراتها إليها – إلا فى حالات يتعين تبرير أسبابها وتكون قابلة للالغاء ، مع جواز ابرام الاتفاقات التفضيلية بشروط معينة . ولقد أوصى ميثاق هافانا بتثبيت أسعار الصادرات من السلع الأساسية للدول النامية .

يتبين مما تقدم أن ميثاق هافانا نهج منهجاً طموحاً يخدم مصالح الدول النامية من خلال اتباع الدول الغنية سياسات تجارية تخدم مصالح تلك الدول وجميع دول العالم . إلا أن الجهود التى بذلت فى هذا الاتجاه لم يكتب لها النجاح فقد تراجعت الدول الغنية عن تطبيق ما جاء بأحكام ميثاق هافانا ، وأخذت تمهد لتأسيس منظمة أخرى تهتم بالتجارة الدولية إلا أنها ليست وثيقة الصلة بكل من صندوق النقد الدولى أو البنك الدولى للانشاء والتعمير كما كان مفترضاً لميثاق هافانا ونشأة ITO .

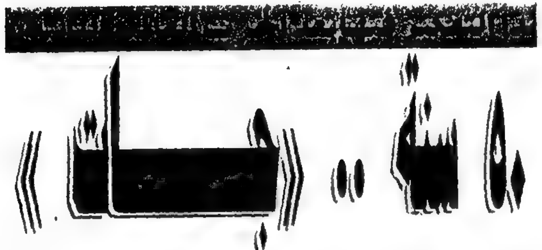
الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة « الجات »

جاءت إتفاقية الجات General Agreement on Trade & Tariffs لتحل محل منظمة التجارة الدولية ITO باعتبارها تعاقدا متعدد الأطراف ينشىء قواعد للسلوك فى مجال التجارة الدولية . وعلى ذلك قامت الاتفاقية لوضع أسس لنظام التجارة الدولى – الذى تميز بالميل الشديد نحو الحماية فى ذلك الوقت – على أسس جديدة تضمنت شرط « الدولة الأولى بالرعاية » ، مبادىء الحرية التجارية والمنافسة وعدم التميز فى المعاملة واعتبار التعريفة الجمركية وحدها هى الوسيلة المقبولة للحماية . ولقد ركزت الاتفاقية على أن تحرير التجارة الدولية من القيود يتعين أن يتم خلال المفاوضات والتشاور بين الأطراف المعينة .

وترجع بداية ظهور ونشأة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة إلى التفاف مندوبوا ٢٣ دولة غنية فى جنيف عام ١٩٤٧ وسرعتهم فى اجراء مفاوضات جانبية بعيداً عن المفاوضات التى كانت تجرى فى شأن ميثاق هافانا وأسفرت هذه المفاوضات الجانبية عن مولد هذه الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) فى الأول من يناير ١٩٤٨ . وقد دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ دون تنظيم مؤسسى وقامت بأعمال السكرتارية لجنة تابعة للأمم المتحدة ظلت تهتم بشئون النظام التجارى الدولى متعدد الأطراف على مدى ما يقرب من نصف قرن . وقد وصل عدد الأعضاء المنضمين لاتفاقية الجات حتى الآن ١١٧ دولة .

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	مصطفى شاكر الخطيب
الموضوع الفرعى :	تعريفها	رقم العـــــدد :	١٥٤١
المصـــــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٨/٧/٢٠

يبلغ النظام التجارى المتعدد الاطراف بحلول عام ٩٨ والمعروف بـ «الجات» الخمسين عاما وهو النظام الذى تحول الى اسم «منظمة التجارة العالمية» وبهذه المناسبة ادلى السيد ريناتو روجيرو مدير عام منظمة التجارة العالمية بتصريح مفاده ان هذا العام يوافق اليوبيل الذهبى للنظام التجارى المتعدد الاطراف والذى يعتبر من اهم الانجازات الاقتصادية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حيث ساهم هذا النظام فى خلق نظام تجارى عالمى تذوب فيه الحواجز والعقبات بين الدول والشعوب ويرتكز على دعامة اساسية الا وهى عدم التمييز ويضم هذا النظام حاليا ١٣٢ دولة وتتفاوض ٣١ دولة اخرى من اجل استكمال انضمامها.



وفى التاسع عشر من مايو الماضى تم الاحتفال باليوبيل الذهبى لهذا النظام تاكيدا لمساهمته فى تحقيق السلام العالمى والازدهار

ويحوى التطور التاريخى للنظام التجارى المتعدد الاطراف من عام ٤٧ حتى عام ٩٨ تراكمات اجرائية وترتيبات تحتم ان يمر بها ذلك النظام لتلوث النتيجة تجارة بلا حواجز

عـــام ١٩٤٧ م :فى ١٩٤٧/١٠/٣٠ تم توقيع الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) بين ٢٣ دولة منها ١٢ دولة متقدمة و ١١ دولة نامية وذلك فى قصر الامم فى جنيف وقد تضمنت الاتفاقية مزايا جمركية تم الاتفاق عليها فى اول مفاوضات تجارية متعددة الاطراف كما تضمنت بعض القواعد تهدف الى عدم اهدار هذه المزايا متطبيق معايير تقييدية على التجارة

ويرجع اصل نشأة الجات الى عام ١٩٤٦ حيث دعا المجلس الاقتصادى والاجتماعى للامم المتحدة الى عقد مؤتمر لبحث انشاء منظمة التجارة الدولية (ITO) لتكون الضلع المكمل للوكالات الدولية الاقتصادية فى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية بعد الاتفاق على انشاء صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للانشاء والتعمير، وخلال هذا المؤتمر تم تشكيل لجنة تحضيرية لاعداد مشروع ميثاق منظمة التجارة الدولية

وخلال عامى ٤٦، ١٩٤٧ م استمر عمل اللجنة التحضيرية فى اعداد المشروع وفى نفس الوقت اتفق اعضاء اللجنة على اجراء مفاوضات بين بعضهم البعض لتبادل التخفيضات الجمركية اسفرت عن تبادل ٤٥ الف ميزة جمركية تغطى حوالى ١٠ بليون دولار من حجم التجارة الدولية كما وافق اعضاء اللجنة على حماية هذه المزايا الجمركية باعتمادهم لبعض القواعد التجارية التى تضمنها مشروع ميثاق منظمة التجارة الدولية. وعليه شكلت هذه التخفيضات الجمركية والقواعد التجارية ما عرف باسم الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) التى تم توقيعها فى ٤٧/١٠/٣٠ من قبل ٢٣ دولة.

وفى نوفمبر ١٩٤٧ م اجتمعت وفود ٥٦ دولة فى هافانا (كوبا) لبحث مشروع منظمة التجارة الدولية وبعد مفاوضات طويلة وصعبة وافقت وفود ٥٣ دولة على توقيع الميثاق النهائى لهافانا وذلك فى مارس ١٩٤٨ الا انه فى ظل عدم تصديق العديد من الدول على الميثاق لم تر منظمة التجارة الدولية النور او ولدت ميتة تاركة الساحة للجات لتحكم وتنظم التجارة الدولية لعدة عقود

عـــام ١٩٤٨م :وفى يناير ١٩٤٨ دخلت الجات حيز التنفيذ وكان الاعضاء المؤسسين وعددهم ٢٣ دولة وهم : النمسا - بلجيكا - البرازيل - بورما - كندا - سيلان - شيلى - الصين - كوبا - الهند - لبنان - لكسمبورج - هولندا - نيوزيلندا - النرويج - الباكستان - روديسيا - سوريا - جنوب افريقيا - المملكة المتحدة - الولايات المتحدة

ولقد عقد الاجتماع الاول للاطراف المتعاقدين فى فبراير ١٩٤٨ واستمر حتى ٢٠ مارس ١٩٤٨ م فى هافانا (كوبا) وتم نقل السكرتارية من نيويورك الى جنيف خلال نفس العام.

عام ١٩٤٩ م :تم عقد الجولة الثانية للمفاوضات التجارية فى مدينة «انيسى» : خلال الفترة ابريل/ اغسطس عام ١٩٤٩ حيث تبادل الاطراف المتعاقدين ٥٠٠٠ ميزة جمركية. كما تمت الموافقة على انضمام عشرة اعضاء جدد للجات

مصطفى شاكر الخطيب

الموضوع الرئيسي : الجات — اسم كاتب المقال : مصطفى شاكر الخطيب

الموضوع الفرعي : تعريفها — رقم العـــــدد : ١٥٤١

المصـــــــدر : (مجلة) الاهرام الاقتصادى — تاريخ الصـــدور : ١٩٩٨/٧/٢٠

عام ١٩٥٠ م :تم عقد الجولة الثالثة للمفاوضات التجارية في «توركواي» خلال الفترة من سبتمبر ١٩٥٠ حتى ابريل ١٩٥١ حيث تبادل الاطراف المتعاقدين حوالي ٨٧٠ ميزة جمركية وعليه بلغت التخفيضات الجمركية حوالي ٢٥٪ من مستواها عام ١٩٤٨ كماانضم أربعة اعضاء جدد خلال الاجتماع الخامس للاطراف المتعاقدين واشار الوفد الامريكي الى ان ميثاق منظمة التجارية الدولية لن يقدم الى الكونجرس الامريكي وكان ذلك بمثابة الوفاد الرسمي لمنظمة التجارة الدولية (ITO) .

عام ١٩٥٦ م :انعقدت الجولة الرابعة للمفاوضات التجارية في جنيف وتوصلت في مايو ٥٦ الى تخفيضات جمركية لما قيمته حوالى ٢ ٥ بليـــون دولار وفي بداية هذا العام تم افتتاح اول دورة لبرنامج السياسات التجارية للمسئولين من الدول النامية

عام ١٩٦٠ م :تم افتتاح الجولة الخامسة من المفاوضات التجارية في شهر سبتمبر وتم تقسيمها الى مرحلتين الاولي مفاوضات مع اعضاء السوق الاوربية المشتركة لتتقدم بجدول تخفيضات موحد للسوق يبني على اساس التعريفة الجمركية الموحدة والثانية مزيد من تبادل التخفيضات الجمركية وقد عرفت هذه الجولة باسم جولة ديلون على اسم وزير الخارجية الامريكي دوجلاس ديلون الذي دعا لهذه المفاوضات وقد اسفرت الجولة على حوالي ٤٤٠٠ ميزة جمركية تغطى حجم تجارة دولية تبلغ ٤.٩ بليون دولار

عام ١٩٦١ : تم التوصل الي ما يعرف باسم الاجراءات القصيرة الاجل كاستثناء من قواعد الجات حيث سمحت هذه الاجراءات باجراء مفاوضات بشأن المنسوجات القطنية والقيود الحصصية التي تؤثر على صادرات الدول المنتجة وفي عام ١٩٦٢ تحولت هذه الاجراءات القصيرة الاجل الي اجراءات طويلة الاجل استمرت حتي عام ١٩٧٤ م بالتوصل الى اتفاقية الألياف المتعددة .

عـام ١٩٦٤ م : تم افتتاح جولة مفاوضات كيندي في مايو ٦٤ على المستوى الوزاري وتم توقيع الميثاق النهائي للدورة في يونيو ١٩٧٦ بواسطة ممثلين من ٥٠ دولة مشتركة تبلغ حجم تجارتهم الخارجية حوالي ٧٥ ٪ من حجم التجارة الدولية وللمرة الاولى لم تتبع المفوضات اسلوب منتج / منتج لتبادل المزايا ولكن على اسلوب القوائم في اجراءات التخفيضات الجمركية علي المنتجات الصناعية حيث تم التوصل الى تخفيضات جمركية بلغت في متوسطه ٥٠ ٪ وغطت منتجات تقدر قيمتها بحوالي ٤٠ بليون دولار . كما تم التوصل خلال هذه الجولة الي اتفاقات بشأن الحبوب والمنتجات الكيماوية وقواعد لمكافحة الاغراق

عام ١٩٦٥ م : منذ بداية الستينات انضم العديد من الدول النامية الحديثة الاستقلال الى الجات وفي فبراير ١٩٦٥ اعتمد الاطراف المتعاقدون الفصل الرابع عن التجارة والتنمية كاضافة الى النصوص الاصلية للجات وبالتالي قيام الدول المتقدمة باعطاء اولوية لتخفيض المعقبات التجارية امام الدول النامية وبالتالي تم انشاء لجنة للتجارة والتنمية لمتابعة تنفيذ بنود الفصل الرابع وفي العام ١٩٦٦ انشئت الجات المركز التجارى الدولى لمساعدة الدول النامية على زيادة تجارتهم وتحديد اسواق التصدير المحتملة ومنذ عام ١٩٨٦ م يعمل المركز التجارى الدولي بادارة مشتركة من الجات ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ثم بين الاخير ومنظمة التجارة العالمية .

عام ١٩٧٣ م : بدأت الجولة السابعة التجارية والمعروفة باسم جولة طوكيو باجتماع وزاري في طوكيو في شهر سبتمبر ١٩٧٣ م واشتركت فيها حوالي ٩٩ دولة حيث انتهت في نوفمبر ١٩٧٩ واسفرت من تخفيضات جمركية تغطي اكثر من ٣٠٠ بليون دولار من حجم التجارة الدولية وبالتالي انخفض متوسط التعريفة الجمركية علي المنتجات الصناعية في اهم تسع دول صناعية من ٧٪ الي ٤.٧ ٪ كما اسفرت هذه الجولة عن التوصل الى اتفاقات عن الدعم والمعايير التعويضية - اتفاق المعقبات الفنية امام التجارة - اجراءات تراخيص الاستيراد - المشتريات الحكومية - التقييم الجمركي - قواعد مكافحة الاغراق (تحديث) - التجارة في اللحوم الحمراء - التجارة في منتجات الالبان - التجارة في الطائرات المدنية .

عام ١٩٧٤ م : في ١/١/ ١٩٧٤ م دخلت اتفاقية الاجراءات الدولية الخاصة بالتجارة في المنسوجات والمعروفة باسم اتفاقية الألياف المتعددة (MFA) حيز التنفيذ وبالتالي الغيت الاجراءات التي كانت مطبقة علي هذا القطاع منذ عـــام ١٩٦١ م واستهدفت اتفاقية الالياف المتعددة زيادة وتحرير التجارة في المنتجات النسيجية وتجنب اضطرابات الاسواق وخطوط الانتاج وقد تم تمديد العمل بهذه الاتفاقية في السنوات ٧٨ ، ٨٢ ، ٨٦ ، ٩١ ، ٩٢ .

عـام ١٩٨٦ :وافق الاجتماع الوزارى المنعقد بتاريخ ٢٠ / ٩ / ٨٦ في بونت دى است (أورجواى) علي بدء جولة ثامنة من المفاوضات تستمر لمدة اربع سنوات ولن تبدا المفاوضات في جنيف وقد امتدت جولة أورجوى لحوالي سبعة اعوام ونصف العام وامتدت لتشمل انشطة عديدة لم يسبق ان شملتها الجولات السابقة .

عام ١٩٩٣ م : توصلت جولة اورجواي في ١٥ ديسمبر الى احراز نتائج ناجحة وذلك في جنيف بسويسرا .

عام ١٩٩٤ م : بتاريخ ١٥ / ٤ / ١٩٩٤ م تم في مراكش (المغرب) توقيع الوزراء على الوثيقة النهائية لجولة اورجواى واشتمل ذلك على تخفيضات جمركي على السلع الصناعية بنسبة ٤٠ ٪ في المتوسط بزيادة نسبة في الربط الجمركي من ٢١٪ الى ٧٣ ٪ بالنسبة للدول النامية ومن ٧٨٪الي ٩٩٪ بالنسبة للدول المتقدمة ومن ٧٣٪ الـــــى ٩٨ ٪ بالنسبة للدول التي في مرحلة التحول الاقتصادى كما تم التوصل الى برنامج شامل للاصلاح الزراعي بما في ذلك تحرير القيود الجمركية والدعم المحلي ودعم التصدير واستبدال كافة القيود الكمية وغير الجمركية بفرض رسوم جمركية وبالنسبة المنسوجات والملابس الجاهزة تم الاتفاق بشأن معايير الوقاية والمعقبات الفنية امام التجارة والتقييم الجمركي وتراخيص الاستيراد والمؤسسات الحكومية والدعم ومكافحة الاغراق والرسوم التعويضية . كما تضمنت النتائج التوصل الي اتفاقات في مجالات جديدة مثل اتفاق التجارة في الخدمات والملكية الفكرية ومعايير صحة الحيوان والنبات والاستثمار كما تم تحويل الجات الي منظمة التجارة العالمية ودعمها بالية قانونية لفض المنازعات

عام ١٩٩٥م بتاريخ ١٩٩٥/١/١م دخلت منظمة التجارة العالمية حيز التنفيذ

وبتاريخ ١٩٩٥/٥/٣١م وافق المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية على اتفاق المقر الرئيسى للمنظمة مع الاتحاد السويسرى ليكون مقر المنظمة جنيف. بتاريخ ١٩٩٥/٧/٢٨م تم التوصل الى اتفاق بين الحكومات للتفاوض بشأن تحرير الخدمات المالية فى نهاية عام ١٩٩٧م.

عام ١٩٩٦م: في مايو ١٩٩٦م توقفت المفاوضات الخاصة بالاتصالات الاساسية ووافقت حكومات الدول المشتركة فى هذه المفاوضات على اعادة التفاوض اعتبارا من ١٥ يناير ١٩٩٧م.

فى يوليو ١٩٩٦م توقفت المفاوضات على اعادة التفاوض فى هذا القطاع فى اطار المفاوضات المكثفة عن اتفاق الخدمات المقرر استئنافها عام ٢٠٠٠م.

خلال الفترة من ٩-١٣ ديسمبر ١٩٩٦م عقد المؤتمر الوزارى الاول لمنظمة التجارة العالمية فى سنغافورة وكان من اهم نتائج هذا المؤتمر الموافقة على تشكيل ثلاث مجموعات عمل عن التجارة والاستثمار والتجارة والمنافسة والشفافية فى المشتريات الحكومية بالاضافة الى قرار باعداد دراسة عن تسهيل التجارة

نصوصها

الجات

نصوصها

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	دليل القارئ غير المتخصص الى فهم اتفاقية الجات	محمد بلول	الشرق الاوسط	٦٢٠٣	/١١/٢٢ ١٩٩٥	٩
٢	المبادئ التي تقوم عليها الجات	سمير محمد عبد العزيز	(كتاب) التجارة العالمية وجات ٩٤		١٩٩٦	١٢
٣	الاطار العام الى الاتفاقية	اسامة المجدوب	(كتاب) الجات ومصر والبلدان العربية		١٩٩٦	١٦

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	محمد بلول
الموضوع الفرعي :	نصوصها	رقم العـــــدد :	٦٢٠٣
المصـــــدر :	الشرق الاوسط	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٥/١١/٢٢

دليل القارئ غير المتخصص الى فهم اتفاقية «الجات»

دراسة

بقلم: الدكتور محمد بلول (*)

- تحولت اتفاقية «الجات» الى معاهدة دولية ملزمة للاعضاء عندما تم في المملكة المغربية التوقيع والتصديق النهائي عليها في شهر ابريل (نيسان) عام 1994.

مثلك تحولت الاتفاقية القديمة التي تم التوقيع عليها في عام 1947 الى اتفاقية جديدة في المملكة المغربية عام 1994، واصبحت تعرف الآن بمنظمة التجارة الدولية.

يشكل هذا الاتفاق الهيكل العام لما يعرف بمنظمة التجارة الدولية، وسوف تصبح هذه المؤسسة ثالث مؤسسة دولية بعد البنك الدولي للانشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي.

يبدأ تاريخ وسريان مفعول العمل بهذه الاتفاقية من يناير (كانون الثاني) عام 1995، وبذلك اصبحت الاتفاقية سارية المفعول بالنسبة للدول الموقعة عليها منذ ذلك التاريخ.

تحتوي الاتفاقية على 28 اتفاقاً دولياً، ومن أهم ما ترمي الى تحقيقه الدول الموقعة عليها هو:

- الغاء كافة القيود والعراقيل والمعوقات التعريفية وغير التعريفية والنوعية والكمية التي من شأنها اعتراض او عرقلة حرية التجارة الدولية بين الدول الاعضاء.
- منع المعاملات التفضيلية بين الدولية والغاء شرط الدولة الأولى او الاكثر رعاية.
- منع المعاملات التفضيلية والتمييز في المعاملات التي يتم الاتفاق عليها بين دولتين او اكثر في مواجهة بقية الدول الاعضاء الاخرى.
- تحرير التبادل التجاري بالكامل عن طريق الالغاء التدريجي للدعم السلعي وكذلك الالغاء التدريجي للرسوم والضرائب الجمركية الى ان يتم الغاؤها بالكامل في نهاية فترة الانتقال والسماح، المقررة في الاتفاقية وهي خمس سنوات للدول المتقدمة، وعشر سنوات للدول النامية.
- تحرير تجارة الخدمات ومبادلات الخدمات المالية مثل البنوك والتأمين والمؤسسات المالية الاخرى.
- تحرير مقيد ومحدد دون تعميم للملكية الفكرية والابداع.
- منحت الاتفاقية الدول النامية التي يقل دخل الفرد فيها عن 1000 دولار اميركي حق الحصول على تعويض ومساعدات من الدول المتقدمة، وكذلك حق الحصول على قروض قصيرة الأجل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتمويل واردات الغذاء باسعار التجارة الحرة.
- اعطت الاتفاقية فترة انتقالية مدتها خمس سنوات للدول المتقدمة وعشر سنوات للدول النامية من تاريخ بدء العمل بالاتفاقية في عام 1995م من اجل التكيف التدريجي والاستعداد داخلياً في كل دولة لتطبيق الاتفاقية والتعامل بموجب بنودها واحكامها.
- منحت الاتفاقية بعض الاستثناءات والتيسيرات والتسهيلات للدول النامية، وبالذات في ما يتعلق بنسب التخفيض الجمركي او تخفيض الدعم للمصدرين.
- حرصت الدول المتقدمة على تحرير جزئي للقيود على حركة انتقال العمالة الماهرة والمتخصصة بين الدول الاعضاء واعطت الاولوية والاهمية فقط للعمالة الماهرة والخبرة المتخصصة العالية في شكل اتفاق جماعي منظم بين الدول المتقدمة والدول النامية.
- فرضت الاتفاقية بعض الشروط البيئية لحماية البيئة، وبالذات على الدول النامية من اجل مراعاة قواعد ومعايير وشروط الصحة والسلامة.
- قررت الاتفاقية بان التسهيلات التي يتم الاتفاق عليها بين الدول الاعضاء يجب ان لا تكون بشكل مطلق وعام وانما مقيد ومحدد ضمن سلع معينة وليس كافة السلع.
- وقبل ان نتطرق الى اهم بنود اتفاقية الجات الجديدة في كل قطاع، نود ان نلقي الضوء على بعض الفروقات بين الدول المتقدمة في الشمال والدول النامية في الجنوب:

الدول الواقعة في	الشمال - الجنوب
نسبتها من سكان العالم	25% - 75%
نسبتها من الثروات والموارد الطبيعية في العالم	75% - 25%

- تمثل دول الشمال قطب جذب للاستثمار وبالذات من دول الجنوب.
- تمثل دول الجنوب قطب طرد للاستثمار الى دول الشمال.

بلغت قيمة حجم التجارة الدولية في عام 1990م 3500 مليار دولار اميركي ومثلت تجارة المنتجات الصناعية 65% من مجموع التجارة الدولية مقابل 20% للخدمات، و15% للمنتجات الزراعية.

اصبح معدل زيادة النمو السنوي في التجارة العالمية اكبر من معدل الزيادة في النمو السنوي للناتج القومي العالمي واصبحت التجارة العالمية المصدر الوحيد لتحقيق مستوى العمالة الكاملة والتوظيف الكامل للاقتصاد المحلي سواء في الدول المتقدمة او الدول النامية. حققت الجات زيادة كبيرة في ثروات الدول المشاركة فيها، وبالذات الدول الصناعية مثل اليابان والصين وكوريا.. ولولا حرية التجارة الدولية لما استطاعت معظم الدول المتقدمة ان تحقق معدلات عالية من الرفاهية الاقتصادية التي تنعم بها الآن. لذا يجب علينا البحث عن الايجابيات والسلبيات لا بغرض وليس بهدف اتخاذ قرار الانضمام ومن ثم الالتزام باحكام الاتفاقية، فقد قضي الامر الذي نحن فيه مختلفون، ان محاولة القضاء على السلبيات التي نعتقد بوجودها في الاتفاقية يمكن تحويلها من جانب كل دولة الى ايجابيات ومزايا في صالح كل دولة.

ويمكن القول بشكل عام بان الهدف الاساسي والاول من الالتزام باحكام وقرارات اتفاقية الجات من قبل الاعضاء المشاركين فيها، والتي اصبحت تعرف الآن بمنظمة التجارة الدولية، هو تمكين الدولة العضو في الاتفاقية من النفاذ الحر الى اسواق باقي الدول الاخرى الاعضاء في الاتفاقية، بما لا يتعارض مع المصلحة الوطنية (الخاصة) لكل دولة، او مع المصلحة الدولية (العامة)، ويحقق في نفس الوقت التوازن والاستقرار الاقتصادي العالمي في ظل التعاون الدولي من اجل حماية حرية التجارة الدولية التي ستستفيد منها كل دولة مستوردة ومصدرة في آن واحد.

ومن اجل تحقيق هذا الهدف العالمي حرصت الاتفاقية على فرض نوعين من الالتزام على الاعضاء:

- الالتزام الأول عام (يتعلق بالمبادئ العامة). فالاتفاقية تحتوي على التزامات بالمبادئ العامة يلتزم بها جميع الدول الاعضاء مع اعطاء استثناءات خاصة ومؤقتة للدول النامية من اجل معالجة مشاكلها، واعطائها فرصة زمنية طولها عشر سنوات تنتهي في مطلع عام 2005 تكون كافية للتكيف مع بنود واحكام الاتفاقية التي تتعلق بالمبادئ العامة.
- الالتزام الثاني التزام خاص. وهو عبارة عن التزام ببنود وردت في الاتفاقية تفرض التزامات محددة ومعينة، المقصود بها بان تقوم كل دولة بربط مستوى التعرفة الجمركية فيها بمستوى الحد المعمول به والمقبول من جميع بقية الدول الاعضاء والملتزمة بالاتفاقية العامة، واذا قامت دولة من الدول الأعضاء من جانبها بتغيير هذا المستوى الحدي من التعرفة الجمركية بدون الرجوع الى بقية الأطراف المشاركة في الاتفاقية، فان الدولة المخالفة تلتزم بدفع تعويض الى كل من يتضرر من ذلك التغيير الذي قامت به الدولة المخالفة بدون التنسيق مع الدول الأخرى الأعضاء في الاتفاقية، وذلك حسب نصوص الاتفاقية العامة، وهذا الشرط يسري مفعوله على كل عضو جديد ينضم الى الاتفاقية في ما بعد.

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	محمد بلول
الموضوع الفرعي :	نصوصها	رقم العـــــدد :	٦٢٠٣
المصـــــــدر :	الشرق الاوسط	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٥/١١/٢٢

الزراعة والمواد الغذائية

القطاع الزراعي في جميع الدول الصناعية قطاع معان ومدعوم وذلك حسب ظروف واسلوب كل دولة صناعية، والهدف من الاعانة والدعم هو تأمين الامدادات الغذائية للسكان المحليين وفي نفس الوقت تحسين دخول مواطنيها من المزارعين. ولهذا نصت (الجات) بالنسبة للمواد الغذائية على ما يلي:

- تخفيض الدعم الزراعي الذي تقدمه الحكومات للانتاج الزراعي بمقدار 20% خلال ست سنوات للدول المتقدمة، وتخفيض الاعانات في الدول النامية بمعدل 13.3% خلال عشر سنوات. وتخفيض دعم الصادرات الزراعية بنسبة 36% من مقدار الدعم الذي كان مطبقاً خلال الفترة من 1986 الى 1990م.
- تعمل الدول المتقدمة على خفض حجم صادراتها الزراعية المعانة بمقدار 21% خلال ست سنوات.
- اما الدول النامية يكون التخفيض فيها بنسبة 15% من حجم الصادرات الزراعية المعانة خلال عشر سنوات بالنسبة للدول النامية.

الصناعة

- تحرير تجارة جميع السلع المصنعة من كافة القيود الكمية والغاؤها واستبدالها بالرسوم الجمركية.
- تخفيض الرسوم الجمركية على السلع المصنعة تدريجياً حتى يتم الغاؤها نهائياً في نهاية الفترة الانتقالية ومدتها عشر سنوات، تبدأ من عام 1995م وتنتهي في عام 2005م، وبعدها تصبح جميع السلع المصنعة معفية تماماً من الرسوم الجمركية.

وبدخل العالم بذلك عالم التبادل السلعي بدون رسوم.

- حرية ان يبيع اي منتج في الدول الاعضاء سلعته مباشرة الى المستهلك في الدول الاعضاء بدون وجود اي وسيط او وكيل او موزع كطرف ثالث.
- تنص اتفاقية الجات بان تخفض الدول المتقدمة تعرفتها الجمركية بنسبة 33% على السلع الصناعية المستوردة من الدول النامية، إلى ان يتم الغاؤها في مطلع عام 2000م.
- كما تنص اتفاقية الجات بان تخفض الدول النامية تعرفتها الجمركية بنسبة 24% على وارداتها سواء من الدول المتقدمة او الدول النامية الاخرى، وذلك الى ان يتم الغاؤها نهائياً بمطلع عام 2005م.
- تترك اتفاقية الجات للمشتري الحرية الكاملة في ان يختار ويشتري افضل المنتجات المحلية والمستوردة حسب تفضيلاته ودون اي تدخل من اي جهة سواء كانت من الدولة المنتجة او الدولة المستوردة.
- مع مطلع عام 2005م سوف لن يكون هناك اية حواجز او عوائق جمركية او ادارية او ضرائب او رسوم مانعة، ولن يكون هناك وسطاء بين المنتج والمستهلك في عالم حرية انتقال التجارة العالمية عبر الحدود والحواجز.
- الرسوم الجمركية بين الدول الصناعية المتقدمة 3% الى ان يتم الغاؤها نهائياً في مدة اقصاها عشر سنوات تبدأ من تاريخ سريان العمل بالاتفاقية وهو عام 1995م.
- عام 2005م انتهاء مرحلة الرسوم والجمارك بين الدول سواء كانت متقدمة او نامية.
- عام 2005م الغاء جميع اشكال الدعم والاعانة للمنتجات الصناعية باي شكل او باية طريقة، وتفتح ابواب الاستيراد والتصدير بدون اية حواجز او عوائق او رسوم او ضرائب جمركية بين جميع الدول الاعضاء والمشاركين في الاتفاقية بحوالي 130 دولة.

المنسوجات والملابس

- أعطت الاتفاقية فترة انتقالية للدول المنتجة والمصدرة للمنسوجات والالبسة مدتها عشر سنوات تبدأ من عام 1995م، وتنتهي في يناير عام 2005م، ويتم خلال هذه الفترة تحرير هذه التجارة بالتدريج على النحو التالي:

16% في بداية يناير 1995م
17% في بداية يناير 1998م
18% في بداية يناير 2002م
49% في بداية يناير 2005م

- وبعد عام 2005م تصبح هذه التجارة محررة بالكامل، والسبب في سياسة تحرير هذه التجارة بالتدريج هو إتاحة الفرصة للدول النامية لحماية انتاجها المحلي، والتكيف مع الظروف الجديدة التي فرضتها احكام الاتفاقية الجديدة.
- الغاء نظام الحصص المعمول به للتصدير من الدول النامية الى الدول المتقدمة بالنسبة للمنسوجات بمطلع عام 2005م.

تجارة الخدمات

- ويدخل ضمن تلك الخدمات المالية وبالذات البنوك، التأمين، المؤسسات والشركات المالية اخرية محددة بالتركيز على الخدمات المالية):
- تعطي الاتفاقية للدول النامية فترة زمنية طولها عشر سنوات من اجل تهيئة نفسها لتطبيق مبدأ الشفافية والافصاح المالي عن جميع المعلومات التي يحتاجها المستثمر.
- ركزت الاتفاقية على حرية انتقال العمال بشكل فردي وانتقائي حسب المهنة والحرفة، وتم التركيز على العمالة المهنية والمتخصصة فقط وفي ظل اتفاقيات جماعية منظمة بين الدول المتقدمة والدول النامية.
- واهم ما نصت عليه بند اتفاق الخدمات هو حث الدول الاعضاء على الدخول في مفاوضات وجولات متعددة من المفاوضات المستمرة تبدأ خلال مدة اقصاها خمس سنوات من تاريخ دخول هذه الدول في اتفاق منظمة التجارة متعددة الاطراف.
- حرية الدخول والخروج من والى الاسواق المالية في اية دولة بدون قيد او شرط ما عدا البنوك المركزية والسلطات النقدية في الدول الاعضاء فلها حق الاستقلالية الكاملة.
- اهم بند هو الشفافية والافصاح المالي عن اية معلومات مالية تتعلق بالمال والاستثمار داخل كل دولة.
- تصدير الخدمات المالية عبر الحدود بدون اي قيد او شرط.
- فتح الاسواق المحلية للمنافسة الاجنبية واطلاق حرية الاستثمار الاجنبي المباشر في مجال الخدمات وبالذات في مجال البنوك والتأمين والشركات والمؤسسات المالية.

وذلك إما عن طريق فتح وحدات خاصة او عن طريق مراسلين او فتح فروع لها.

- حرية انتقال رؤوس الاموال بدون اي قيد او شرط من والى الدول الاعضاء.

الملكية الفكرية:

تقوم حقوق الملكية الفكرية على ثلاثة حقوق وهي:

- حقوق التأليف والنشر والطبع.
- العلامات والماركات التجارية.
- براءات الاختراع.
- الاتفاقية لم تحرر الثقافة بالكاملة وذلك بسبب اعتراض فرنسا على بعض النقاط المطروحة للبحث.
- ويمكن استعراض كيفية حماية حقوق الملكية الفكرية في ظل اتفاقية الجات في ضوء ملكية الفرد والمجتمع لانتاجه العقلي والفكري، حيث يمتلك اي انسان حق المصنع بقيمة ابداعه وابتكاره والمحافظة عليه من السرقة. سرقة الفكر اعلى واهم من سرقة المال. فكل مال مجم وتكون اساسا ... الفكر والابداع الانساني. والمال مذهب والفكر يبقى، فمن اولى بالحماية المادي ام الفاني؟
- لهذا ... الدول بشكل او باخر لحماية حقوق ... الفكرية والمحافظة عليها من خلال صياغة القوانين والاتفاقيات الدولية ووضع التشريعات الوطنية من اجل ضمان حماية الملكية الفكرية وتعد براءات الاختراع والعلامة التجارية، وحقوق المؤلف والناشر والطابع هي الركيزة والاعمدة والاساس الذي بنيت عليه وقامت فكرة حماية الملكية الفكرية.
- لقد اصبحت قيمة السلعة تقاس بما تحتويه وتتضمنه من مجهود فكري في شكل اضافة تكنولوجية او تحسين جودة ونوعية، وذلك عن طريق البحث والتطوير الانساني.
- ان ضمان وحماية الملكية الفكرية يشجع الابتكار والابداع وبالتالي التقدم والازدهار من اجل رفاهية الانسانية جمعاء. فبعد انتشار السرقات الادبية والفكرية والسلع المقلدة والمسروقة، وانتشار سياسة الاغراق السلعي، ونسخ برامج الكومبيوتر، والفيديو والكاسيت، واعادة طبع الكتب والمؤلفات بدون اذن او وجه حق من صاحب الحق او الجهة المالكة، كل هذا وغيره من اعمال القرصنة والسرقة دفعت اتفاقية الجات الى اتخاذ عدة اجراءات قانونية وفرض عقوبات صارمة ومشددة من اجل حماية وضمان حقوق الملكية الفكرية، ومن اهم هذه الاجراءات والعقوبات ما يلي:

يشمل النظام النهائي لاتفاقية الجات معايير وعقوبات صارمة من اجل الحماية الفكرية، وقد اشتملت الاتفاقية المواضيع التالية:

- براءات الاختراع
- حقوق النشر
- حقوق فناني ومنتجي التسجيلات المرئية والصوتية.
- العلامات التجارية
- المؤشرات الجغرافية والتصاميم الصناعية والهندسية.
- فرضت الاتفاقية على الحكومات عقوبات صارمة بشأن:

قيام الحكومات باصدار تراخيص اجبارية (رخص تصدير) للمصانع التي تتمتع بحماية براءات الاختراع، وينطبق هذا على صناعة الادوية في العالم الثالث. واعطت الاتفاقية فترة انتقالية للدول النامية لتصحيح اوضاعها بما يتفق وبنود الاتفاقية بخصوص حقوق الملكية الفكرية (فترة عشر سنوات) تنتهي عام 2005م.

- تنسيق التشريعات الوطنية التي تكفل تنفيذ بنود الاتفاقية، وانشاء ودعم الاجهزة الوطنية من اجل تطبيق هذه التشريعات.
- وقد نصت الاتفاقية على ما يلي:
- حماية برامج الكومبيوتر والفيديو والكاسيت كاعمال ادبية تسري عليها الحماية طوال حياة المؤلف او الفنان.
- اعطاء فترة خمسين سنة لضمان حقوق الترجمة واعادة الانتاج والبث والاقتباس والتأليف.
- جميع الاختراعات التكنولوجية السلعية بما في ذلك العقاقير والكيماويات محمية ببراءات لمدة عشرين عاماً بدءاً من تاريخ تسجيلها وتستثنى من التسجيل والسماح من الاعفاءات اذا كانت المادة المراد استغلال تسجيلها التجاري تتعارض مع حماية النظام العام وتضر بالاخلاق وحماية الانسان والحيوان والنبات، او انه تلحق اذى وضرراً بالبيئة المحلية او العالمية

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	محمد بلول
الموضوع الفرعي :	نصوصها	رقم العـــــدد :	٦٢٠٣
المصـــــــدر :	الشرق الاوسط	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٥/١١/٢٢

- تسجل العلامة التجارية الفارقة والمميزة لمدة لا تقل عن سبع سنوات قابلة للتجديد باستمرار لمدد مماثلة وتصبح تلك العلامة لاغية اذا لم يتم استخدام تلك العلامة لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات متتالية.

- ازاء اصرار الولايات المتحدة الاميركية في المفاوضات الخاصة بحماية حقوق الملكية الفكرية لمواجهة الدول التي تتستر على التقليد والمقلدين للسلع والمنتجات العالمية. من اجل حماية مصالحها الحيوية فقد اصدرت مبدأين لمواجهة الممارسات التجارية غير المشروعة وهما

اولاً

مراقبة اعمال التقليد عند المنبع او الدولة المنتجة.

ثانياً

تركيز وتضافر جهود جميع الدول المشاركة في الاتفاقية على محاربة خطر منافسة المقلدين

- وقد حرصت جميع الدول المشاركة على تأكيد اهمية حماية حقوق الملكية الفكرية واثرها في تشجيع الاستثمارات الاجنبية المباشرة وتنمية وتطور الصناعات المحلية غير المقلدة في الدول التي كانت تعتمد على انتاج السلع المقلدة

- واكدت الاتفاقية على الاعضاء بان ما تضمنته الاتفاقية الخاصة بحفظ وحماية حقوق الملكية الفكرية من بنود واحكام فانها تمثل الحد الأدنى الذي يمكن الاتفاق عليه عالمياً. ولذلك فان الاتفاقية تحث وتشجع كل طرف في الاتفاقية بان يقوم بتطبيق مستويات افضل من الحماية للحفاظ على حقوق الملكية الفكرية محلياً وعالمياً. ولكل طرف الحرية الكاملة في تقرير افضل واحسن الوسائل من اجل ضمان تنفيذ احكام وبنود اتفاقية الجات لحماية وحفظ حقوق الملكية الفكرية ضمن اطار وحماية انظمة وقوانين كل دولة من الدول الأعضاء.

أ - يجب ان تكون المنتجات المستوردة مطابقة تماماً للمواصفات والمعايير والشروط المطبقة لهذه المنتجات في الدول المستوردة من اجل ان تتمتع هذه الدولة او الدول بالحماية وتوفيرها لها وبالتالي قبول احتجاجها في تميزها ضد المنتجات المماثلة الواردة من دولة او دول اخرى.

ب - لكي تكتسب معايير ومواصفات وشروط كل دولة بالتسمية للبيئة المصداقية والشرعية يجب ان تكون هذه المعايير والمواصفات والشروط نفسها مطبقة على السلع المحلية والمستوردة في ان واحد

ج - استثنت الفقرة الخاصة بالصحة والسلامة بان تتوفر في السلع المستوردة المواصفات الخاصة والمتعلقة بالمتطلبات الصحية ومراعاة قواعد السلامة. وإلا لا يسمح باستيرادها

---

* اكاديمي سعودي

وضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	سمير محمد عبد العزيز
رضوع الفرعى :	نصوصها	رقم العـــــدد :	
صـــــــدر :	(كتاب) التجارة العالمية وجات ٩٤	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٦

المبادىء التى تقوم عليها الجات

(أ) عـدم التميز

تنص المادة الأولى من الاتفاقية على ضرورة منح كل طرف متعاقد ، وفوراً وبلا شروط ، جميع المزايا والحقوق والإعفاءات التى تمنح لأى بلد آخر دون الحاجة إلى اتفاق جديد ، ومن ثم فإن هذا المبدأ ينطوى على عدم التمييز بين الدول الأعضاء فى الجات فى ظروف المنافسة بالأسواق الدولية ، فأى ميزة تجارية يمنحها بلد لبلد آخر يستفيد منها ودون مطالبة باقى الدول الأعضاء فى الجات .

ولقد استثنت الدول النامية من تطبيق مبدأ الدول الأولى بالرعاية فى الحالات المماثلة لما يأتى :

(١) الترتيبات الحمائية للصناعات الوليدة فى الدول النامية حتى تقوى على المنافسة العالمية .

(٢) العلاقات التفضيلية التى تربط بين الدول الصناعية المتقدمة مثل انجلترا وفرنسا وايطاليا وبعض البلدان النامية التى كانت قديماً مستعمرة لها .

(٣) الترتيبات المتعلقة بالتكتلات الإقتصادية ، وتشجيعاً على تحرير التجارة الخارجية يلاحظ أن الجات لا تتعارض مع قيام الاتحادات أو الأسواق المشتركة مثل السوق الأوروبية المشتركة أو السوق العربية المشتركة أو السوق الأفريقية المشتركة ... الخ. إلا أنه تمت التفرقة فى هذا الصدد بين التكتلات للدول المتقدمة والدول النامية كما يأتى :

* **التكتل الاقتصادى للدول المتقدمة** : تعفى من شرط الدولة الأولى بالرعاية ، إذا كانت الترتيبات الإقليمية لتحرير التجارة الخارجية تتم بين مجموعة من الدول المنتمية جغرافياً إلى إقليم اقتصادى معين .

* التكتل الاقتصادى للدول النامية : تعفى من شرط الدولة الأولى بالرعاية كافة الترتيبات المتعلقة بالتبادل التجارى حتى ولو كانت غير منتمية إلى إقليم جغرافى معين . ويسرى هذا على اتفاقيات التجارة التفضيلية والمناطق الحرة والاتحادات الجمركيـة .

(ب) المصداقية (الشـفافية)

ويقصد به الاعتماد على التعريفة الجمركية وليس على القيود الكمية إذا اقتضت الضرورة تقييد التجارة الدولية . وبذلك ينبغى على الدول التى يتحتم عليها حماية الصناعة الوطنية أو علاج العجز فى ميزان المدفوعات أن تلجأ لسياسة الأسعار كالتعريفة الجمركية مع الابتعاد عن القيود الكمية مثل حصص الاستيراد . ويرجع ذلك إلى أنه فى ظل قيود الأسعار يمكن بسهولة تحديد حجم الحماية أو الدعم الممنوح للمنتج المحلى .

وهناك استثناءات من هذا المبدأ هى :

* حالة الدولة التى تواجه عجزاً حاداً فى ميزان المدفوعات .

* السماح فى حالات خاصة باستخدام حصص الواردات للسلع الزراعية .

* حالة الزيادة الطارئة فى عرض سلعة معينة مما يهدد الإنتاج المحلى بخطر جسيم وعلى الأخص الصناعات الوليدة .

(جـ) التفاوض فى اطار الجات :

ويعنى ذلك اعتبار منظمة الجات الاطار التفاوضى المناسب لتنفيذ الأحكام أو تسوية المنازعات . ويرجع اقرار هذا المبدأ إلى أن الجات ذاتها لا تملك – رغم أن الاتفاقية ملزمة لأعضائها – سلطة الاجبار فى التنفيذ أو الالتزام وعدم الاخلال بهذه الاتفاقية .

ـضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	سمير محمد عبد العزيز
ـضوع الفرعي :	نصوصها	رقم العـــــدد :	
ـــــــدر :	(كتاب) التجارة العالمية وجات ٩٤	تاريخ الصـدور :	١٩٩٦

(د) المعاملة التجارية التفضيلية :

ومضمون هذا المبدأ هو منح الدول النامية علاقات جارية تفضيلية مع الدول المتقدمة وذلك بهدف دعم خطط الدول النامية فى التنمية الاقتصادية وزيادة حصيلتها من العملات الأجنبية .

(هـ) التبادليـة :

ويقضى هذا المبدأ بضرورة قيام الدول الأعضاء بالاتفاقية بتحرير التجارة الدولية من القيود أو على الأقل تخفيضها ولكن فى اطار مفاوضات متعددة الأطراف تقوم على أساس التبادلية . بمعنى أن كل تخفيف فى الحواجز الجمركية أو غير الجمركية لدولة ما لابد وأن يقابله تخفيف معادل فى القيمة من الجانب الآخر حتى تتعادل الفوائد التى تحصل عليها كل دولة وما تصل إليه المفاوضات فى هذا الصدد يصبح ملزماً لكل الدول . ولا يجوز اجراء أى تعديل جديد الا بمفاوضات جديدة . ويستثنى من ذلك :

١ – حماية الصناعات الوليدة فى الدول النامية حتى تقدر على المنافسة الدوليـة .

٢ – ترتيبات المنتجات متعددة الأطراف (مثل المنسوجات القطنية) .

الإغـراق واتفاقيـة الجـات

توضح المـادة السـادسة [١] من اتفاقيـة الجات مفهوم الإغراق وشروطه والوسائل والإجراءات التى تتبعها الدول المتضررة لأثبـات ذلك على النحو الآتى :

(أ) تعريف الإغراق بأنه « الحالة التى يكون فيها سعر تصدير السلعة يقل عن قيمتها المتادة عند تصديرها إلى بلد آخر أو تقل عن تكاليف انتاجها » .

(ب) اجراءات اثبات الإغراق وحل المنازعات .

- يتعين على الدول المتضررة والتى تدعى وجود حالة الإغراق لأسواقها من قبل دولة أو دول ما اقامة الدليل على ذلك وفقاً لنصوص اتفاقية الجات - إثبات أن هذا الإغراق سوف يتسبب فى إحداث أضرار فى بعض أو كل الصناعات الوطنيـة .
- تقوم الجهات المسئولة فى المنظمة العالمية للتجارة باجراء تحقيقات فى مدة أقصاها عام واحد .
- خلال مراحل التحقيق يلتزم طرفا النزاع بتقديم أدلة الإثبات أو النفى على وقائع النـزاع .
- إذا انتهى التحقيق بصحة الاغراق وأضراره يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة فى شكل فرض حصص أو رسوم جمركية ... الخ .
- أجازت الاتفاقية فى حالة الشك فى أسعار احدى السلع محل النزاع ، أن يتم فرض ضريبة اضافية عليها لمدة ستة شهور .

أهـــداف الجـــات

- رفع مستوى المعيشة للدولة الأعضاء .
- السعى نحو تحقيق مستويات التوظف الكامل للدول الأعضاء .
- تنشيط الطلب الفعال .
- رفع مستوى الدخل القومى الحقيقى .
- الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية العالمية .
- تشجيع حركة الإنتاج ورؤوس الأموال والاستثمارات .
- سهولة الوصول للأسواق ومصادر المواد الأولية .
- خفض الحواجز الكمية والجمركية لزيادة حجم التجارة الدولية .
- اقرار المفاوضات كأساس لحل المنازعات المتعلقة بالتجارة الدولية .

موضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	اسامة المجدوب
موضوع الفرعى :	نصوصها	رقم العـــدد :	
مصـــدر :	(كتاب) الجات ومصر والبلدان العربية	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٦

الإطار العام للاتفاقية

تضمنت الاتفاقية الأصلية للجات، والتى أبرمت فى عام ١٩٤٧، فى بدايتها ٣٥ مادة تتناول الأحكام المختلفة المتفق عليها فى إطار المبادىء العامة لتحرير التبادل التجارى السلعى، ولما كانت هذه الاتفاقية تتأسس على فكرة تبادل المعاملة التفضيلية من خلال تطبيق شرط الدولة الأولى بالرعاية على قدم المساواة بين كافة الدول الأعضاء، لذا خلت الاتفاقية فى بادىء الأمر من أية أحكام تتعلق بمتطلبات التنمية الاقتصادية خاصة فى البلدان النامية، ونتيجة للمساعى والجهود التى بذلتها الدول النامية منذ إبرام الاتفاقية، أمكن فى عام ١٩٦٥ التوصل الى بروتوكول تكميلى لتعديل هيكل الاتفاقية، وتمت بالفعل الموافقة على التعديل بأغلبية ثلثى الأعضاء والذى أسفر عن إضافة باب رابع للاتفاقية الأصلية يتناول العلاقة بين التجارة والتنمية وتتمتع الدول النامية بموجبه بمعاملة خاصة، واشتمل هذا الباب على ثلاث مواد جديدة بأرقام ٣٦، ٣٧، ٣٨. ولكى نلقى المزيد من الضوء على الاتفاقية الأصلية للتعريفات والتجارة سنعرض فى إيجاز لما تضمنته موادها مع شىء من التفصيل لمواد الباب الرابع الخاص بمعاملة الدول النامية.

الباب الأول: وتضمن المادتين الأولى والثانية، ويتناول التزام الأطراف المتعاقدة بتطبيق شرط الدولة الأولى بالرعاية، ومنح المعاملة الوطنية للسلع الأجنبية المستوردة، كما ينص على تبادل التنازلات الجمركية المتفق عليها فى جداول التنازلات المتبادلة والتى تلحق بالاتفاقية.

الباب الثانى: يضم المواد من ٣ الى ٢٣، ويتناول تأكيد التزام الدول الأعضاء بأحكام الاتفاقية، ويحظر فرض الضرائب أو الإجراءات التى يكون لها أثر مقيد للتجارة أو تميز ضد الواردات، وتنظيم تنقل السلع العابرة «الترانزيت»، ويضع إجراءات مكافحة الدعم والإغراق، وأسلوب احتساب الجمارك، وعلامات المنشأ، ويحظر فرض القيود الكمية على الواردات كما تنظم مواد هذا الباب الاستثناءات الممنوحة للدول لاعتبارات تتعلق بموازين المدفوعات والاستثناءات الأمنية، وتحدد أيضا الإطار المناسب لإجراء المشاورات فيما بين الأطراف المتعاقدة.

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	اسامة المجدوب
الموضوع الفرعى :	نصوصها	رقم العـــــدد :	
المصـــــدر :	(كتاب) الجات ومصر والبلدان العربية	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٦

الباب الثالث: يضم المواد من ٢٤ إلى ٣٥، وينظم وضع الاتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة من منظور شرط الدولة الأولى بالرعاية، وكذا الاعتبارات التى يحق للأعضاء بموجبها تعديل أو سحب الالتزامات التى سبق الاتفاق عليها، كما يتناول هذا الجزء أيضا أسلوب عمل الجات وطريقة اكتساب العضوية وتعديل

الباب الرابع: وهو الباب الذى تمت إضافته بموجب بروتوكول ١٩٦٥ بناء على طلب الدول النامية الأعضاء ويضم ثلاث مواد:ـ

مادة ٣٦: تتناول مبادىء وأهداف التنمية الاقتصادية وتدابير تيسير تجارة المواد والسلع الأولية وتنويع إنتاج الدول النامية، وتوفير المساندة الدولية لهذه الدول لعلاج مشكلات نقص حصيلة الصادرات.

المادة ٣٧: تضع نوعين من الالتزامات على الأطراف المتعاقدة:

١ ـ تلزم الدول المتقدمة بعدة أحكام لخدمة مصالح الدول النامية، كإعطاء الأولوية فى التنازلات الجمركية للسلع ذات الأهمية التصديرية للدول النامية سواء كانت سلعا مصنعة أو فى صورتها الأولية والامتناع عن فرض رسوم جديدة أو زيادة أعباء الرسوم الجمركية والحواجز القائمة على منتجات الدول النامية الأعضاء.

٢ ـ الالتزام بتطبيق الإجراءات المنصوص عليها فى الباب الرابع على الدول النامية الأخرى من غير الأعضاء فى الاتفاقية لصالح دعم جهود التنمية المستقبلية فيها.

المادة ٣٨: وتنص على أن تتعاون الأطراف المتعاقدة لتنفيذ الأهداف المنصوص عليها فى المادة ٣٦ عن طرق التوصل لاتفاقيات دولية تحسن من إمكانية تسويق السلع الأولية ذات الأهمية التصديرية للدول النامية، والتعاون مع الأمم المتحدة وكافة وكالاتها المتخصصة لزيادة صادرات الدول النامية بوجه عام.

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	اسامة المجدوب
الموضوع الفرعى :	نصوصها	رقم العـــــدد :	
المصـــــدر :	(كتاب) الجات ومصر والبلدان العربية	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٦

ـ بهذا الإطار القانونى الشامل خرجت الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة إلى النور، ونظراً لأنها قد تأسست على النظرية الكلاسيكية فى التجارة الخارجية التى سادت القرنين الثامن عشر والتاسع عشر فلقد اقتصر نطاقها على تحرير التجارة السلعية فقط فيما بين الدول الأعضاء التى خاضت عدة جولات للمفاوضات بهدف تحقيق المزيد من حرية التجارة السلعية الدولية، واستمرت الاتفاقية فى النمو عن طريق جذب المزيد من الأعضاء واتساع دائرة عضويتها لتضم العديد من دول شرق أوروبا المتحولة اقتصاديا، بالإضافة إلى روسيا التى تقدمت بطلب للانضمام إلى الاتفاقية وكذلك الصين، وظلت هذه الاتفاقية منذ إبرامها فى عام ١٩٤٧ وحتى نهاية عام ١٩٩٤ الأداة القانونية الدولية الوحيدة التى تنظم بهذه الصورة الشاملة نشاط التبادل التجارى الدولى سواء من خلال مجموعة المبادىء والقواعد والإجراءات التى أقرت أحكامها والتزمت بها الدول الأعضاء، أو عن طريق التخفيضات والتنازلات الجمركية المتبادلة على اتساع نطاق عضويتها مما أسهم بصورة كبيرة فى خفض عوائق التجارة وزيادة حجم التدفقات السلعية الدولية بوجه عام.

والدول النامية

عام

الجات
والدول النامية

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	انعكاسات اتفاقية الجات على الدول النامية	الجريدة	الشرق الاوسط	٥٦١٣	١٩٩٤/٤/١١	١٩
٢	الدول النامية	اسامة المجذوب	(كتاب) الجات ومصر والبلدان العربية		١٩٩٦	٢١
٣	حقوق الدول النامية فى اطار اتفاقات الجات	مصطفى سلامة	الاهرام	٤٠٣٣٤	١٩٩٧/٥/١٢	٣٦

ضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	
ضوع الفرعى :	والدول النامية	رقم العـــــدد :	٥٦١٣
ـــــدر :	الشرق الاوسط	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٤/٤/١١

انعكاسات اتفاقية الـ«جات» على الدول النامية

لندن: «الشرق الاوسط»

قبل ساعات قليلة من انقضاء ليلة منتصف ديسمبر (كانون الاول) الماضي تنفس العالم الصعداء إثر اذاعة خبر توصل بموجبه مفاوضو اتفاقية العامة للتعرفة والتجارة (جات) الى اتفاق حول تحرير وتنظيم التجارة العالمية في السلع والخدمات بعد ان كانت توقعات انهيار المفاوضات تلوح في الآفاق في الصباح.

استغرقت المفاوضات التي اطلق عليها «دورة الاوروجواي» نحو سبع سنوات من المداولات المضنية بين اللاعبين الكبار في الدول الصناعية كانت تعصف خلالها بالاتفاقية برمتها. وبعد توقف المفاوضات عدة مرات بسبب نزاعات حادة بين هذه الدول جاز الوصول الى اتفاق في اللحظات الاخيرة، رغم قول الكثير حول العالم بانه لم يات بمستجدات جوهرية، ارتياح معظم اوساط الاعمال والدول البالغ عددها 11 الداخلة في الاتفاقية وان كان بعضها مثل ايران اعلن عن «تحفظه» بنود واهداف وطرق تطبيق الاتفاقية الجديدة والتي يسري مفعولها في مشارف القرن المقبل على الاقل.

في هذه السنوات السبع بحث المفاوضون مسائل كثيرة بعضها انصب على الاتجاهات العامة وبعضها يخص التفاصيل الدقيقة كمسائل الغاء او على الاقل تخفيف القيود الحمائية الضريبية وغير الضريبية بما فيها السقوف والحصص المفروضة من قبل الدول الصناعية على منتجات الدول النامية في اسيا وافريقيا واميركا الجنوبية خاصة السلع الزراعية وبعض المنتجات الصناعية مثل المنسوجات والالكترونيات ومنتجات صناعية اخرى كثيرة من بينها سلع استهلاكية ومعمرة ومواد اولية مصنعة ونصف مصنعة وحتى بعض المواد الخام. واشتملت المفاوضات ايضا لاول مرة على تحرير التجارة في السلع غير المنظورة مثل اعمال المصارف والتامين والطيران والسياحة والنقل البحري والبري الى جانب وسائل التحكيم وحل المنازعات التجارية وتامين مستندات الصادرات.

كانت «منظمة الجات» المتمركزة في جنيف منذ قيامها في عام 194[illegible] والى عهد قريب (رغم مشاركة دول نامية منها الهند وبورما ضمن الدول الثلاث والعشرين المؤسسة لها) تعد من وجهة نظر الدول النامية على انها اساسا ممثلة لمصالح العالم الصناعي التقليدي في اوروبا وشمال اميركا وحديثا اليابان والتي اصبحت عملاقا تجاريا مهما.

اسست «جات» كواحدة من الهيئات الدولية التي قامت ضمن نظام «بريتون وودز» في اعقاب الحرب العالمية الثانية المنوطة بانعاش تجارة واقتصاديات الدول الصناعية في المقام الاول بعد تعرض معظمها لخسائر حرب طاحنة. كان الهدف حينئذ هو تاسيس مؤسسة باسم «منظمة التجارة الدولية» ولكن بسبب عدم اتفاق المؤسسين استقر الامر على انشاء «اتفاقية» الجات كاجراء مؤقت (وهذا يفسر تسميتها التي توحي بمجرد «الاتفاق» وليس بتكوين «مؤسسة» كما هو الحال بالنسبة لمؤسسات «بريتون وودز» الاخرى مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)

وهنا قال نصرت نظير المسؤول في «منظمة» الجات في جنيف لـ«الشرق الاوسط» ان الاتفاقية «اكملت الآن حلقة كاملة في تاريخها الذي يقارب الخمسين عاما» باقرارها مجددا تاسيس ما اتفق عليه هذه المرة باسم «منظمة التجارة العالمية» وهي تسمية تختلف لفظيا فقط (ربما من باب التجديد) عن سابقتها التي لم تر النور. ويقول نظير ان من المتوقع تدشين المنظمة الجديدة في يناير (كانون الثاني) المقبل «او في غضون 1995 على اكثر تقدير».

يبلغ عدد الدول «النامية» المنضمة لاتفاقية الجات الآن نحو ثمانين دولة من بينها ست دول عربية هي الجزائر ومصر والكويت والمغرب وتونس والبحرين (انضمت الاخيرة قبل ثلاثة ايام فقط من اقرار الاتفاق الاخير) وان كانت دول عربية اخرى من بينها السعودية تتفاوض الآن حول الانضمام اليها. وعقب الوصول الى اتفاق في منتصف ديسمبر الماضي اجمع اعضاء الاتفاقية على تدشين الاتفاق الجديد في مراكش في المغرب في ابريل (نيسان) المقبل مما يظهر «[illegible]» الجات بناحية «وجهها» الجديد تجاه الدول النامية، خاصة ان «دورة الاوروجواي» هي الاولى التي تحمل اسم دولة من خارج العالم الصناعي.

تجلت غلبة مصالح الدول الصناعية بوضوح في مفاوضات «دورة الاوروجواي» على وجه الخصوص، اذ انصبت معظم مفاوضاتها على خلافات بين اللاعبين الكبار خاصة الولايات المتحدة وفرنسا واليابان ودول الاتحاد الاوروبي (المجموعة الاوروبية) والذي حاول كل طرف منها الحصول على اقصى حد ممكن من المزايا، ودفع اقل ثمن ممكن لها بصرف النظر عن مصالح الاطراف الصناعية الاخرى ناهيك من مصالح الدول النامية والتي لم يتعد دورها في مفاوضات الدورة دور المتفرج او المراقب على احسن الاحوال.

ارضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	
ارضوع الفرعي :	والدول النامية	رقم العـــــدد :	٥٦١٣
المصـــــدر :	الشرق الاوسط	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٤/٤/١١

خلال المفاوضات المحمومة التي شهدتها الدورة ابتداء من تدشينها في مدينة «بونتا ديلا ايستا» في الاوروجواي ومرورا بعواصم ومدن اخرى من بينها واشنطن وبروكسل وجنيف ولندن وباريس انصبت المداولات اساسا على خلافات حادة بين الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي، خاصة فرنسا، حول الاعانات التي تقدمها مفوضة الاتحاد في عاصمته بروكسل للمنتجين الزراعيين المحليين، خاصة الفرنسيين وهم كانوا دائما اكبر المستفيدين منها، على اساس انها «مقيدة للمنافسة» وهنا نشب صراع طويل بين فرنسا والولايات المتحدة والذي عطل عدة مرات مفاوضات الاتفاقية كلها حول دقائق هذه الاعانات.

رغم كل هذه العقبات ظهرت في خلال ايام قليلة قبل اقتراب الموعد المحدد لانتهاء المفاوضات (منتصف ديسمبر الماضي) خلافات اخرى لم تكن على بال احد والتي تمحورت حول اصرار المفاوضين الاميركيين برئاسة ميكي كانتور على الغاء دول الاتحاد الاوروبي الاثنتي عشرة للقيود التي تفرضها على منتجات «الصوتيات والمرئيات» خاصة الافلام السينمائية والتلفزيونية والتي يأتي معظمها من هوليوود في كاليفورنيا والاعانات التي تمنح لشركات صناعات الطائرات الاوروبية والاميركية مما ادى الى تزعم فرنسا مجددا لجبهة اوروبية معارضة للمطلب الاميركي «المتشدد».

ولولا «قرار الاصرف المتنازعة في اللحظات الاخيرة على «تأجيل النظر» في المطلب الاميركي لما كان من الممكن التوصل الى نهاية ناجحة لمفاوضات دورة جات المحمومة والتي يقول عنها المتفائلون بأنها ستقود «الى اضافة» نحو 200 مليار دولار سنويا الى «الدخل العالمي».

وتقول بعض التقديرات ان من ضمن هذه الزيادة سيكون نصيب الاتحاد الاوروبي نحو 60 مليار دولار (30 في المائة من الاجمالي) والولايات المتحدة 36 مليار دولار (18 في المائة) واليابان 27 مليار دولار (13 في المائة) وجمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق ودول شرق اوروبا التي تحولت اخيرا الى اقتصاد السوق 37 مليار دولار (19 في المائة) والدول النامية (منها نحو 80 عضوة الان في «منظمة الجات») 16 مليار دولار اي بحصة تبلغ 8 في المائة فقط من اجمالي الدخل السنوي المتوقع «اضافته» الى «الدخل العالمي» من جراء تطبيق اتفاق «دورة الاوروجواي»

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	اسامة المجدوب
الموضوع الفرعى :	والدول النامية	رقم العـــــدد :	
المصـــــدر :	(كتاب) الجات ومصر والبلدان العربية	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٦

الدول النامية

يبلغ عدد الدول النامية* الأعضاء فى اتفاقية الجات، وبالتالى فى منظمة التجارة العالمية مايزيد على ٩٠ دولة، وبرغم عدم وجود معيار قانونى فى إطار أحكام الاتفاقية الأصلية للجات لتحديد الدول النامية، وإنما تطلب الدولة الراغبة الحصول على صفة «النامية» وينظر فى هذا الطلب من قبل سائر الأطراف المتعاقدة بالقبول أو الرفض*، إلا أن اتفاقيات جولة أوروجواى قد تضمنت فى أحكامها تصنيفا خاصا للدول النامية، دون أن تحدد الدول التى تستحق التمتع بهذه الصفة. ونقول «التمتع» وهو تعبير لايتناسب مع صفة الدولة النامية، حيث تعنى هذه الصفة الحصول على معاملة مميزة، فتفرق الاتفاقيات بين الدول المتقدمة، والدول النامية، والأقل نموا، ويعد هذا تصنيفاً عاماً فى معظم الاتفاقيات، بينما يختص اتفاق الدعم والإجراءات التعويضية بتصنيف آخر حيث يفرق بين الدول النامية، والدول النامية منخفضة الدخل وهى التى يقل متوسط دخل الفرد فيها عن ١٠٠٠ دولار سنويا كما أوضحنا من قبل. ويتضمن أيضا اتفاق الزراعة تصنيفا خاصا يرتبط بطبيعته حيث يتيح معاملة خاصة للدول النامية المستوردة الصافية للغذاء.

وتكمن اختلافات المعاملة التى تحصل عليها الدول النامية بوجه عام فى نطاق الالتزامات الناشئة عن الاتفاقيات، وتكون فى هذه الحالة التزامات أقل من الواقعة على الدول المتقدمة، والفترات الانتقالية الممنوحة للدول لتنفيذ التزاماتها، وتكون فى هذه الحالة فترات أطول، أما بالنسبة للمعاملة التى تحصل عليها الدول النامية منخفضة الدخل وفقا لأحكام اتفاقية الدعم، فلقد استعرضناها معاً فى المبحث الخاص بهذه الاتفاقية، وتبقى المعاملة التى تحصل عليها الدول النامية المستوردة الصافية للغذاء سواء بموجب أحكام المادة العاشرة من اتفاقية الزراعة أو بموجب القرار الوزارى الصادر فى مؤتمر مراكش لتعويض هذه الدول عن الآثار السلبية لبرنامج الإصلاح الزراعى، ولقد تناولناها أيضا فى المبحث الخاص بهذه الاتفاقية..

نوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	اسامة المجدوب
نوع الفرعى :	والدول النامية	رقم العـــــدد :	
ـــــدر :	(كتاب) الجات ومصر والبلدان العربية	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٦

وقبل أن نتطرق إلى الآثار الناجمة عن الاتفاقيات على الدول النامية، علينا أولا أن نستعرض ما تعنيه المعاملة التفضيلية الممنوحة للدول النامية ونطاقها وأبعادها، ثم ننتقل بعدها إلى الآثار المحتملة سواء كانت سلبية أو إيجابية.

المعاملة التفضيلية للدول النامية

برغم ما أقرته الوثيقة الختامية من حق للدول النامية فى التنمية، وحثها لكافة الأعضاء على مراعاة ظروف التنمية فى هذه الدول، واحتياجاتها المالية والتجارية، إلا أن ذلك لايغير من حقيقة أن كافة الامتيازات التى حصلت عليها هذه الدول فى الاتفاقيات ككل، تستهدف فى المقام الأول تيسير التزام الدول النامية بأحكام الاتفاقيات فى إطار تحرير التجارة الدولية مع ضمان عدم إخلالها بحقوق البلدان الأخرى الأعضاء خاصة والحديث عن تجارة دولية حرة أمر يستحيل تحقيقه دون مشاركة البلدان النامية فيه*. وكان من الضرورى إتاحة ذلك عن طريق منح هذه البلدان بعض التسهيلات التى تمكنها من المشاركة، فجاءت هذه الامتيازات فى صورة حوافز مؤقتة تساعدها على إعادة هيكلة اقتصاداتها وتعديل تشريعاتها وسياساتها التجارية الوطنية لتتواءم مع الفكر الجديد لتحرير التجارة الدولية بمفهومه الشامل.

فإذا نظرنا إلى المعاملة التفضيلية الممنوحة للدول النامية فى اتفاق الزراعة نجد أنها تتعلق فى مجملها بمتطلبات عملية التنمية. بل بالقدر الأساسى والضرورى لهذه المتطلبات، حيث إنها لا تعفى الدول النامية كلية من الالتزامات التى يفرضها الاتفاق أو تأجيلها بالكامل لفترة زمنية محددة، وإنما تؤدى الامتيازات فقط إلى خفض هذه الالتزامات والتى تبلغ ثلثى التزامات الدول المتقدمة، وإطالة أمد الفترة اللازمة للتنفيذ، فإذا ما وضعنا فى الحسبان الفوارق الهائلة فى القدرات الاقتصادية بين الدول النامية والمتقدمة، وقارناها بالمزايا الممنوحة للدول النامية، نجد أنها لا تتناسب على الإطلاق مع حجم هذه الفوارق ولا تعكس النسبة الواقعية فى العلاقة بين اقتصاديات المجموعتين، الأمر الذى يعنى أن تمتع الدول النامية ببعض الإعفاءات المؤقتة والخفض المحدود فى الالتزامات، ينبغى تقييمه منسوباً إلى حجم الالتزامات الفعلية الناشئة على الدول النامية بموجب الاتفاقيات، وليس من منظور الاستثناءات الممنوحة لها.

وليس الغرض من هذه المقارنة إغفال أهمية المعاملة التفضيلية التى حصلت عليها الدول النامية كلية، ولكن فقط أن نضع نصب أعيننا أثناء تقييم النتائج والآثار، العلاقة بين نطاق المزايا، وحجم الالتزامات كى نتوصل إلى تقييم موضوعى سليم.

وعلى صعيد اتفاق الإجراءات الصحية، تعد هذه الإجراءات واحداً من أهم التحديات التى تواجه الإنتاج الزراعى والحيوانى للدول النامية نظراً للارتباط الوثيق بين المعايير الصحية والتطور التكنولوجى والعلمى الهائل فى هذا المجال، وتوافر الموارد المالية اللازمة للاستفادة التطبيقية من هذا التطور، وليس خافيا أن غالبية الدول النامية لا تمتلك أيًا من هذين العنصرين، ولقد عانت كثيرا هذه الدول من استخدام الدول المتقدمه للإجراءات الصحية كقيد على التجارة مما يكبد الدول النامية خسائر باهظة وكثيرًا من الفرص التصديرية الضائعة، لذلك يأتى الإعفاء الممنوح لها بموجب أحكام هذا الاتفاق، والمتمثل فى حقها فى الإعفاء المؤقت من المعايير الصحية الجديدة، ليتيح الفرصة أمام الدول النامية لتطوير قدراتها فى هذا المجال والاستفادة من المساعدة الفنية التى يقرها الاتفاق لتحقيق ذلك عن طريق توفيق أوضاعها وتطوير هياكلها الإنتاجية وقاعدتها التكنولوجية لتصبح قادرة على استيعاب المعايير الجديدة وتطبيقها للارتقاء بمستوى المنتج، وبالتالى تأمين قدرة تنافسية أفضل فى الأسواق العالمية، وبرغم أن المهلة الممنوحة قد لا تعد كافية، إلا أنها تعنى على أقل تقدير تأجيل التزام البلدان النامية بالإجراءات الصحية الجديدة لفترة تمكنها من إرساء الأسس اللازمة لتحقيق التطور والتحول الهيكلى المنشود.

نوع الرئيسى : الجات | اسم كاتب المقال : اسامة المجدوب
نوع الفرعى : والدول النامية | رقم العـــدد :
مصـــدر : (كتاب) الجات ومصر والبلدان العربية | تاريخ الصـــدور : ١٩٩٦

وكما سبق الإيضاح فإن اتفاق الزراعة بوجه عام يحقق تحريراً جزئيا فقط لهذا القطاع السلعى الهام والرئيسى، والذى تبدو أهميته فى ارتباطه مباشرة بالاحتياجات الأساسية من الغذاء، وهناك عدد كبير من الدول النامية يعد مستورداً صافيًا للغذاء يصل إلى ١٠٤ دول طبقا لتقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية من إجمالى ١٣٢ دولة نامية. ولقد بلغت الصادرات الغذائية لهذه الدول فى عام ١٩٨٩ حوالى ١٣,٥ بليون دولار، بينما بلغت وارداتها فى نفس الشريحة السلعية حوالى ٤٩ بليون دولار، أى أنها حققت عجزاً قدره ٣٥,٥ بليون دولار تتحملها مواردها المحدودة المتواضعة من العملات الحرة. ولهذا السبب، بالإضافة إلى الارتفاع المتوقع فى أسعار السلع الغذائية بسبب خفض الدعم، طالبت الدول النامية المستوردة الصافية للغذاء بضرورة النظر فى تعويضها عن الخسائر والأعباء الإضافية التى ستتحملها لاستيراد نفس المعدلات من الغذاء، وبناء على هذا صدر القرار الوزارى الخاص بهذه التعويضات.

ويلاحظ فى هذا الصدد أن القرار الوزارى للتعويضات لا يحدد صراحة قيمتها أو نسبها أو حتى الأسلوب المتبع لتقديرها ومنحها، إنما يقر من حيث المبدأ فقط حق هذه الدول فى التعويض وضمان عدم تأثر المعونات الغذائية من جراء سياسة الإصلاح الزراعى، على أن تجرى المفاوضات ذات الصلة بهذا الموضوع فى المحفل المناسب.. إلى آخر ما جاء بالقرار.

وهنا ينبغى أن تكون لنا وقفة لنتأمل الصيغة التى خرج بها هذا القرار فهى فى مجملها صيغة مبهمة تتسم بالعمومية الشديدة، تهدف أساسا إلى الحفاظ على المستوى الكافى من المعونات الغذائية للوفاء باحتياجات البلدان المضارة، بينما لا ينشئ القرار التزاما محدداً على الأعضاء وخاصة من الدول المتقدمة يحدد نسبة التعويضات فى صورة منح ونسبة الجزء منها فى صورة قروض ميسرة وإنما يحث الدول الأعضاء فقط على زيادة الجزء المقدم فى صورة منح، ويدعوها إلى تبنى خطوط إرشادية لذلك، والخطوط الإرشادية ليس لها صفة الإلزام ولكنها فقط للاسترشاد فضلا عن أن القرار لم يحدد المقصود بمنح القروض بشروط ميسرة، فالقروض الميسرة Soft loans فى المفهوم الاقتصادى المعمول به هى تلك التى تقل أسعار الفائدة فيها عن الأسعار السائدة بغض النظر عن مقدار انخفاض سعر الفائدة فإذا كان السعر السائد مثلا هو ١٤٪، يصبح سعر الفائدة بنسبة ١١٪ بمثابة شروط ميسرة، إلا أنها لاتزال نسبة مرتفعة يصبح على الدول النامية سدادها على أى حال.

فهل يعنى ذلك أن الأمر يستوى بوجود مثل هذا القرار من عدمه؟

والإجابة فى هذه الحالة ستكون بالنفى، فبرغم صيغة القرار ومالنا من تحفظات عليها، إلا أن وجود مثل هذا القرار يعد نجاحا لابأس به للدول النامية، فهو يقر بحقها بصفة مبدئية فى التعويض، وفى تأكيد دور الدول المتقدمة والمانحة للمعونات الغذائية فى تحمل مسئولية المساهمة فى تخفيف تبعات تطبيق سياسات الإصلاح الزراعى على اقتصاديات الدول التى خصها القرار، ويبقى على هذه الدول استنادا لما تضمنه القرار، أن تسعى إلى تشكيل موقف تفاوض موحد فيما بينهما أو على الأقل متجانس، للتوصل مع الدول المانحة إلى أفضل تصور للآلية التعويضية المقترحة وبأفضل شروط ممكنة التى تمكنها من إعادة هيكلة سياساتها الزراعية لتتواءم من أحكام الاتفاقية والأوضاع الناجمة عنها، ولكى تتمكن أيضا من تحقيق الفائدة من المناخ الجديد الذى تفرضه هذه الاتفاقية على التجارة فى السلع الزراعية.

أما بالنسبة لاتفاقيات الوقاية والدعم والإغراق، فلقد كان للدول النامية دور رئيسى فى التوصل لهذه الاتفاقيات، إلا أن ذلك لا يجب أن يفهم على أن الاستفادة من أحكامها تقتصر فقط على الدول النامية، بل تحق للدول المتقدمة أيضا بنفس القدر، إلا أن هذه الاتفاقيات تفيد الدول النامية فى المقام الأول نظراً لكونها أكثر عرضة للإغراق من قبل الدول المتقدمة، أو الواردات المدعمة، كما أن اقتصادياتها الهشة أو الغضة تصبح أكثر تأثرا بتدفق الواردات حتى وإن كانت واردات مشروعة غير مدعمة وليست واردات اغراق لذا فهى فى حاجة أكبر لإجراءات الوقاية بهدف تهيئة المناخ الملائم لصناعاتها الوليدة لتنمو وتزدهر.

وبرغم هذا الإيضاح إلا أن هذه الاتفاقيات الثلاث لم تخلُ أيضا من الأحكام التى تتيح معاملة تفضيلية للدول النامية لتساعدها على تأمين صناعتها الوطنية وتنمية تجارتها الخارجية ودعم قواعد الإنتاج داخل أراضيها، بمعزل عن المنافسة غير المشروعة أو غير المعادلة من قبل الاقتصاديات القوية والمؤسسات العملاقة، مع ملاحظة أنه فى حالة ما إذا كانت هذه الاتفاقيات خالية من المزايا التفضيلية للدول النامية فإن ذلك يعد بمثابة إخراج للدول النامية من المنظومة التجارية

الجديدة، فبرغم طبيعة أحكام هذه الاتفاقيات التى تهدف فى المقام الاول إلى حماية الدول، إلا أن الدول النامية تظل فى حاجة إلى معاملة أكثر مرونة فيما يتعلق بصادراتها على وجه الخصوص حتى تتمكن من المشاركة الفعالة فى نشاط التبادل التجارى.

ويبقى فى هذا الإطار اتفاق الملكية الفكرية الذى حصلت فيه الدول النامية على مهلة خمس سنوات قبل تنفيذ أحكامه، ترتفع إلى عشر قبل الالتزام بمنح الحماية لبراءات الاختراع الخاصة بالمنتجات الدوائية ومنتجات الكيماويات الزراعية. وتعد مهلة السنوات الخمس كافية بوجه عام لتمكين الدول النامية من الوفاء بالتزاماتها ومواءمة تشريعاتها وأجهزتها الوطنية لتتوافق مع أحكام الاتفاقية، خاصة بالنظر لاتجاه الدول المتقدمة لربط نقل التكنولوجيا بمدى الحماية التى يمنحها البلد العضو لحقوق الملكية الفكرية. الا أن الفترة الانتقالية الخاصة بالمنتجات الدوائية والكيماويات الزراعية فلها شأن آخر، حيث ترتبط هاتان السلعتان بالحاجات الأساسية للإنسان، الدواء، والغذاء، فبالنسبة للدواء تهتم العديد من البلدان النامية بإنتاج دواء رخيص لمواطنيها وغالبا ما يحدث ذلك نتيجة لقيام هذه الدول بابتكار طريقة جديدة لصنع نفس الدواء، فتسقط عنه الحماية التى كانت تمنح فقط لطريقة الصنع، بينما يلزم الاتفاق الأعضاء بمنح الحماية للمنتج ذاته.

فإذا ما ترجمنا ذلك إلى تجارة فإنه يعنى التزام الدول بأداء المقابل المادى لصاحب البراءة للمنتج، الأمر الذى يؤدي مباشرة إلى رفع اسعار الدواء وإفشال سياسات الحكومات فى توفيره للمواطن بسعر رخيص ونفس الحالة بالنسبة للكيماويات الزراعية وما تشمله من أسمدة ومحسنات للتربة ومبيدات للآفات أو أى صورة من الكيماويات المستخدمة فى الزراعة التى تنتج غذاء الإنسان، حيث يؤدى أى ارتفاع فى أسعارها إلى ارتفاع مماثل فى أسعار السلع الغذائية. لذا نص الاتفاق على أن تصل الفترة الانتقالية إلى عشر سنوات كمهلة كافية للدول لاسترداد استثماراتها فى هذين المجالين وتطوير قاعدتها الإنتاجية عن طريق دعم القدرات البحثية فى هذه المجالات فضلا عن إعداد العدة للأعباء المالية المنتظر أن تتحملها هذه الدول للحصول فى المستقبل على براءات الاختراع لهذه المنتجات.

نوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	اسامة المجدوب
نوع الفرعى :	والدول النامية	رقم العـــــدد :	
ـــــــدر :	(كتاب) الجات ومصر والبلدان العربية	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٦

الآثار المرتقبة

ليس ثمة شك في أن التزام البلدان النامية بأحكام الاتفاقيات التابعة لمنظمة التجارة العالمية يفرض على هذه الدول العديد من التحديات التي ينبغي التأهب الجيد لها والتعامل معها بديناميكية وحزم. إلا أنه في ذات الوقت يفتح أمامها أيضا العديد من الفرص التي إذا ما أحسنت استغلالها يصبح في مقدورها تقليص الآثار السلبية بل وتحقيق معدلات أفضل للتنمية والنمو الاقتصادى، وبرغم الطابع الإنشائى النظرى لهذه المقولة، إلا أنها فى الواقع قابلة للترجمة إلى سياسات وإجراءات وتصرفات من قبل الدول النامية، تستند فى عمومها إلى أحكام الاتفاقيات وما ينتظر أن تسفر عنه من نتائج.

وبالحديث عن الدول النامية، يكون قد جانبنا الصواب إذا ما نظرنا إلى هذه الدول كمجموعة واحدة متجانسة في إطار سعينا لتقييم آثار الإتفاقيات على اقتصادياتها، حيث تختلف مستويات التنمية بشكل كبير من بلد نام لآخر بل وعناصر ومقومات هذه التنمية، اختلافات واضحة تؤثر بدرجة كبيرة على استجابة هذه البلدان لآثار الاتفاقيات وقدرتها على استيعابها والاستفادة منها.

وفى هذا السياق، نجد أن هناك دولا نامية وأخرى أقل نموا، كما إنه فيما بين الدول النامية ذاتها توجد مجموعة مصدرة للبترول وأخرى مصدرة للسلع الزراعية وثالثة مستوردة للغذاء، وبالتالى تختلف التقديرات باختلاف هذه المجموعات.

ونجد أن الدول النامية الأكثر فقراً ستعانى من خسائر كبيرة مقارنة بالدول النامية ذات الوضع الاقتصادى الأفضل، وليس هناك بين الدول النامية من هو أفقر من غالبية الدول الأفريقية والمتوقع لها أن تحقق خسارة تقارب "٣" بلايين دولار سنويا بحول عام ٢٠٠٢ بسبب الانخفاض الذى سيطرأ على أسعار السلع التصديرية الرئيسية لهذه الدول.

وعلى صعيد الدول المستوردة للغذاء والتى تمثل حوالى ثلاثه أرباع الدول النامية، فمن المتوقع أن تعانى هذه الدول من ارتفاع ملحوظ فى تكلفة وارداتها الغذائية بسبب الارتفاع المتوقع للأسعار من جراء الخفض المرتقب للدعم الزراعى، ومن غير المنظور أن تسهم النتائج الايجابية الأخرى للجولة فى تعويض الخسائر التى تلحق بهذه الدول بالقدر المناسب.

ضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	اسامة المجدوب
ضوع الفرعى :	والدول النامية	رقم العـــدد :	
ـــــدر :	(كتاب) الجات ومصر والبلدان العربية	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٦

فغالبية الدول النامية تعتمد فى صادراتها على السلع الأولية والمحاصيل الاستوائية Tropical Zone Crops، وهى نفس المحاصيل التى تؤدى نتائج الاتفاقيات إلى انخفاض أسعارها بنسب متفاوتة، الأمر الذى يضع هذه الدول أمام أثر مزدوج يجمع بين ارتفاع أسعار وارداتها من الغذاء وانخفاض عوائد صادراتها من السلع الزراعية .

ومن الدول النامية البالغ عددها ١٣٢ دولة، هناك ٦٩ دولة تنتمى للتجمع المعروف باسمACP ـ أفريقيا، كاريبى، باسيفيكى ـ وهو التجمع الذى أبرم مع الاتحاد الأوروبى الاتفاقية المعروفة باتفاقية لومى LOME´ Convention، والتى تم إبرامها فى عام ١٩٧٥ وتجدد كل خمس سنوات وتحصل بموجبها دول ACP على معاملة تفضيلية لصادراتها الى أسواق الاتحاد الأوروبى الذى يستوعب أكثر من ٥٨٪ من إجمالى صادرات هذه الدول، ونظراً لخفض التعريفات الجمركية الناجم عن الاتفاقيات تفقد هذه الدول المزايا التفضيلية التى كانت تتمتع بها فى أسواق الاتحاد الأوروبى سواء بموجب اتفاقية لومى أو النظام المعمم للمزايا والأفضليات GSP، ونظرا للأوضاع الاقتصادية المتردية لهذه الدول بوجه عام، فلقد تقدم الاتحاد الأوروبى بطلب إلى منظمة التجارة العالمية للإعفاء* Waiver، يؤدى إلى تمكين الاتحاد الأوروبى من الاستمرار فى منح هذه الدول معاملة تفضيلية خاصة دون أن يلتزم بتعميم نفس هذه المعاملة على سائر الدول الأعضاء احتراما لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية.

من ناحية أخرى تقدر تكاليف الحماية التى تطبقها الدول المتقدمة على صادرات الدول النامية بحوالى ١٠٠ بليون دولار سنويا وفقا لتقديرات البنك الدولى للإنشاء والتعمير، والذى يرى أن خفض القيود المفروضة على التجارة فى كل من الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبى واليابان سيؤدى إلى زيادة صادرات الدول النامية عامة بحوالى ٥٠ بليون دولار سنويا، وهو ما يكاد يقارب

حجم المساعدات التى تحصل عليها هذه الدول والتى بلغت ٥٤ بليون دولار سنويا، بينما تشير التقديرات الناجمة عن الدراسة المشتركة التى أعدها البنك الدولى بالتعاون مع منظمة التعاون الإقتصادى والتنمية إلى أن الدول النامية ستحقق مكاسب من تحرير التجارة الدولية تبلغ ٧٠ بليون دولار، وهى المكاسب التى قدرتها سكرتارية الجات بحوالى ١١٦ بليون دولار، وترجع هذه الاختلافات الكبيرة فى التقديرات إلى اختلاف الأنماط الحسابية المستخدمة فى التحليل والاستنباط، ومدخلات العملية الحسابية ومدى احتساب العناصر الديناميكية والظروف الأخرى المحيطة بالتجارة الخارجية من عدمه.

وبينما تمثل هذه التقديرات المكاسب الإجمالية المرتقبة لمجموعة الدول النامية ككل، فإن توزيع هذه المكاسب وفقا للتقسيم الجغرافى يوضح أن أفريقيا تحقق خسارة تبلغ ٢,٦ بليون دولار سنويا، بينما تحقق آسيا منخفضة الدخل، مكاسب سنوية تبلغ ١,٨ بليون دولار، أما الصين فتصل مكاسبها إلى ٣٧ بليون دولار سنويا، والهند ٤,٦ بليون دولار سنويا.

وبالنسبة لآسيا مرتفعة الدخل*، فتبلغ مكاسبها حوالى ٢٠,٦ بليون دولار، بينما تحقق أندونسيا خسائر، نظراً لطبيعة صادراتها، تبلغ حوالى ١,٩ بليون دولار سنويا.

أما دول الخليج البترولية فتصل مكاسبها إلى ٣,١ بليون دولار سنويا، وأمريكا اللاتينية ٨ بلايين دولار، ودول شرق ووسط أوروبا حوالى ١,٤ بليون دولار سنويا، وتعد كافة هذه الأرقام تقديرية واحتمالية إلى أقصى الدرجات، ولكنها وإن كانت تجافيها الدقة، إلا أنها تمثل مؤشرا عاما لتوجهات منحنى التجارة الخارجية للمجموعات الجغرافية المختلفة، صعودا أو هبوطا.

وبرغم أن اتفاقيات جولة أوروجواى تأتى بمثابة صفقة واحدة متكاملة نجد أن أكثر الاتفاقيات تأثيراً على الدول النامية هما اتفاقيتا الزراعة والمنسوجات.

فالزراعة تمثل النشاط الاقتصادى المحورى والركيزة الاساسية لاقتصاديات

موضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	اسامة المجدوب
موضوع الفرعي :	والدول النامية	رقم العـــدد :	
المصـــدر :	(كتاب) الجات ومصر والبلدان العربية	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٦

العديد من الدول النامية، فهي تستوعب أكثر من نصف القوة العاملة في هذه الدول، وتساهم بنسبة كبيرة في الدخل القومي ورصيد العملات الحرة. ومن هذا المنطلق تتيح اتفاقية الزراعة العديد من المكاسب المحتملة المتمثلة في ارتفاع أسعار الحاصلات الزراعية للمنطقة معتدلة المناخ Temperate Zone، مما قد يعود بالنفع على بعض الدول النامية المنتجة لهذه الحاصلات، فضلا عن إتاحة قدرة أكبر أمام صادراتها للوصول إلى الأسواق بعد تنفيذ الخفض المقرر على التعريفات الجمركية وربط خطوط التعريفة للسلع الزراعية بنسبة ١٠٠٪ مما يحقق قدراً أكبر من الاستقرار للصادرات، ونلاحظ في هذا السياق أن المكاسب والأعباء تختلف في المديين القريب والمتوسط، فمثلا يؤدى وقف إغراق الأسواق بالسلع المدعمة إلى آثار سلبية تتمثل في إرتفاع أسعار السلع الغذائية في المدى القريب، إلا أنه يسهم في المدى المتوسط والبعيد في إنعاش الإنتاج المحلى للغذاء في الدول النامية وزيادة القدرة الذاتية على سد الفجوة الغذائية، حيث ظل الإنتاج المحلى للغذاء في هذه الدول محدوداً كأثر مباشر من آثار الدعم الذى تقدمه الدول المتقدمة للصادرات، مما جعل الاستيراد أقل تكلفة من الإنتاج المحلى، ولكن مع خفض الدعم وارتفاع أسعار هذه السلع تختلف الصورة، فضلا عن إمكانية تمتع الزارع المحلى بالزيادات الطارئة على الأسعار مما يشجعه على مزيد من الإنتاج.. وهكذا، وتجدر الإشارة في هذا الصدد الى أن ذلك كان يعد أحد التشوهات الرئيسية التى أدى اليها دعم الصادرات الزراعية، والذى كان له أكبر الأثر في تحويل العديد من الدول النامية إلى مستورد صاف للغذاء، وهو ما ينبغى العدول عنه الآن لما له من آثار سلبية كثيرة أدت إلى استنزاف جانب كبير من أرصدة هذه الدول من العملات الحرة لصالح الغذاء، حقق للدول المستوردة للغذاء عجزاً دائمًا ومزمنًا في ميزانها التجارى.

وفى هذا السياق، يحتل القمح مرتبة الصدارة لقائمة السلع الزراعية المدعمة، ونفس المرتبة فيما يتعلق بحجم الخفض المقرر في هذا الدعم ويعد القمح واحداً من أهم السلع الاستراتيجية على الصعيد العالمى. ولقد بلغ الإنتاج العالمى من

نوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	اسامة المجدوب
نوع الفرعي :	والدول النامية	رقم العـــدد :	
المصــدر :	(كتاب) الجات ومصر والبلدان العربية	تاريخ الصــدور :	١٩٩٦

القمح فى عام ١٩٩٢ حوالى ٥٦٥ مليون طن مترى بواقع ٨٥ مليون طن أنتجها الاتحاد الأوروبى، و ١٤٦ مليون طن من الدول النامية، و ١١٣ مليون طن من دول شرق أوروبا، و ١٠١,٥ مليون طن من الصين، و ٩٠ مليون طن للاتحاد السوفيتى السابق، و ٣٢,٦ مليون طن لفرنسا، و ٢٩,٨ مليون طن لكندا، و ١٥,٤ مليون طن لاستراليا و ٦٦,٩ للولايات المتحدة، ويوضح لنا هذا الحصر إمكانية زراعة القمح فى مناطق مناخية وجغرافية مختلفة ومتباينة.

أما على صعيد التجارة فلقد بلغت الصادرات العالمية من القمح حوالى ١٢٢,٩ مليون طن مترى أى بنسبة ٢١,٥٪ تقريبا من حجم الإنتاج العالمى، كان نصيب الولايات المتحدة منها حوالى ٣٥ مليون طن بنسبة تقارب ٥٠٪ من إجمالى الإنتاج وبعائد قدره ٤,٦ بليون دولار، وكندا ٢٣,٨ مليون طن بنسبة تقارب ٩٠٪ من إجمالى الإنتاج وعائد يبلغ ٣,٩ بليون دولار، والاتحاد الأوروبى ٩, ٣٧ مليون طن بنسبة تقارب ٤٥٪ من الإنتاج وعائد قدره ٧,١ بليون دولار.

ويعد القمح ضمن أكثر سلع المنطقة معتدلة المناخ تأثرا بانخفاض الدعم المقدم للصادرات حيث التزمت الولايات المتحدة بخفض الدعم المقدم للقمح بنسبة ٦١٪، بينما تلتزم كندا بنسبة ٤٧٪ بالمقارنة بنسبة ١٧٪ فقط للاتحاد الأوروبى. وبناء على هذا تتراوح التقديرات للزيادة المتوقعة فى الأسعار العالمية للقمح من ٥٪ إلى ٧,٥٪ عن السعر السائد، مما يؤثر بدرجة كبيرة على قدرة الدول المستوردة للقمح بصفة رئيسية وأبرزها مصر، على الوفاء باحتياجاتها من هذا المحصول الهام، أو بمعنى أدق قدرتها على توفير الموارد المالية اللازمة لسد الأعباء الإضافية الناجمة عن استيراد نفس الكميات السابقة.

ويسترعى الحديث عن الدعم الانتباه إلى الطبيعة الخاصة لهذه الأداة التجارية الاستثنائية، وهى الطبيعة التى سبق أن وصفناها بالمحيرة ، فالدعم يدخل فى الأساس ضمن تكاليف إنتاج السلعة ويحسب فى الخانة المخصصة للنفقات بالطبع وليس فى خانة العوائد. والمتعارف عليه ضمنا أن كل زيادة فى تكلفة الانتاج

تتبعها زيادة فى الأسعار ولكن، فالحال ليس كذلك فى حالة الدعم، فهى تعد ضمن تكاليف الإنتاج التى تؤدى إلى خفض السعر النهائى للسلعة فى السوق العالمى، فبرغم أنه يرفع التكلفة الإجمالية للسلعة إلا أنه يخفض من النفقات التى يتحملها الزارع لإنتاج القمح، فيبيعه الزارع بسعر أقل.. وهكذا، لذلك يدخل الدعم ضمن ما يعرف بالتشوهات الطارئة على السياسات التجارية للدول، حيث إنه يوفر للدولة التى تقدمه ميزة نسبية غير حقيقية أو مفتعلة تجعلها قادرة على المنافسة. ويرجع الدافع فى هذه الحالات لأسباب لاعلاقة لها بالنظريات الاقتصادية ومبادئ الميزة النسبية وتكلفة الفرصة البديلة، وهنا تكمن واحدة من أهم إنجازات اتفاقية الزراعة فى الجات، حيث يؤدى التزام الدول بخفض دعم الصادرات إلى تقليص هذه الميزة النسبية المفتعلة وبالتالى القدرة التنافسية لها فى المنتجات المدعمة، مما يتيح فرصة أكبر للدول التى كانت تتوافر لديها مقومات وعناصر الميزة النسبية لهذا المنتج، وفقدتها بسبب الدعم المقدم من آخرين، للتوسع فى إنتاج هذه السلع مرة أخرى والاستفادة بما لديها من ميزة نسبية حقيقية سواء فى خفض الاعتماد على الواردات فى هذه السلع أو التوسع فى الصادرات، وهو ما يعرف بإعادة تقسيم العمل الدولى على أساس الميزات النسبية الحقيقية، الأمر الذى ينبئ بانخفاض الإنتاج الامريكى من القمح وبالتبعية صادراته، بينما يصبح بإمكان الاتحاد الأوروبى الإبقاء على نفس المستويات الإنتاجية السابقة، وتتاح لبلد كأستراليا فرصة التوسع فى إنتاج وتصدير القمح برغم ضآلة إنتاجها الحالى نسبيا.

ولعل ما قصدناه من هذا الشرح المستفيض لنموذج القمح هو مزيد من التأكيد على الصفة التقديرية البحتة لأية نتائج يتم استنباطها، وإن نتائج هذه الاتفاقيات لن يحسمها ويؤكدها سوى التغير الفعلى الذى سيطرأ على النشاط الاقتصادى والتجارى الدولى بوجه عام، وقدرة الدول على الاستفادة من هذا التغير ومواكبته، وهو ما قد يخلق فرصا جديدة غير منظورة فى الوقت الراهن ووفقا لمعطياته، خاصة للدول النامية، تحقق من خلالها استفادة قد لا تكون فى حساب

أو تقديرات أى من الدول المتقدمة التى كان لها أكبر الأثر فى إخراج هذه الاتفاقيات بالصورة التى انتهت إليها.

أما على صعيد المنسوجات، تشير التقديرات إلى أن الغاء القيود المفروضة على التجارة فى هذا القطاع، تؤدى إلى زيادة صادرات الدول النامية بانتهاء السنوات العشر الانتقالية بنسبة ١٣٥٪ للمنسوجات، وبنسبة ٧٨٪ للملابس.

وتعد هذه الزيادة مرتفعة وتسهم فى تحقيق عوائد ضخمة للدول النامية بوجه عام، وتقسم هذه الزيادة بنسب متفاوتة على الدول النامية وفقا لقدراتها الإنتاجية والتصديرية، إلا أن إلغاء الحصص فى الأسواق الرئيسية المستوردة للملابس يخلق منافسة ضارية بين الدول النامية المصدرة، وتتوقف أنصبة هذه الدول من المكاسب النهائية بالتبعية على المستوى التنافسى الذى تصل إليه كل منها بنهاية الفترة الانتقالية ارتباطا بعنصرى الجودة والسعر، وقد يكون من المفيد فى هذا الصدد إيجاد شكل من أشكال التنسيق فيما بين الدول النامية المصدرة للملابس والمنسوجات لتفادى المنافسة الضارة التى تؤدى فى النهاية إلى تقوية موقف الدول المستوردة فى مواجهة الدول المصدرة الأمر الذى يعود عليها جميعا بالخسارة.

من ناحية أخرى يعد تآكل الهوامش التفضيلية التى كانت تحصل عليها الدول النامية بموجب النظام المعمم للمزايا ضمن أبرز الآثار السلبية لاتفاقيات جولة أوروجواى، حيث تشير التقديرات إلى تحقيق خسارة شاملة فى الهوامش التفضيلية بالنسبة لجميع السلع التى يغطيها النظام المعمم للمزايا بنسبة ٨٢٪ فى كندا، و ٦١٪ فى اليابان، و٥٠٪ فى الولايات المتحدة، و٣٢٪ فى الاتحاد الأوروبى.

ومن منظور التصنيف القطاعى للسلع تحدث أعلى نسبة خسارة فى هوامش المنتجات الزراعية الاستوائية فى سوق الاتحاد الاوروبى بنسبة ٧٤٪، وتليها المنتجات الاستوائية غير الزراعية بنسبة ٩٥,٦٪ فى كندا، و٧٢,٩٪ فى اليابان، و٧٠,٥٪ فى الولايات المتحدة.

وبالنسبة للمنسوجات تنخفض الهوامش بنسبة ٧١,٤٪ فى كندا، و٥٥٪ فى اليابان، و٣٣,٧٪ فى الولايات المتحدة، و١٥٪ فى الاتحاد الأوروبى.

ويحدث هذا التآكل فى هوامش المعاملة التفضيلية نتيجة التخفيضات الجمركية الناجمة عن الاتفاقيات والتى تجعل الرسوم الجمركية السائدة على كافة الأعضاء عملا بمبدأ الدولة الأولى بالرعاية، تقترب من أو تتطابق مع الرسوم التفضيلية التى كانت تتمتع بها الدول النامية دون غيرها على صادراتها لأسواق الدول المشار إليها.

ويبقى قطاع أخير ذو أهمية بالغة للدول النامية بوجه عام، والمتعلق بحرية انتقال الايدى العاملة. والذى تتمتع فيه الدول النامية بميزة كبيرة بسبب توافر ورخص الأيدى العاملة لديها.

ولكن، وحتى تاريخ انتهاء جولة المفاوضات، لم تسفر عن أى تطور جذرى على صعيد تحرير انتقال الأيدى العاملة، واقتصرت على تنظيم انتقال الأشخاص رفيعى الخبرة، أما العمالة الماهرة فلم يشملها التحرير خشية ان يؤدى ذلك إلى تزايد معدلات الهجرة، سواء الدائمة أو المؤقتة، من البلدان النامية إلى المتقدمة، ولكن تم الاتفاق على تشكيل مجموعة عمل تعنى بالتفاوض حول هذه المسألة.

وفى هذا الصدد يوضح تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام ١٩٩٢ أن القيود التى تفرضها الدول المتقدمة على الهجرة تحرم الدول النامية من عوائد تصل إلى ٢٥٠ بليون دولار سنويا، بينما تؤدى إزالتها إلى زيادة عوائد صادرات الدول النامية بنسبة ٢٠٪ تقريبا.

وتعد كل من مصر والمكسيك والمغرب وباكستان والفلبين وتركيا من أكبر الدول النامية المصدرة للعمالة، ولقد بلغت إيرادات خدمات اليد العاملة فى مصر فى عام ١٩٩٢ حوالى ٥,٨ بليون دولار مقارنة بحوالى ٣,٤ بليون دولار عوائد الصادرات السلعية، أى أن نسبة عوائد صادرات العمالة إلى الصادرات السلعية حوالى ١٧٣,٢٪، وتتراوح هذه النسبة فى الدول النامية الأخرى المصدرة للعمالة

من ٢٠٪ إلى ٨٠٪ ويرجع ارتفاعها الملحوظ فى حالة مصر إلى عاملين أساسيين، الأول هو ارتفاع عائدات اليد العاملة فى مصر والتى تحتل المركز الأول بين الدول المصدرة للعمالة، والثانى انخفاض عائدات الصادرات السلعية، مقارنة بدولة كتركيا التى تبلغ عوائد صادراتها السلعية حوالى ١٤ بليون دولار والفلبين ٩,٨ بليون دولار، وباكستان ٦,٨ بليون دولار، والمكسيك التى بلغت عوائد صادراتها السلعية فى عام ١٩٩٢ حوالى ٢٧,٥ بليون دولار، وكلها دول مصدرة للعمالة أيضا.

وفى هذا السياق يصبح من الهام أن تحرص الدول النامية على مواصلة المفاوضات مع الدول المتقدمة بهدف إدراج خدمات العمالة ضمن المجالات التى سوف تغطيها جولة المفاوضات المقبلة المقرر عقدها بالنسبة للخدمات بعد مضى خمس سنوات من إنشاء منظمة التجارة العالمية.

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	مصطفى سلامة
الموضوع الفرعي :	والدول النامية	رقم العـــــدد :	٤٠٣٣٤
المصـــــدر :	الأهرام	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٧/٥/١٢

حقوق الدول النامية في إطار اتفاقات الجات

د. مصطفى سلامة

وكيل كلية حقوق الإسكندرية

يعد الخامس عشر من أبريل عام ١٩٩٤ من أهم أيام النصف الأخير من القرن العشرين ففي ذلك اليوم تم التوقيع على اتفاقية مراكش لإنشاء منظمة التجارة العالمية وملاحقها المتعددة إن هذه الاتفاقية بملاحقها المختلفة، التي تم التجاوزها بعد مفاوضات طويلة وعسيرة (جولة أوروجواي) جاءت لتؤسس تنظيما دوليا عالميا وشاملا للتجارة الدولية.

فمن ناحية تضم المنظمة في عضويتها مائة وست وعشرين دولة، ومن ناحية أخرى تغطي ملاحق اتفاقية مراكش مجمل التجارة الدولية من سلع وخدمات وحقوق ملكية فكرية وأخيرا تم وضع قواعد لفض المنازعات التي قد تنشب بين الدول حول ما تحتويه من مبادئ وقواعد إن كل ما تقدم ليس إلا مرحلة هامة ومتطورة في مسيرة اتفاق الجات لعام ١٩٤٧

وتتمحور نصوص اتفاقية مراكش وملاحقها أو ما يطلق عليه اتفاقات الجات الجديدة حول هدف مشترك يتمثل في ضرورة تحقيق حرية التجارة الدولية بما يتطلبه ذلك من إقرار مبدأ المعاملة بالمثل بين الدول ويتم ذلك من خلال قيام الدول بمنح بعضها البعض الآخر مزايا متبادلة لتحقيق خفض كبير للتعريفات الجمركية وغيرها من الحواجز التجارية مع القضاء على أية معاملة تمييزية في العلاقات الدولية التجارية لذا تم إقرار شرطي الدولة الأكثر رعاية والمعاملة الوطنية لمواطني الدول الأخرى.

إن اتفاقات الجات تستند إلى فكرة المزايا النسبية التي تتمتع بها كل دولة. فتحرير التجارة الدولية يعد أمرا ضروريا، ويتم الوصول إليه حينما تتخصص كل دولة في النشاط الذي هو أكثر تهيؤا له ومثل هذا لا يمكن أن يتحقق إلا بالتنازلات المتبادلة التي تستند إلى ما تتمتع به كل دولة من مزايا نسبية في سلعة أو خدمة أو مادة أو حق معين.

وغير خاف على أحد أن هذه الاتفاقات بارتكازها على المزايا النسبية لمنتجات كل دولة لن تكون في حصيلتها النهائية إلا في صالح الدول المتقدمة. فالدول النامية لأسباب متعددة ليس لها ولا تستطيع معظمها - على الأقل في المدى المنظور - أن يتكافئ وضعها التنافسي مع الدول المتقدمة إن هذه الحقيقة كانت ماثلة أمام واضعي اتفاقات الجات لذا أوردوا فيها نصوصا تستطيع الدول النامية استنادا إليها أن تحصل على معاملة خاصة بها أن عدم إقرار معاملة تمييزية للدول النامية مؤداه تكريس عدم المساواة الفعلية القائمة بين الدول المتقدمة والدول النامية غير أنه لابد أن يلاحظ - بادئ ذي بدء - أن المعاملة الخاصة للدول النامية لا تهدف إلى تحقيق مساواة فعلية بين مختلف الدول، فهذا أمر مستحيل، فالمعاملة الخاصة للدول النامية تهدف إلى التوصل إلى وحدة أو تماثل ظروف سريان نصوص اتفاقات الجات على الدول النامية، فلا إعفاء من تطبيق أي نص من هذه النصوص هدفه النهائي مواجهة حالات أو أوضاع خاصة أو استثنائية أو غير متوقعة فإذا زالت مبررات هذا الإعفاء انتفى مقتضى التحلل من الالتزامات المترتبة عن اتفاقات الجات.

وتنقسم الحقوق التي تتمتع بها الدول النامية في إطار هذه الاتفاقات إلى نوعين:

نوع أول خاص بالدول المذكورة، والآخر عام تستفيد منه هذه الدول ضمن الدول الأخرى.

■ أولا - الحقوق الخاصة: وهي حقوق تم منحها فقط للدول النامية وذلك بمستويات متعددة على النحو التالي: ١ - مبدأ الالتزام العام من جانب الدول المتقدمة بضرورة مراعاة الصعوبات والمشاكل التي تواجه الدول النامية إن هذا المبدأ منصوص عليه في معظم اتفاقات الجات الجديدة وتبرز أهمية المبدأ المذكور في أنه يعد مرشدا وموجها للتعامل بين الدول المتقدمة والدول النامية حقيقة لا يخرج مبدأ مراعاة الأوضاع الصعبة للدول الأخيرة عن مجرد التزام ببذل عناية أي مجرد مطلوب يصدر عن الدول المتقدمة دون إلزامها بنتيجة محددة وأعمال معينة، ولكنه يظل كمرجعية تستطيع الدول النامية لدى تطبيقها لاتفاقات الجات أن تذكر وتنبه الدول المتقدمة إلى وجود المبدأ المذكور

٢ - مبدأ التحلل المؤقت من الالتزامات الواردة في بعض اتفاقات الجات، فاستنادا إلى هذا المبدأ، فقد تم منح الدول النامية فترة سماح لتنفيذ التزامات متولدة عن الاتفاقات المذكورة وهذه الفترات متعددة ومتفاوتة يمكن أن يذكر منها، فترة عشر سنوات في مجال الزراعة وثماني سنوات في مجالي الدعم للصادرات وحقوق الملكية الفكرية وما بين ثلاث إلى خمس سنوات فيما يتعلق بقواعد التقييم الجمركي ... الخ.

٣ - مبدأ مساعدة الدول المتقدمة للدول النامية في تطبيق نصوص بعض الاتفاقات كتلك المتعلقة بالخدمات والقيود الفنية على التجارة وتطبيق تدابير الصحة ... الخ.

٤ - مبدأ الإعفاء الكامل من تطبيق نصوص اتفاقات متعددة بالنسبة للدول الأقل نموا أي الأكثر فقرا وهذا المبدأ يهدف لمراعاة الأوضاع السيئة والقابلة للاستمرار التي توجد فيها هذه الدول.

■ ثانيا - الحقوق العامة: وهي حقوق مقررة لكل الدول ومن خلالها تستطيع الدول النامية أن تتحلل بصفة مشروعة من التزاماتها المترتبة على سريان اتفاقية مراكش وملاحقها إن هذه الحقوق لا تخرج عن كونها إعفاءات تم النص عليها في جات ١٩٤٧ وجاءت اتفاقات ١٩٩٤ لتحددها بشكل دقيق منها

١ - حق فرض قيود كمية على الواردات إذا تعرضت دولة نامية لأزمة أو أزمات تلحق ميزان المدفوعات وتفضي إلى إحداث خلل في توازنه

٢ - حق اتخاذ تدابير أو حماية في خصوص أزمة تلحق بالإنتاج الوطني من جراء استيراد بعض المنتجات الأجنبية

٣ - حق فرض تدابير لمكافحة الإغراق غير المشروع بالسلع الأجنبية، في حالة إذا قام منتجو دولة معينة بتصدير منتج معين بسعر يقل عن قيمته العادية، أو يقل عن السعر المقابل للمنتج يباع في دولة التصدير

٤ - حق الحصول على إعفاءات محدودة من سريان الالتزامات المتولدة عن اتفاقيات معينة كاتفاقية الجوانب المتصلة بحقوق الملكية الفكرية إن الحقوق السابق بيانها لا يمكن أن تسقط أو تحجب حقيقة أنها جاءت كمحاولة من واضعي اتفاقات الجات من أجل إحداث نوع من التوازن بين الدول في إطار تحديد مركزها في إطار منظمة التجارة العالمية، إنه لا يمكن التغافل عن أمر هام وهو أن نتائج جولة أوروجواي جاءت بمثابة توافق بين المصالح التجارية للدول المتقدمة إذا تخرج عن كونها صفقة بين هذه الدول راعت فيها الحفاظ على القدر الأول على مصالحها ولكن لابد من ملاحظة أن الدول المتقدمة لم تستطع أن تتغافل بصفة مطلقة عن أوضاع الدول النامية. ولكن يظل في الوقت نفسه هناك من أمر لا يمكن التشكيك فيه وهو أن اتفاقات جات ١٩٩٤ بما تسعى إليه من تحرير التجارة الدولية من أية قيود، فإنها ترسخ من عدم المساواة فيما بين الدول في ظل حقيقة اختلاف الوضع التنافسي بين الدول المتقدمة، والدول المتخلفة لذلك فإن الحقوق الممنوحة للدول النامية والسابق بيانها تعد بمثابة مواجهة جزئية وحلولا مؤقتة أرادت الدول المتقدمة بمقتضاها أن تتلافى الانتقادات الموجهة إلى اتفاقات جات ١٩٩٤

إن هذا واقع لا يمكن التهرب منه ليس بالرضوخ له، ولكن بمحاولة التعامل معه من خلال الأخذ بعين الاعتبار الحقائق التالية: الحقيقة الأولى إن حق الدول النامية في طلب مد أجل نطاق الإعفاءات (الحقوق) الممنوحة لها حق مشروع يستند إلى اعتراف الدول المتقدمة ذاتها في معظم اتفاقات الجات بالمصاعب والمشاكل التي تواجه المجموعة الأولى من الدول لذا لا يجب اعتبار نهاية مدة السماح للدول النامية من التحلل من الالتزامات المتولدة عن اتفاقية مراكش وملاحقها نهاية المطاف، بل يجب على هذه الدول المطالبة بمد أجل ونطاق هذه الإعفاءات وفي هذا الشأن، فلابد من حسن استثمار مبدأ المساواة في التصويت المعتمد في منظمة التجارة العالمية فهذه المنظمة بعكس المنظمات الدولية الاقتصادية الأخرى كالبنك العالمي وصندوق النقد الدولي لا تتبنى مبدأ التصويت المرجح، حيث تمتلك كل دولة مجموعة من الأصوات تتناسب مع ما تساهم به في موارد المنظمة المعنية، وغير خاف أن عدد الدول النامية في منظمة التجارة العالمية يمكنها من السعي إلى الدفاع عن مصالحها من خلال نظام التصويت القائم على مبدأ المساواة لكل دولة صوت واحد

الحقيقة الثانية: حتى ولم يتسن الحصول على مد أجل ونطاق الإعفاءات السابق بيانها، فإن لجوء الدول النامية واضطرارها الخروج على التزاماتها بمقتضى اتفاقات الجات، لن يؤدي في الغالب الأعم إلى تعرضها لتوقيع الجزاءات عليها، فسياسة التسامح تجاه الدول المخالفة لالتزاماتها اتجاه عام للمنظمات الدولية الاقتصادية، فلقد لاحظنا في دراسة سابقة لنا أن البنك العالمي لا يلجأ إلى الجزاءات إلا نادرا، بل أنه في إطار جات ١٩٤٧ فإنه بين أربع وعشرين حالة لم يتم توقيع الجزاءات إلا مرة واحدة هذا إلى أنه في خلال ثلاثين عاما فإن مجموع ما تم إقراره من تدابير في مواجهة الدول المخالفة لقيود التحلل من التزامات الجات بمقتضى شرط الحماية طبقا للمادة ١٩ أربع حالات من مجموع مائة حالة تم الالتجاء فيها إلى هذا الشرط إن هذا السلوك المتبع من جانب المنظمات الدولية الاقتصادية يمكن أن نجد تفسيره في ضرورة تفادي حدوث مواجهة وقطيعة مع الدول الأعضاء. فالمنظمات المذكورة تمتنع عن توجيه اللوم للحكومة المعنية رغبة في عدم إثارة غضبها والنيل من كبريائها ولكي تتوصل عن طريق أسلوب المشاورات وغيره عودة مثل هذه الدولة إلى الامتثال للسلوك الواجب في مرحلة لاحقة ومناسبة

الحقيقة الثالثة: لا يمكن قبول سعي بعض مواطني الدول النامية لتحقيق مكاسب مادية سريعة ومرتفعة، كدافع لمطالبتهم دولهم بالتنازل عن حقوقها المستمدة من اتفاقات الجات

الحقيقة الرابعة: إن الرخص السابق بيانها، لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تحمل الدول النامية، على التراخي والسكينة وتتقاعس عن اتخاذ التدابير المطلوبة للنهوض باقتصادياتها من أجل ملاحقة التنافس السريع والرهيب في حلبة التجارة الدولية. وإذا كانت هناك من عقبات، فإنه يجب العمل ليس على التخلص الكامل والمطلق منها إذ يعد ذلك بمثابة ضرب من الخيال، ولكن لابد من العمل على التقليل منها

الحقيقة الخامسة والأخيرة: إن الأمل الحقيقي والمواجهة الفعالة لاستحقاقات اتفاقات الجات ومتطلباتها لا يمكن أن تتم فقط من خلال عمل فردي لكل دولة نامية بل يجب اتخاذ الخطوات اللازمة نحو أفضل. الدولة النامية في الأشكال المختلفة للتكامل الإقليمي هو الأسلوب الفعال لزيادة معدل القدرة التنافسية للدول النامية، وهذا إلى أنه وفقا للمادة ٢٤ من الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة هناك معاملة خاصة للدول الأعضاء. التكامل الإقليمي يضاف إلى ذلك أن القرن القادم هو عصر التكتلات الاقتصادية الإقليمية ولعل ذلك يكون الدافع نحو إسراع التكامل الإقليمي العربي بداية من السوق العربية المشتركة

ومصر

قطاع الاقتصاد

الجات

ومصر

قطاع الاقتصاد

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	التزامات مصر الايجابية والسلبية فى اتفاقية الجات	ابراهيم عياد المراغى	العالم اليوم	١٨٢٣	١٩٩٧/١/٢٦	٣٧
٢	كيف نحمى السوق المصرية من سلبيات الجات	حسان عثمان	الوفد	٣٢٥٧	١٩٩٧/٨/٤	٣٩
٣	تحرير تجارة الخدمات رصاصة الرحمة للاقتصاد المصرى	وفاء طولان	العالم اليوم	٢٠١٧	١٩٩٧/٩/١٧	٤١
٤	اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة (الجات) واثرها على مسيرة الاقتصاد القومى	عبد الله طايل	الاهرام	٤٠٥٧١	١٩٩٨/١/٤	٤٥
٥	الجات وكيفية الوصول الى عقل وعاطفة المستهلك	عبد المعطى أحمد	الاهرام	٤٠٥٧٢	١٩٩٨/١/٥	٤٦

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	ابراهيم عياد المراغى
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع الاقتصاد	رقم العـــــدد :	١٨٢٣
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	١٩٩٧/١/٢٦

التزامات مصر الإيجابية والسلبية في اتفاقية «الجات»

ابراهيم عياد المراغى

انضمت مصر إلى الجات عـام 1970 وتعتبر مصر من الـدول الـرائدة والتى شاركت بفاعلية ونشاط في مفـاوضات جولة أورجواى من بدايتها حيث تواكب ذلك مع برنامج الاصلاح الاقتصادى في مصر والـذى يهدف في هـذه المرحلة إلى احداث طفرة في رقم الصـادرات المصرية الامـر الـذى كـان يصعب تحقيقـه دون المشاركة الفعالة في هذه المفاوضات.

الأبعاد الاقتصادية لنتائج اورجواى على مصر

اتفاقية الزراعة

لا شك أن هنـاك مخاوف من زيـادة تكلفـة واردتنـا من المواد الغـذائيـة في المستقبل حيث ان مصر دولـة مستـوردة للغذاء وذلك نظراً لإلغاء الدعم على السلع الغذائية، ولقد تنبه المفاوض المصرى إلى الآثار السلبية التي سوف تنجم عن إلغاء الدعم على السلع الزراعية بجميع أشكالها وقـام بـالتنسيق مع الـدول النـاميـة المستـوردة للغـذاء وتـم التـوصل في المفاوضات إلى مبدأ تعويض الدول النامية المستوردة للمـواد الغذائيـة ويكون هـذا التعـويض في شكل منح ومسـاعـدات ومبيعـات ميسرة أو تقـديم قـروض من المؤسسـات الـدوليـة بشروط ميسرة لاستيراد المواد الغذائية وقـد أقر في اتفاق الـزراعة آلية معينة بحيث يقوم مجلس التجارة في السلع في إطـار منظمة التجارة الدولية متابعة تنفيذ هذا العقد

كما أن اتفاق الـزراعة الجديـد له آثـار إيجابيـة في المدى البعيد على الاقتصـاد المصرى حيث أن ارتفاع الأسعـار العالمية نتيجة إزالة الدعم مـن شأنه زيادة فرص التوسع في إنتاج المحـاصيل الزراعية مثل القمح والحبوب الزيتية والتى كان انتاجها غير اقتصـادى نظـراً لانخفـاض أسعار استيرادهـا كما أن مـن شانـه إضـافة مسـاحات زراعيـة جديدة من الأراضى المصرية لاستزراعهـا والتي كانت تكاليف إصلاحها مرتفعة.

اتفاقية المنسوجات :

في إطار هذه الاتفـاقية تم الاتفـاق على فترة انتقـالية مـدتها عشر سنوات لإلغاء جميع القيـود على المنسـوجات ولتصبح حرة شأنها في ذلك شـأن جميع المنتجات ولمواجهـة مـا تم الاتفـاق عليـه لتعظيم الإيجابيـات وتقليل السلبيـات لابـد من اتخاذ العديد من الخطوات لمواجهة الموقف مثل:

تطوير الصناعات النسيجية مع الأخذ في الاعتبـار التطورات الفنيـة واستخدام التكنولـوجيا العـالمية وكذا تقـديم جميع التسهيلات للمصدرين.

ضرورة الارتقاء بمستوى المنتجات من حيث الجودة ومطـابقــة المواصفـات القياسية العالمية.

اتفاقية الملكية الفكرية :

لا شك أن هناك بعض الجوانب الهامة بالنسبـة لمصر في هذه الاتفـاقية حيث انها تتضمن حمايـــة حق المؤلف وحقـــوق أصحاب الفكر ونظراً لأن مصر لها نشاط كبير في سوق الكتـاب والأفـلام وشرائط الكاسيت في الـدول العربيـة ودول المهجر فإن مصر سـوف تستفيد كثيراً من هـذه العملية ومن جهة أخرى ثمة احتمال أن يترتب على هـذه الاتفـاقية ارتفـاع مـا في تكلفـة الانتاج بسبب ارتفـاع تكلفـة نقل التكنولوجيا.

اتفاقية التجارة في الخدمات

تتضمن هـذه الاتفـاقيـة قيـام الدولـة العضو بـالتحريـر التدريجى للتجـارة في الخدمات حسب قدراتها وظروفها وأيضـا حريـة الدخول في اتفـاقية اقليميـة وقيام تكامل اقتصـادى أو تبادل التفضيلات بين الدول النـامية والسماح بـاتخاذ اجراءات وقـائية مؤقتة لحمايـة قطاع الخدمـات الوطنى من المنـافسة الاجنبيـة وكـذلك حريـة الـدول الاعضــاء في تطبيق أى اجراءات تراها ضروريـة لحماية الأخلاق العامـة والأمن والنظام والصحة العامة والقيم والثقـافة والبيئـة ولكن إذا كـانت الدولـة تقـدم نوعـاً من الـدعم لبعض قطـاعات الخدمـات عليهـا إخطار الـدول الاعضاء.

وبالنسبة لموقف مصر أثناء المفاوضات الخاصة بالتجـارة في الخدمات فقد أعلنت مصر استعدادها المبدئى لقبول الدخول في التنظيم الدولى للتجـارة في الخـدمات مع إعطاء المرونة للدولـة والبنوك النـامية في التطبيق كـذلك أعلنت مصر استعـدادهـا لتقديم التزامات أولية في قطاعات السياحة والتأمين وسوق المال والبنـوك والتشييد والبناء والنقل البحرى هـذا وقد تم تحديد الشروط والقـواعد التي يسمح فيهـا دون غيرها بـدخول مورد الخدمة الأجنبى إلى السـوق المصرى والشكل الذى يسمح لـه بذلك وفقاً لما هـو قـائم فعلاً في القـوانين الوطنية وبما يتمشى مع سياسة الإصلاح الاقتصادى.

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	ابراهيم عياد المراغى
الموضوع الفرعي :	ومصر - قطاع الاقتصاد	رقم العـــــدد :	١٨٢٣
المصـــــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٧/١/٢٦

بعض الآثار المتوقعة للاتفاقية الجديدة .

يشير تقرير لصندوق النقد الدولي في عام 1992 إلى أن معدل التعريفة الجمركية على الواردات في مصر يبلغ في المتوسط نحو 25٪ في مايو 1991 كما أن معدل التعريفة الفعال يبلغ نحو 13٪ في المتوسط، وهي معدلات تقترب من تلك السائدة في الدول الصناعية المتقدمة والتي تقدر بنحو 8٪ على إجمالي وارداتها بعد جولة طوكيو (1973- 1979) ثم إلى 5٪ طبقاً لتقارير حديثة(1) كما أن الحوافز غير التعريفية في مصر سواء على الواردات أو الصادرات أصبحت منخفضة للغاية كما سبق الإشارة، ومن ثم فإنه يمكن لمصر الحصول على التزاماتها التعريفية وغير التعريفية طبقاً لمقررات الجات دون أي تأثير يذكر على هيكل الحماية الفعلية، وفي مدى سنوات قليلة للغاية بالمقارنة بالفترة المصرح لها وهي عشر سنوات من بدء تنفيذ الاتفاقية في أول عام 1995 على ذلك يمكن القول بأنه ليس هناك تأثير جوهري يذكر على هيكل الحماية الفعلية نتيجة إلغاء القيود غير التعريفية أو تخفيف القيود التعريفية

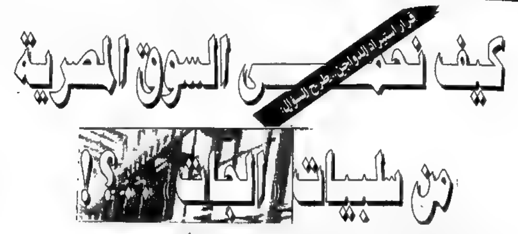
ومع ذلك فقد يحدث تغير في هيكل الحماية نتيجة لعوامل أخرى بخلاف الحواجز الجمركية وغير الجمركية مثل الضرائب غير المباشرة على الصادرات والواردات ومن الدعم الذي يقدم في أشكال مختلفة لكافة المشروعات ولا سيما المشروعات التابعة لقطاع الأعمال العام ويتطلب هذا وقتاً أطول نسبياً لإحداث تغيير في هذا الجانب وحتى تتكيف الصناعات المحلية على الوضع الجديد، وهذا الجانب محل اهتمام السلطات الاقتصادية منذ وقت مبكر نسبياً منذ أوائل عام 1991 حيث أصبحت إمكانية الحصول على الائتمان الرخيص ضئيلة للغاية نتيجة تحرير أسعار الفائدة وإنشاء الشركات القابضة التي أصبحت لديها السلطة الكاملة في إدارة الشركات التابعة لها دون أي تدخل من الحكومة بما في ذلك إمكانية تحويل الشركات إلى وحدات خاصة تابعة للقطاع الخاص.

وأياً كان الأمر فإن تحرير التجارة طبقاً للجات سيؤدى إلى تعرض قطاعات الانتاج المحلية بما فيها الخدمات لقدر من المنافسة العالمية، الأمر الذي يعني ضرورة إصلاح هيكل الحماية الفعلية بما لا يتعارض مع مفهوم الميزة النسبية التي تتمتع بها بعض قطاعات النشاط الاقتصادي وبما يتفق مع متطلبات تحقيق التخصيص الأمثل للموارد.

ضوع الرئيسى : الجات — اسم كاتب المقال : حنان عثمان

ضوع الفرعى : ومصر : قطاع الاقتصاد — رقم العـــــدد : ٣٢٥٧

ـــدر : الوفد — تاريخ الصـــدور ١٩٩٧/٨/٤



تطبيق اتفاقية «الجات» هل يضع الاسواق المصرية في مازق؟!

فالجات تفتح المجال للتجارة الحرة بدون قيود جمركية أو موانع للتصدير والاستيراد بمعني أن تتصاعد حدة المنافسة بين الانتاج المحلي وطوفان الاستيراد الذي يهبط علي الأسواق المصرية في ظل تطبيق الاتفاقية!

.. فهل استعدت الأسواق المصرية والانتاج المحلي لمواجهة المنافسة المتوقعة من حيث جودة الإنتاج والأسعار والأسواق المتوقعة؟ هل درس المنتجون ومن قبلهم الجهات المسئولة ما يمكن أن يؤول اليه حال السوق المصرية في ظل الاتفاقية الجديدة؟!.

الواقع يؤكد أن السوق المصرية تعاني من مشكلات عديدة تظهر آثارها واضحة في حالة الكساد في الأسواق فما بالنا وقد اقترب الموعد المحدد لبدء تنفيذ الاتفاقية العالمية..

فما حدث في سوق الدواجن في مصر خلال الاسبوع الماضي يعطي مؤشرا غير مطمئن للأوضاع المتوقعة فقد أعلن الدكتور أحمد جويلي وزير التموين فتح باب استيراد الدواجن وهو قرار يعني تنفيذا ضمنيا للاتفاقية الا أن حالة القلق التي أصابت منتجي وتجار الدواجن توضح مدي المأساة التي تتعرض لها هذه الصناعة خاصة وأن فرض الجمارك المرتفعة علي الدجاج المستوردة لن يستمر طويلاً وسوف تضطر الحكومة لخفض الجمارك لاستكمال بنود الاتفاقية ويسوء حال السوق الداجني أكثر وأكثر.. فهل تصمد الصناعة المحلية أمام الغزو القادم؟! وما هو الحل الذي يراه الخبراء في مسألة تطبيق الجات؟!

خفض التكاليف وجودة التصنيع تحمي السوق المحلية من غزو المستورد

تحقيق

حنان عثمان

نادية صبحي

الاستعداد للمنافسة

الدكتور حامد السايح وزير الاقتصاد الأسبق يؤكد علي ضرورة الاستعداد لاتفاقية الجات واستغلال فترة العشر سنوات في توفيق الاوضاع الداخلية ومواجهة السوق العالمية والمسألة لا تقتصر علي الجات فقط بل هناك ايضا مشروع الشراكة الأوروبية الذي بمقتضاه تصدر مصر وتستورد في اطار تسهيلات جمركية متبادلة وان كنا الآن في فترة سماح ٥ سنوات لاستقبال السلع المستوردة الا انه بعد ٥ سنوات يفتح باب التصدير علي مصراعيه.. وهنا يؤكد الدكتور حامد السايح علي حتمية الوصول الي القدرة علي المنافسة محليا وعالميا ويكون ذلك بتحسين المنتج المحلي وتقليل تكاليف الانتاج وذلك يتطلب الاستعانة بأعلي مستويات من التكنولوجيا واعطاء فرص اكبر للقطاع الخاص في مجالات عديدة للاستثمار.

ويضيف الدكتور السايح: اذا كان العاملون في مجال الصناعة يطلبون الحماية فماذا يفعلون الآن استعدادا للمواجهة التي ستنقلب الي صراخ وكوارث اذا مرت فترة السماح ولم تتغير الاوضاع الحالية.. وتحسين الانتاج المحلي لمواجهة المنافسة العالمية وتوسيع فرص العمل الداخلية.

يؤكد محيي قنديل رئيس شعبة المستوردين علي ضرورة مسايرة الأسس التي قامت عليها اتفاقية الجات مع الوضع في الاعتبار أن الحديث عن أي حماية لا يتفق مع مبدأ التجارة الحرة التي يتجه اليها العالم حاليا أما بالنسبة للانتاج المحلي فالوسيلة الأهم لحمايته هو خفض تكاليف ومستلزمات الانتاج وتخفيض الجمارك عليها فمثلا في قضية مثل استيراد الدجاج المثارة حاليا نجد أن معظم أنواع الأعلاف مستوردة في الوقت الذي تبلغ فيه نسبة الجمارك علي الدجاج المستورد بالكامل ٨٠٪..

أما عن تحديد الأسعار كوسيلة من وسائل الحماية يؤكد رئيس شعبة المستوردين انه ضد تحديد الاسعار ولا يصح ان يتحدث احد عن تحديد السعر في ظل اتفاقية مثل «الجات» ولكن المتاح والمعقول ان نعمل علي خفض التكاليف حماية للمنتج المحلي والمستورد والمستهلك في نفس الوقت.

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	حنان عثمان
الموضوع الفرعي :	ومصر : قطاع الاقتصاد	رقم العـــــدد :	٣٢٥٧
المصـــــــدر :	الوفد	تاريخ الصـــدور	١٩٩٧/٨/٤

الخبراء: مطلوب تشريعات لحماية المنتج المصري وإعطاء فرصة أكبر للقطاع الخاص

الالتزام بالاتفاقية

تؤكد الدكتورة سميحة القليوبي أستاذ القانون التجاري أنه طبقاً لاتفاقية الجات واعتبار مصر أحد الموقعين عليها لابد من الالتزام ببنودها ومنها رفع القيود اللازمة لتحرير التجارة عالميا بمعني إدخال وإخراج البضائع دون قيود ويقصد بذلك الحد من الدخول أو منع الاستيراد أو وضع جمارك عالية تمنع مرور هذه البضائع وقد وضعت مواعيد تلتزم بها كل دولة موقعة علي الاتفاقية ومنحت مهلة لبعض الدول النامية ودون مدد للدول تحت خط الفقر وبالنسبة لتأثير الاتفاقية علي مصر من الناحية الاقتصادية فإنه كان من المفروض علي الوزارات المعنية وعلي رأسها وزارة التموين والتجارة ووزارة الصناعة كان عليهما عبء كبير في دراسة أثر هذه الاتفاقية علي مصالح المنتجين والصناع والمزارعين والتجار وعليهم عبء أكبر في توعية الجمهور المتعامل والمتأثر باتفاقية الجات ومساعدتهم بكافة الطرق ومنها التشريعات والأخذ بأيديهم وتقديم النصائح ويشاركها في ذلك الغرف التجارية والصناعية وهي لم تقم بالدور الفعال المطلوب منها خاصة وهي الأقرب إلي التجار والموزعين والمستوردين والمصدرين وهي التي تشعر بالنبض ومنوط بها مصالحهم ومتاعبهم ومن هذا المنطلق نأتي إلي ما حدث لمنتجي الدواجن والواضح أن الدولة والغرف التجارية المعنية لم تقم بواجبها علي الوجه الأكمل نحو توعية هؤلاء وتبصيرهم خاصة وهي تعلم علم اليقين بمشاكل منتجي الدواجن منذ عام ١٩٨٢ وهناك دراسات بالمجالس القومية المتخصصة وغيرها ووزارة الزراعة مليئة بالدراسات التي توضح المشكلات التي يعانيها قطاع الدواجن بل إن البنوك التي قامت بإقراض مشروعات الإنتاج الداجني علي دراية كاملة بمشكلاتهم من ناحية الأعلاف وتوفيرها وغيرها.. ولذلك فقد أصبح المنتج المصري في مركز لا يحسد عليه خاصة ونحن لا نستطيع في ظل اتفاقية «الجات» فتح الأسواق، وإجبار المواطن المصري أن يستهلك الإنتاج لأن ما يحكم إقبال المواطن علي الشراء هو السعر وسوف يبحث عن «الأرخص» دون النظر إلي أي جوانب أخري سواء تعلقت بالسلامة الصحية أو الجودة أي أي شيء آخر.

توفيق الأوضاع

ويري الدكتور فتحي النادي استشاري التنظيم والإدارة أن ما يحدث الآن بشأن اتخاذ القرارات بفتح الاستيراد لبعض أنواع السلع وهو تطبيق لاتفاقية «الجات» فإن الحكومة لها العذر في ذلك فقد وقعنا علي اتفاقية عالمية ولابد من العمل بها وهناك مهلة حتي بداية عام ١٩٩٨ لتوفيق أوضاع الدول الموقعة علي الاتفاقية ولم يتبق من الوقت الكثير وبعدها لن يعود هناك أي نوع من أنواع الحماية الجمركية للإنتاج المحلي ويفسر ذلك تغيير أو منح أكثر من إعفاء جمركي خلال العام الواحد حتي ممهد السوق المحلية للغزو القادم من الخارج لاحتياجات هذه السوق من كافة السلع ومنها المواد الغذائية والدواجن علي وجه الخصوص بعد المخاطر التي أحاطت بصناعة اللحوم ومشتقاتها والغش الذي ثبت تورط بعض الدول الأوروبية فيه تحركها مافيا اللحوم في مصر وغيرها وفي إغراق السوق ببضاعة ضارة بالصحة ومدمرة وإذا تحدثنا عن تأثير اتفاقية الجات علي الحالة الاقتصادية بمصر لقلنا إنها إيجابية علي عكس ما يتصوره البعض من أنها قد تكون مدمرة والسبب في اعتقادي - والكلام للدكتور فتحي النادي - أن المنافسة والسوق المفتوحة هما السبيل الوحيد والأمثل لحماية المستهلك المصري من الغش حين تتيح له حرية الاختيار بين المنتجات المختلفة دون أن نفرض عليه بضاعة فاسدة بسعر نحدده نحن ولا يدخل في تحديده السوق ثم إن فتح الاستيراد سوف يجبر المنتجين المحليين علي الإجادة ومحاولة إرضاء المستهلك ومراجعة السعر لكي يكون واقعياً ومقبولاً بالنسبة للقدرة الشرائية في بلد كمصر ولكن كل ذلك لا ينفي أننا بحاجة إلي تشريعات قوية لحماية السوق من النصب والغش وبحاجة أيضا إلي جمعيات أهلية قوية لحماية المستهلك تراقب السوق وتبلغ عن المخالفات التي لا ينبغي أن نتهاون في التعامل معها كل ذلك سوف يعطينا في النهاية سوقا صحية مواتية تعرض فقط ما يحتاجه المستهلك بمستوي الجودة اللازم والسعر المناسب.

سوق السيارات

صناعة السيارات في مصر - محدودة - ولكن لا شك أن سوق السيارات بشكل عام ستتأثر بعد دخول مصر المرحلة التطبيقية لاتفاقية «الجات» ويشير شاكر أباظة أحد وكلاء السيارات في مصر.. إلي أن تأثير اتفاقية «الجات» علي صناعة السيارات في مصر محدود جداً إلا أنه سيظهر علي المدي البعيد متمثلاً في قتل طموحات تنمية هذه الصناعة محلياً فهناك ٣ مصانع فقط في مصر تنتج أعدادا قليلة جداً فإذا كنا ننتج ٣ آلاف سيارة فإننا نستورد ١٠ آلاف وبالتالي فإن التأثير الحقيقي سيكون علي إمكانيات تطوير هذه الصناعة محلياً علي المدي البعيد وبمقتضي اتفاقية «الجات» سيزداد حجم الاستيراد ويقل التصنيع المحلي. أما عن الأسعار فمن الصعب توقع مؤشرات الصعود والهبوط في سوق السيارات.

لصالح المستهلك

الدكتور هشام حسبو الأستاذ بكلية التجارة جامعة عين شمس يشير إلي أن اتفاقية «الجات» كاتفاقية عالمية ستكون لصالح المستهلك إذا أحسن تطبيقها وهنا يأتي دور المستهلك ليختار السلعة الجيدة وجاء دور القطاع الخاص لاستغلال المزايا المتاحة له حتي يحقق أكبر كفاءة.. وعن المخاوف التي يثيرها المستثمرون من تطبيق «الجات» يقول الدكتور هشام حسبو إن الإنتاج الجيد والسلعة الجيدة ستفرض نفسها سواء علي السوق المحلية أو السوق الدولية فالسوق ستمثل «عملية فرز» للمنتج والبقاء والاستمرارية للأجود ويضيف منذ عام ١٩٩١ تحدثت عن قضية «الدجاج» المستورد وأكدت علي ضرورة علي فتح باب الاستيراد وكفانا تدليلا للشركات أكثر من ٣٠ عاماً من الحماية الجمركية.. وفي النهاية المستهلك هو الذي يدفع الثمن.

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	وفاء طولان
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع الاقتصاد	رقم العـــــــدد :	٢٠١٧
المصـــــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٧/٩/١٧

عصر الجات و« العالم اليوم »

منذ عامين ونصف العام انعطف العالم نحو منحنى جديد فى التجارة العالمية . هذا المنحنى اطلق عليه . عصر الجات وهو العصر الذى يحمل بصمات جديدة ستقود العالم فى القرن القادم وتضع حلولا للمشاكل التى نشبت منذ قيام الحرب العالمية الاولى فى بدايات القرن العشرين ويراود البشرية الأمل فى أن تضع هذه المعادلة الجديدة حلولا للمشكلات التى أدت إلى نشوب الحروب والصراعات الدولية والاقليمية والمحلية من جراء النزاع على التجارة العالمية أو السيطرة على مصادر المواد الخام

ومع ذلك فـــإن أغلب دول العـــالم حـــتى التى انضـــمت إلى الجـــات لم تعط هذا الانعطاف الدولى الكبـــيـــر حـــقـــه فى المنافسة والتحليل فالتحولات الجذرية التى يتضمنتها «الجات» خطيرة حقا ويمكن أن تساهم فى ايجاد نظام دولى مغاير لجميع الأنظمة التى عرفها العالم من قبل

لذلك دعت «العالم اليوم» نخبة من المفكرين وكبار الاقتصاديين لمناقشة وتحليل الدهاليز التى تنطوى عليها اتفاقيات الجات بفروعها المختلفة البالغة 28 فرعا حتى الآن ولكى يعرضوا آراءهم وتصوراتهم ويلقوا الضوء على هذا العصر الجديد

وكان من الطبيعى أن يرأس ندوة «العالم اليوم» الرجل الذى قام بمتابعة كل الخطوات التى تمت منذ بدء جولة أوروجواى حتى الموافقة على انضمام مصر لهذا النظام الدولى الجديد وهو الدكتور يسرى مصطفى الذى شغل منصب وزير الاقتصاد فى مصر لأطول فترة فى السنوات الأخيرة والذى يعتبر الأب الفعلى للجات فى مصر حيث شارك فى الجزء الأكبر من الندوات والاجتماعات والمؤتمرات التى بحثت وناقشت هذه القضية الحيوية وهو يرأس حاليا بنك مصر أمريكا الدولى

كما استضافت مائدة حوار «العالم اليوم» كوكبة من الخبراء والمختصين المعنيين

عصر الجات وتاثيره على مصر وانتاجها الصناعى والزراعى هو الموضوع الذى طرحته «العالم اليوم» فى هذه الندوة التى نشرت وقائعها فى سبع حلقات تنتهى اليوم

تحرير تجارة الخدمات رصاصة الرحمة للاقتصاد المصرى

د. يسرى مصطفى: مصر التزمت بتحرير البنوك وقطاع التأمين وبعض انشطة المقاولات والسياحة وسوق رأس المال

يحيى المصرى: المعاملات الرأسمالية خطيرة .. ويجب تنظيم التحويلات عليها

د. فخرى مكى: لا توجد لدينا تكنولوجيا متطورة ... وقدراتنا محدودة للغاية

رؤوف كمونى: البنوك التجارية أخطر قطاع فى الجهاز المصرفى

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	وفاء طولان
الموضوع الفرعي :	ومصر : قطاع الاقتصاد	رقم العدد :	٢٠١٧
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/٩/١٧

اقترب ملف الجات من نهايته بعد ان عرضت «العالم اليوم» على مدى اكثر من اسبوع اراء عدد من ابرز الاكاديميين والمسئولين ورجال الاعمال في القضايا الرئيسية وليس معنى ذلك ان القضية اغلقت لانه لا يزال هناك قدر كبير من الغموض وسوء الفهم مما يستدعي شن حملة واسعة النطاق من اجل تنوير المجتمع بمؤسساته المختلفة بايجابيات وسلبيات النتائج التي انتهت اليها جولة اورجواي في اطار الجات.

الهدف الا نتعامل مع الجات بنظام القطعة لاننا نحتاج الى رؤية شاملة متكاملة تركز على الايجابيات وتتلافى السلبيات.

وحلقة اليوم الختامية عن تحرير تجارة الخدمات التي يعتبرها البعض بمثابة طلقة الرحمة للاقتصاد المصري وقد تحدث في الندوة الدكتور يسري مصطفى وزير الاقتصاد الاسبق ورئيس بنك مصر امريكا الدولي ورؤوف كدراني المدير المساعد. ببنك مصر امريكا الدولي والدكتور محمد لطفي مكي الاستاذ بكلية تجارة جامعة الزقازيق ورأفت الميهي المخرج السينمائي ومحمد مأمون الوزير المفوض التجاري ومحمود المراغي الكاتب الصحفي ويحيى المصري المستشار بوزارة الاقتصاد ودارت الندوة كالتالي

د. يسري مصطفى منذ توقيع اتفاقية الجات عام 1947 وهي تهدف الى تحرير تجارة السلع وقد دارت سبع جولات من المفاوضات في اطار الجات حول هذه القضية ولم يتم التطرق الى قضية تحرير تجارة الخدمات الا في جولة اورجواي الاخيرة التي بدأت مفاوضاتها عام 1986

في البداية عارضت الدول النامية بشدة مبدأ التفاوض حول تجارة الخدمات واخضاعها لقواعد ومبادىء الجات على اساس ان المنافسة في هذا المجال غير عادلة لأن الدول المتقدمة حققت تطورا هائلا أعتمد على التكنولوجيا المتطورة وعلى رأس المال الكبير

وقد ركزت الدول النامية خلال جولة مفاوضات اورجواي على البعد التنموي في تجارة الخدمات وطالبت بتحقيق مزيد من التنمية الحقيقية لهذه الدول وان تتضمن المفاوضات نقل التكنولوجيا المتطورة الى الدول النامية في مجال الخدمات واعطاء الاولوية لتحرير تجارة الخدمات في المجالات التي تستطيع الدول النامية المنافسة فيها مثل خدمات العمالة وان يكون التحرير تدريجيا .. الخ.

وفي النهاية تم توقيع اتفاق دولي لتحرير تجارة الخدمات تضمن مبادىء وقواعد تحكم التجارة العالمية في مجال الخدمات وسميت بالالتزامات العامة ومن اهمها شرط الدولة الاولى بالرعاية وايضا الالتزام بالشفافية بمعنى ان تكون القوانين والاجراءات الخاصة التي تنظم انشطة الخدمات واضحة ومتاحة امام جميع الدول الاعضاء وان تتولى كل دولة انشاء مركز لتقديم اي معلومات تحتاجها دولة اخرى في مجال الخدمات وذلك في مدى سنتين في الدول المتقدمة وانه يمكن تجاوز هذه المدة في الدول النامية

ايضا من القواعد العامة التي جاءت في اتفاقية الخدمات ان تكون المبادىء والقواعد المتعلقة بانشطة الخدمات موضوعية ومعقولة ولا تمثل حواجز تجارية

واعطت لكل دولة عضو في الاتفاقية الحق في الابقاء على وجود جهات تحتكر خدمات معينة اذا كانت هذه الجهات موجودة قبل تنفيذ الاتفاقية مثل هيئة الاتصالات السلكية واللاسلكية في مصر

كما اعطت الاتفاقية الحق لاي دولة بعدم الالتزام بالافصاح عن اي معلومات تعتبرها متعارضة مع مصالحها الامنية فيما يتعلق بتجارة الخدمات المتصلة بالاغراض العسكرية

وتضمن الاتفاق جوانب ايجابية منها ان على كل دولة ان تحدد الانشطة الرئيسية والفرعية التي تلتزم بتحريرها والاسلوب الذي توافق عليه لدخول المورد الاجنبي ووضع شروط هذه الخدمة الاجنبية وضوابطها.

وتضمنت الاتفاقية ايضا انه بالنسبة لتجارة الخدمات من حق الدولة ان تميز بين الموردين الاجانب والمواطنين بشرط ان توضح ذلك في جدول الالتزامات المحددة.

تحرير البنوك

وقد تقدمت مصر بالتزامات تحرير المصارف وشركات التأمين واعادة التأمين وبعض انشطة قطاع المقاولات والسياحة وسوق رأس المال. والحقيقة ان كل هذه الالتزامات اما كانت محررة بالفعل او اننا محتاجين فيها لخبرة اجنبية

مثل الانشطة التي تم تحريرها في قطاع المقاولات

رؤوف كدراني اتفاقية الجات تمثل تحولا اقتصاديا ضخما وهذا التحول يستدعي تنشيط الاسواق المالية بغرض اساسي هو جذب المدخرات وتوصيلها الى المستثمرين والمنتجين

هذا التحول فرض على البنوك التجارية دوراً مهماً وهو التحرر التام والبعد عن النشاط التقليدي الذي كانت تقوم به قبل ذلك.

ويجب ان ندرك ان البنوك التجارية تمثل 80٪ من الجهاز المصرفي الذي يضم الى جانبها بنوك الاستثمار والاعمال والبنوك المتخصصة التي تعمل في قطاع اقتصادي معين ولذلك فان البنوك التجارية تعتبر اخطر قطاع في الجهاز المصرفي واطالب بتعميم فكرة الصيرفة الشاملة بها وتنويع خدماتها والخروج عن الانماط التقليدية.

4 طرق للتحرير

د.يسري مصطفى جاء باتفاقية تحرير الخدمات ان التحرير يتم باربعة اساليب ، الاسلوب الاول عبر الحدود ومن امثلة ذلك ان يخاطب بنك بالقاهرة بنك في نيويورك لعقد صفقة ما وبالتالي يتطلب تحرير نظام الصرف الاجنبي الطريقة الثانية التواجد التجاري الدائم وهو السماح لاي بنك اجنبي ان يقيم فرعا او مكتب تمثيل او بنك مشترك مع مصريين وهذا يتطلب تحرير الاستثمار الى جانب تحرير نظام الصرف الاجنبي.

الطريقة الثالثة هي انتقال المستهلك بحيث يعامل المستهلك الاجنبي للخدمة نفس معاملة المستهلك المحلي . الوسيلة الرابعة هي انتقال العمالة

وقدتقدمت مصر بالتزام تحرير البنوك بالشروط التي وضعتها منها على سبيل المثال انه لو كان هناك بنك اجنبي يريد فتح فرع له في مصر فلابد من استئذان السلطات النقدية فاذا وافقت فعليه ان يلتزم ساجاء بقانون البنوك والائتمان من شروط ومنها الا يقل راس المال عن 15 مليون دولار والا تزيد العمالة الاجنبية على 10٪ .. الخ

قدراتنا محدودة

● د.محمد لطفي مكي هناك تخوف مرحلي من تحرير التجارة في الخدمات فلابد من رفع قدراتنا حتى نستطيع ان ننافس في الاسواق المحلية ولكن هذا غير كاف لاننا يجب ان تكون لدينا القدرة التنافسية ايضا في السوق العالمية

والحقيقة ان الوضع الحالي في البنوك غير كاف للمنافسة حيث اننا مازلنا نسير على الطريقة التقليدية وقدرتنا على ادخال خدمات جديدة محدودة جدا ولا توجد لدينا التكنولوجيا المتطورة

رأفت الميهي هل ستمثل الجات خطورة على الاقتصاد القومي إذا انتقلت رؤوس الاموال من مصر الى اي دولة اخرى؟

يحيى المصري يجب توضيح ماذا يعني تحرير النقد من وجهة نظر صندوق النقد الدولي لان قطاع النقد ينقسم الى قسمين الأول المعاملات الجارية والثاني المعاملات الرأسمالية

وعندما نقول انه تم تحرير النقد فإننا نعني بذلك المعاملات الجارية اما المعاملات الرأسمالية فلنا الحق في فرض قيود عليها لذلك، تماما وكل دول العالم تقريبا تفرض قيوداً على المعاملات الرأسمالية

محمد مامون الجات لاتتدخل في تحرير النقد او سلطة الدولة في تنظيم اسلوبها النقدي ولكنها تدخلت في البنوك والتأمين.

محمود المراغي: مصانع النسيج أغلقت .. وهناك 180 الف حالة إفلاس

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	وفاء طولان
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع الاقتصاد	رقم العـــــدد :	٢٠١٧
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصــدور :	١٩٩٧/٩/١٧

جذب الاستثمارات

د. محمد فخري مكي: بالنسبة لهروب الأموال إلى الخارج فقد انتهى عهد وضع القيود على انتقال رؤوس الأموال ولابد من إيجاد عوامل جذب للاستثمار المصري والأجنبي وأن تدعم الدولة هذا الجانب

د. يسري مصطفى الدولة لها دور محدد في ظل التحرير وتتدخل بسياسات وليس بأوامر ادارية فبالنسبة لسعر الصرف مثلا لابد من متابعة سعر الصرف يومياً وفي حالة حدوث تغييرات غير مبررة في سعر الصرف لابد من تدخل السلطات النقدية بسياسات وليست قرارات إدارية.

العالم اليوم .. بالنسبة لتحرير سعر الصرف أحياناً يجد البنك المركزي وفرة في الدولارات فيقوم على الفور بشرائها أو يصدر قراراً للبنوك العامة بشراء هذه الدولارات أليس ذلك قراراً إدارياً؟

وكيف تنادي بالبنوك الشاملة في حين أن القانون يحظر المضاربات والتعامل في العقارات؟

د. يسري مصطفى بالنسبة للسؤال الأول فإن قيام البنك المركزي بشراء وبيع الدولار يعتبر احدى السياسات المناسبة لمواجهة التغييرات غير المبررة في سعر الصرف على سبيل المثال فقد انتشرت في ديسمبر 1995 شائعات غير صحيحة حول تخفيض قيمة الجنيه المصري وحدث طلب زائد غير مبرر على الدولار نتيجة قيام البعض بتحويل مدخراتهم الدولارية إلى جنيه مصري او للمضاربة بشراء الدولار وايداعه بالبنوك للاستفادة في مرحلة لاحقة من تخفيض قيمة الجنيه المصري الخ والرد السليم على هذه الشائعات هي قيام البنوك بتلبية كل الطلبات على الدولار وأن تلجأ البنك المركزي في حالة الاحتياج الى الدولار وبذلك توقفت الشائعات واستقرت الامور

أما الاجابة على السؤال الثاني فإن مفهوم البنوك الشاملة هو خروج البنوك التجارية عن النشاط التقليدي واتساع نشاطها ليشمل جميع اغراض الاقراض والخدمات والمجالات الجديدة واهمها الاوراق المالية

اتفاقية دولية

ننتقل الى نقطة مهمة من المجالات الجديدة التي تم التفاوض حولها في جولة ارجواي لأول مرة وهي قضية اجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة حيث تم الاتفاق على عقد اتفاقية دولية متعددة الأطراف بشأن الجوانب التجارية في الاستثمار

ويقضي هذا الاتفاق بعدم اتخاذ أي عضو من أعضاء الجات اجراءات للاستثمار تتعارض مع بعض مواد اتفاقيات الجات ومنها مادة 3 الخاصة بالمعاملة الوطنية والمادة 11 وهي عدم فرض قيود كمية على الواردات.

● محمد مأمون هناك شروط تضعها بعض الدول على المستثمرين من بينها مثلا شرط المكون المحلي وشرط تصدير نسبة معينة من الانتاج الخ.

وقد ألغت اتفاقية الاستثمار مثل هذه الشروط ومنحت الدول النامية خمس سنوات فترة انتقالية لتوفيق أوضاعها ولكن من الجائز أن تمد الفترة في جولة المفاوضات القادمة.

حالات إفلاس

● محمود الراقي - مصر سابقة الجات في فكرة التحرير ولكن في ظل هذه السياسة حدث كثير من حالات الافلاس بلغ عددها 180 الفا في ستة شهور وهناك عدد كبير من مصانع النسيج أغلقت

● د. فخري مكي المنتج المصري منذ 10 عاماً لم يفعل شيئاً في ظل الحماية المطلقة ولكن هذا ضد مصلحة المستهلك ومصلحة الدولة فلابد أن تكون الحماية مؤقتة ومشروطة حتى يستطيع أن ينافس في السوق العالمية

طرق المواجهة

● العالم اليوم هذا ينقلنا إلى الجزء الخاص بالمواجهة لكل تداعيات الجات والمتغيرات الإقليمية والدولية

د. يسري مصطفى أولاً الاستمرار في الاصلاح الاقتصادي بجوانبه المختلفة وقد نجحنا في الجانب الاول الخاص بإعادة التوازن للاقتصاد المصري.

ولابد من الاستمرار في السياسات الاقتصادية والنقدية المناسبة للحفاظ على هذا التوازن والسيطرة على التضخم

الجانب الثاني وهو الخاص بالاستثمار والانتاج ولم نحقق فيه خلال الفترة السابقة النجاح المرجو ويتم التركيز عليه في الفترة الحالية ويتعلق بهذا الجانب الجزء المالي وهو خاص بسوق رأس المال ونحن نتجه في الاتجاه الصحيح الى حد كبير

الجانب الثالث هو السياسات العامة من صحة وتعليم و الخ

ولاتؤتي هذه السياسات نتائجه المرجوة الا بعد مدة طويلة ،ولكنه جانب أساسي لان الموارد البشرية لاتقل اهمية عن الموارد المالية أوالموارد الطبيعية

الجانب الاخير وهو النواحي الاجتماعية وكما نعرف ان مصر دولة تهتم الى حد كبير بالنواحي الاجتماعية ولابد من اعادة النظر في استراتيجيتنا الخاصة بالتصنيع والتجارة الخارجية على ضوء التغيرات الدولية والاقليمية

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	وفاء طولان
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع الاقتصاد	رقم العـــــدد :	٢٠١٧
المصـــــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٧/٩/١٧

ادخال التكنولوجيا

ولابد من العمل على ادخال التكنولوجيا المتطورة لانها اساس من اسس الاسراع بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية

ولابد ايضا أن نتحدث عن النتائج الايجابية ونعظمها وعلى سبيل المثال فهناك تخفيضات جمركية التزمت بها الدول المتقدمة وعلينا ان نخطط للاستفادة منها.

ايضا الربط الجمركي حيث سيكون هناك حد اقصى للجمارك المختلفة وهو عنصر لاستقرار لاسعار واردات مصر كما ستستفيد صادرات مصر الزراعية من تخفيض الدعم في الدول الاوروبية وبالتالى ستزداد قدرتنا التنافسية فى هذا المجال

بالنسبة لاتفاقية الخدمات فقد اتاحت نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة الى الدول النامية على اساس تجارى وايضا نصت على انشاء مراكز الاتصال فى الدول المتقدمة تتيح لنا كافة المعلومات اللازمة لتطوير انشطة الخدمات

اما بالنسبة لاتفاقية الملكية الفكرية فلابد من عمل جهاز متخصص لمتابعة الحقوق الفنية والادبية فى العالم الخارجى للحصول على الحقوق الضائعة

ايضا ستزداد حصص صادرات مصر من المنسوجات خلال الـ 10 سنوات القادمة باعتبار مصر دولة صغيرة الحجم فى التصدير والعنصر المهم هو استعداداتنا لمواجهة جميع المواقف الحديثة فى جميع المجالات فلدينا ايجابيات كثيرة نستطيع ان نستفيد منها.

واود ان اشير الى نقطة مهمة هى ان المفاوضات انتهت رسميا لكن عمليا لم تنته بعد، حيث هناك اجتماعات لمجالس منظمة التجارة العالمية مرة على الاقل كل سنتين وانه سيحدث اختلاف على تفسير بعض بنود الاتفاقات الـ 28 التى اسفرت عنها جولة اوروجواى.

ومعنى ذلك ان هناك مفاوضات كثيرة ستتم بعد ذلك ولذلك يجب ان نتجمع كدول نامية على قدر الامكان حتى يؤخذ فى الاعتبار مصالح هذه الدول خاصة ونحن مازلنا متمسكين باعلان بونتا ولسه الذى ينص على عدم اتخاذ أى اجراء يضر بالتنمية فى الدول النامية

سلبيات وتحديات

ننتقل الى سلبيات او تحديات الجات ففى القطاع الزراعى فان فاتورة الاسعار للسلع المستوردة سترتفع اما بالنسبة للادوية والملكية الصناعية خاصة بكل جوانبها فان الاتفاقية وسعت الحماية لصاحب براءة الاختراع الاجنبى وزادت مدة الحماية وبالتالى فان التكلفة سترتفع وسيزيد نقل التكنولوجيا صعوبة.

وفى جانب الخدمات فان التحرير سيشمل كل الخدمات تدريجيا وستصبح العولمة سمة من سمات القرن الجديد فلابد ان نستعد لمواجهة كل هذه التحديات.

محمد مأمون اود ان اقول اننا يجب الا نهون حتى لانتراخى ولانهول حتى لانخاف.

وحتى الان نحن مسيطرون ولكننا يجب ان نستعد للجات وغير الجات.

واننا قادرون على المواجهة

الموضوع الرئيسى : الجات		اسم كاتب المقال :
الموضوع الفرعى : ومصر : قطاع الاقتصاد		رقم العـــدد :
المصـــدر :		تاريخ الصـــدور :

تجارة

إتفاقية المنظمة العالمية للتجارة (الجات) وأثرها على مسيرة الإقتصاد القومى

عبد الله طايل

رئيس اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب

بعد سلسلة من المفاوضات والتى استمرت منذ عام ١٩٤٧ حتى ١٩٩٤ وخلال ثمانى جولات كان آخرها جولة اورجواى التى بدات منذ عام ١٩٨٦ واستمرت لأكثر من سبع سنوات تم التوصل خلالها الى اتفاقية تجارية متعددة الأطراف منظمة لحركة التجارة الدولية وعرفت هذه الاتفاقية باسم «الجات».

وفى مراكش عام ١٩٩٤ تم الاتفاق على تأسيس المنظمة العالمية للتجارة على أن تدخل حيز التنفيذ اعتبارا من اول يناير ١٩٩٥ وهدفها الرئيسى هو تحرير التجارة الدولية والإشراف على تنفيذ الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف.

وقد نصت المادة الثالثة من اتفاقية مراكش المنشئة للمنظمة فى ١٥ ابريل ١٩٩٤ على المهام المكلفة بها المنظمة وهى:

١- تنفيذ وادارة أعمال الاتفاقيات التجارية المتعددة الاطراف

٢- توفر للمنظمة محفلا للتفاوض فيما بين اعضائها بشأن علاقاتها التجارية متعددة الأطراف.

٣- تشرف المنظمة على سير وثيقة التفاهم المتعلقة بالقواعد والإجراءات التى تنظم تسوية المنازعات.

٤- تتعاون المنظمة على النحو المناسب مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للانشاء والتعمير والوكالات التابعة له بهدف تحقيق قدر اكبر من تناسق فى وضع السياسات الاقتصادية العالمية.

ويلاحظ أن المهام المختلفة للمنظمة العالمية للتجارة تشمل وظائف الادارة والتنفيذ لاتفاقات الجات مع العمل على تحقيق اهدافها والرقابة على احترامها، ومن أهم المبادىء التى تحكم عمل المنظمة العالمية للتجارة عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأعضاء وحل المنازعات التجارية الدولية بالوسائل السلمية.

إن قيام المنظمة العالمية للتجارة المسئولة عن تنفيذ الاتفاقيات التجارية المتعددة الاطراف المعروفة باسم «الجات» سيكون لها تأثيرات عديدة على مسيرة الاقتصاد المصرى.

بالنسبة للصناعة المصرية فقد تمتعت خلال فترات معينة بسياسات حمائية مكنتها من الاستمرارية وتحقيق الارباح. وبقيام المنظمة العالمية للتجارة وتحرير التجارة الدولية والانفتاح على الأسواق الخارجية وبعد مرور فترة السماح الممنوحة للدول النامية والتى تبلغ عشر سنوات، فإنه اعتبارا من سنة ٢٠٠٤ يجب أن تكون الصناعة المصرية مؤهلة للمنافسة امام السلع الدولية وهذا لن يتحقق الا بالعديد من الأمور:

١- الاهتمام بجودة المنتج والسعر المناسب والتركيز على السلع التى تتمتع بمزايا تنافسية.

٢-استجلاب التكنولوجيا المتقدمة والمتطورة المناسبة لتغيرات العصر

٣-دراسة الأسواق الخارجية دراسة دقيقة لمعرفة احتياجاتها وأذواق المستهلكين.

ونقترح اقامة شركات متخصصة فى التسويق الخارجى يمولها البنوك ورجال الأعمال حتى تتمكن من عمليات التسويق الدولى، فالتسويق علم له ابحاثه وتكنولوجياته.

٤- لابد من الاستفادة القصوى من علمائنا فى الداخل والخارج من اجل اجراء البحوث وتسجيل براءات الاختراع للنهوض بمستوى الصناعة وحتى يمكننا التصدى للآثار السلبية لاتفاقية الجات فى مجال الملكية الفكرية.

أما القطاع الزراعى فان اتفاقية الجات تفرض علينا ضرورة الاهتمام بالمدخلات مثل التقاوى الجيدة والابحاث الزراعية حتى يمكننا التصدير للسوق العالمى خاصة وأن الحصص المخصصة لنا قد تضاعفت وعلى الاخص لدول الاتحاد الاوروبى

الموضوع الرئيسي : الجات
اسم كاتب المقال :
الموضوع الفرعي : ومصر : قطاع الاقتصاد
رقم العـــدد :
المصـــدر :
تاريخ الصـــدور :

«الجات» وكيفية الوصول إلى عقل وعاطفة المستهلك

عبدالمعطى أحمد

بعد موافقة مجلس الشعب على انضمام مصر إلى المنظمة العالمية للتجارة W.O.T بدءا من يناير ١٩٩٥ أصبح السؤال الرئيسي الذي يجب أن نتوصل لإجابة عملية عنه هو ماذا نحن فاعلون لمواجهة الآثار السلبية للجات والاستفادة من الآثار الإيجابية لها؟ ويقول الدكتور فؤاد أبوإسماعيل استاذ ادارة الأعمال بتجارة الأزهر لقد شاهدنا على التليفزيون إعتراضات بعض اعضاء مجلس الشعب على انضمام مصر لهذه الإتفاقية وحمدنا الله أن الأغلبية لم تسر في هذا الاتجاه لأني تساءلت وقتها كيف يمكن لمصر وهي من أوائل الدول التي إنضمت لإتفاقية «الجات» بعد الحرب العالمية الثانية أن تخرج من أكبر تجمع إقتصادي عالمي يستحوذ على ٩٢٪ من حجم التجارة العالمية (باستثناء النفط والسلاح) في الوقت الذي يتحول فيه الإقتصاد المصري نحو الخصخصة.

وللعلم إن فإن الصين عضو مراقب فقط في المنظمة العالمية للتجارة، واثناء زيارة رئيسها للولايات المتحدة الأمريكية منذ شهرين تقريبا، كان من بين أولوياتها أن تحصل على وعد من الولايات المتحدة بأن تساعدها في الحصول على العضوية الكاملة لهذه الاتفاقية مقابل عدم مساعدة بعض الدول في الحصول على الأسلحة المتقدمة تكنولوجيا.

ولقد قدمت مصر للمنظمة العالمية قائمة بالتعريفة الجمركية لجميع السلع المستوردة، وبدأت من يناير ١٩٩٦ في إجراء التخفيضات الجمركية على السلع المختلفة طبقا لاشتراطات «الجات» بحيث تصل تلك التخفيضات إلى نسبة تتراوح مابين ٢٦٪ ٤٠٪ من المستوى الذي كانت عليه في يناير ١٩٩٥. وحتى لاينزعج رجل الأعمال المصري فإن الاتفاقية أعطت لكل دولة الحق في رفع معدل التعريفة الجمركية مرة أخرى لحماية الصناعة المحلية من المنافسة الخارجية اذا وصل حجم المخزون من السلعة المطلوب حمايتها الى مايكفي الاستهلاك المحلي اكثر من ١٣ شهرا، بالإضافة إلى جوانب الحماية الأخرى في حالة إغراق السوق بالمنتجات الرخيصة، أو تلك التي تمثل اختراقا للأمن القومي وغيرها من جوانب الحماية.

ولنعود للتساؤل الرئيسي وهو: ماذا نحن فاعلون لغزو عقل وعاطفة المستهلك؟

وبالرغم من ان الموضوع يحتاج لمساحة كبيرة ليس هذا مكانها إلا اننا نختصر النقاط الهامة في الآتي والتي يحددها لنا الدكتور فؤاد ابو اسماعيل الاستاذ بتجارة الأزهر

دراسة سلوك المستهلك لم تعد نوعا من الرفاهية، وهي من التعقيد بحيث يجب إسنادها إلى المتخصصين في هذا المجال.

ولقد كنت في نقاش عابر مع احد رجال الأعمال فقال لي إنه يتعجب من إنه عندما عرض «فيلا» مع خمسة افدنة من الاراضي الزراعية بطريق مصر الاسكندرية الصحراوي بسعر نصف مليون جنيه كان الإقبال محدودا، وعندما رفع السعر في المرحلة الثانية الى ٢ مليون جنيه كان لديه قائمة انتظار طويلة فلماذا حدث هذا؟

فقلت له: ان الصفقة وحدها قد اخذت بك دون ان تدري إلى معرفة إن المستهلك الذي اقبل على شراء القطعة بمبلغ ٢ مليون جنيه في منطقة صحراوية هو في الحقيقة يشتري «الوجاهه» والتميز على الاخرين وكلاهما لايصلح معهما السعر المنخفض، بل على العكس من ذلك كلما إرتفع السعر كلما كان ذلك افضل بالنسبة للشريحة من السوق التي تبحث عن التميز ومعها الدخل الذي يسمح لها بذلك.

وبالرغم من اهمية دراسة سلوك المستهلك ضمن علوم الادارة، لا إنه لايدرس كعلم مستقل باى من كليات التجارة المصرية، وعندما يقدم كبرنامج تدريب لرجال التسويق يكون الاقبال عليه ضعيفا للغاية، ربما لأن الوعي باهميته مازال منخفضا او لعدم الإقتناع محتوى التدريب عليه او لغيرها من الأسباب.

أرجو ان يقتنع رجال التسويق بشركات قطاع الأعمال العام بأن اول عنصر يتم تقييمه بواسطة الخبراء الذين يقومون بتقييم مدى استحقاق الشركة للحصول على شهادة «الايزو» هو مدى توافر نظم التسويق القادرة على قياس درجة رضاء المستهلك عما تقدمه الشركة من منتجات، وخدمات مابعد البيع المقدمة له، واسلوب معاملة رجال البيع للعملاء، وغيرها.

ومن المعروف ايضا ان فروع الشركات العالمية بمصر تطبق نظم التسويق التي تكفل لها الحصول على الرضاء المستمر للمستهلك، حيث يقوم بعضها بقياس درجة رضاء هذا المستهلك على مستوى كل منطقة بيع، لدرجة انهم يسألون المستهلك عن عدد الدقائق التي انتظرها قبل أن ترد عاملة التليفون على مكالمته، وهل استقبله رجل البيع بوجه باسم ام بوجه عابس؟.. الخ.

د. فؤاد ابواسماعيل

والشيء الغريب أن تأتي الرغبة في دراسة درجة رضاء العملاء عن الخدمة المقدمة من إحدى المصالح الحكومية التي كلفت الكاتب باعداد نظام يقيس لها ذلك ولا داعي لذكرها حتى لا نتهم بالاعلان عنها، وبالمقابل لاتعرف الكثير من شركاتنا الا الشيء اليسير عن المستهلك الذي تتعامل معه.

هناك اربعة عناصر رئيسية اذا احسن اختيارها وتطبيقها فإنها تكفل السيطرة على عقل وعاطفة المستهلك وهو المنتج القادر على اداء وظائفه بمستوى أعلى من الكفاءة بالمقارنة بالمنتجات المنافسة، والسعر الذي يتوافق مع قدرة المستهلك على الدفع ومع قيمة المنتج في ذهنه، ووسائل الترويج القادرة على أن تضع المنتج في مركز البطل المنتصر، وقنوات التسويق التي باستطاعتها أن توفر المنتج في المكان والزمان المناسبين لظروف هذا المستهلك.

وبؤرة المشاكل التسويقية لشركاتنا تقع في اختيار وتطبيق نظم الادارة لهذه العناصر الاربعة، حيث لايكفي توافر نظام فعال في ادارة إحداها وترك بقية العناصر، لأنها كلها مكملة لبعضها الاخر.

لقد آن الأوان للاهتمام بالرافد العلمي بجانب الرافد التطبيقي في مجال الادارة، وعلى رجال الادارة أن يسموا للاستفادة من الرافد الأول، وكفانا ترديدا للشعارات التي نشأت في الستينات والسبعينات لاسباب سياسية والتي تقول بان علوم الادارة هي مجرد نظريات لافائدة منها، لأن اى شركة متعددة الجنسية من بين الخمسين شركة الكبرى في العالم والتي يحقق بعضها مبيعات سنوية تزيد على اربعة أضعاف الناتج القومي المصري لم تحقق هذا النجاح الا عندما استطاعت ان توجد رابطة قوية بين اقسام بحوث المنتجات وبحوث التسويق، واقسام الانتاج، والتمويل وغيرها.

فاقسام البحوث تنتج الافكار الجديدة واضعة في ذهنها حاجات ورغبات المستهلك واقسام الانتاج تحول تلك الافكار الى برامج تطبيقية، والكل يعمل في شكل فريق، لكل فرد فيه مهام محددة، ونظم متابعة للتأكد من تحقيق تلك المهام، مع ربط ذلك بنظم حوافز مناسبة لكل فرد من افراد الفريق.

إن الوصول إلى قلب وعقل المستهلك العالمي لم يعد حكرا على الشركات المتعددة الجنسية والشركات العالمية الكبيرة لأن «الانترنت» جعلت من الشركات المحلية الصغيرة منافسا عالميا للشركات الكبيرة وبتكلفة زهيدة واخر الاحصاءات تقول ان هناك ١٠٠ مليون مستخدم لشبكة معلومات «الانترنت» في ٧٠ دولة، وتصل عمليات التبادل التجاري من خلالها الى مايزيد على ١٠٠ مليار دولار سنويا، اى مائة الف مليون دولار.

وبدخول المؤلف لهذه الشبكة لم يقع تحت يده شركة قطاع اعمال واحدة حجزت لها مساحة على هذه الشبكة، وليت بعضها يجرب ذلك وستجد ان هناك الكثير من طلبات الاستيراد ستنهال عليها، المهم ان تعرف ماذا تقول للمستهلك الاجنبي وكيف تقول ذلك، وان تعتمد على الدراسات العلمية في تصميم حملاتها الإعلانية الموجهة للسوق العالمية وايضا للسوق المحلية

الجات
ومصر
قطاع الزراعة

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	توقعات تأثير الجات على أهم الصادرات الزراعية المصرية	وزارة الزراعة	(كتاب) السوق الاوروبية المشتركة		١٩٩٥	٤٧
٢	الآثار الاقتصادية لتطبيق اتفاقية الجات على التجارة الخارجية الزراعية	حسام الدين سليمان	(كتاب) مؤتمر آثار اتفاقية الجات		١٩٩٦	٥٥
٣	غذاء مصر في خطر	وفاء طولان	العالم اليوم	٢٠١٣	١٩٩٧/٩/١٣	٦٩

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع الزراعة	رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	(كتاب) السوق الاوروبية المشتركة	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٥

توقعات تأثير الجات على أهم الصادرات الزراعيه المصريه:-

(١) القطن:-

تتصدر اليابان وإيطاليا الدول المستورده للقطن المصرى حيث يحتلان المرتبه الاولى فى صادرات مصر من هذه السلعه بمتوسط كميه قدرها ٥٣ر١٤ الف طن أى بنحو ٨ر٣٨٪من إجمالى صادرات مصر للفتره ٨٨-١٩٩٣ . كما يتضح من الجدول رقم (٢٦) .ويلي هاتين الدولتين كل من إتحاد الجمهوريات السوفيتيه (سابقا) ، تشيكوسلوفاكيا ، كوريا الجنوبيه ، جمهورية ألمانيا الاتحاديه ، سويسرا فى مراتب تاليه ودول أخرى حيث إستوردت هذه الدول كمية قدرها ٤٨ر٤ ، ٧٣ر٣ ، ٣٠ر٢ ، ٩٤ر١ ، ٧٧ر١ ، ٦٩ر٨ ألف طن أى نحو ٩٦ر١١٪ ، ٩٦ر٩٪ ، ١٤ر٦٪ ، ١٨ر٥٪ ، ٧٢ر٤٪ ، ٢٤ر٢٣٪ على الترتيب من إجمالى صادرات مصر من القطن التى بلغ متوسطها خلال الفتره ٨٨-١٩٩٣ نحو ٤٤ر٣٧الف طن بمتوسط قيمة قدرها ١١١,٣٩مليون دولار خلال نفس الفتره .

ويبين الجدول رقم (٢٧) أن صادرات مصر من القطن خلال الفتره ٨٨-١٩٩٣ لليابان وإيطاليا مجتمعه كانت نحو ٤٣.٢٢ مليون دولار خلال الفتره المذكوره وتتوقع الدراسه بعد تنفيذ إتفاقية الجات أن ترتفع قيمة هذه الصادرات الى نحو ٤٢.٦٣ مليون دولار أى بزياده قدرها ٤١..مليون دولار خلال الفتره (٩٥-٢٠٠٠) (١).

ويتضح أيضا من نفس الجدول أن قيمه صادرات مصر الى جمهوريات الاتحاد السوفيتى سابقا ، تشيكوسلوفاكيا - كوريا الجنوبيه ، جمهورية ألمانيا الاتحاديه - سويسرا - دولاً أخرى بلغت نحو ١٣.٣٣ ، ١١.١٠ ، ٦.٨٤ ، ٥.٧٧ ، ٥.٢٧ ، ٢٥.٨٦ مليون دولار على الترتيب، وسوف ترتفع قيمة هذه الصادرات بعد تنفيذ إتفاقية الجات .الى ١٣.٥٠ ، ١١.٢١ ، ٧.٠٠، ٥.٨٢ ، ٥.٣٥ ، ٢٦.٦٩ مليون دولار على الترتيب أى بزياده قدرها ٠.١٧ ، ٠.١١ ، ٠.١٦، ٠.٠٥ ، ٠.٠٨ ، ٠.٨٣ مليون دولار خلال الفتره (٩٥-٢٠٠٠) .

هذا ويتضح من جدول رقم (٢٧) أن متوسط قيمة صادرات مصر من القطن بصفه عامه بلغت نحو ٣٩ر١١١ مليون دولار خلال فترة الدراسه وسوف ترتفع بعد الجات الى نحو ٢٠ر١١٣ مليون دولار أى بزياده قدرها ١.٨١ مليون دولار عن قيمة الصادرات للفترة (٨٨-١٩٩٣).

الموضوع الرئيسى : الجات
اسم كاتب المقال :
الموضوع الفرعى : ومصر : قطاع الزراعة
رقم العـــــدد :
المصـــــدر : (كتاب) السوق الاوروبية المشتركة
تاريخ الصـــدور : ١٩٩٥

التوزيع الجغرافي لقيمة صادرات مصر من القطن

قبل وبعد الجات مع افتراض ثبات كمية الواردات

القيمة بالمليون دولار

البيان / الدول	قبل الجات لمتوسط الفترة ٨٨-١٩٩٣	بعد الجات للفترة ٩٥-١٩٩٩	مقدار الزيادة فى قيمة الواردات
اليابان	٢٩,٥١	٢٩,٧٨	٠,٢٧
ايطاليا	١٢,٧١	١٢,٨٥	٠,١٤
اتحاد الجمهوريات السوفيتيه الاشتراكيه (سابقا)	١٣,٣٣	١٣,٥٠	٠,١٧
تشيكوسلوفاكيا	١١,١٠	١١,٢١	٠,١١
كوريا الجنوبيه	٦,٨٤	٧,٠٠	٠,١٦
جمهورية المانيا الاتحادية	٥,٧٧	٥,٨٢	٠,٠٠٥
سويسرا	٥,٢٧	٥,٣٥	٠,٠٠٨
دول أخرى	٢٥,٨٦	٢٦,٦٩	٠,٨٣
الاجمالـــــى	١١١,٣٩	١١٣,٢٠	١,٨١

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	
الموضوع الفرعي :	ومصر : قطاع الزراعة	رقم العـــــدد :	
المصـــــدر :	(كتاب) السوق الاوروبية المشتركة	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٥

٢- الارز:-

يعتبر الارز من السلع الزراعية التصديرية الهامه الذى كان يحتل مركزا مرموقا فى صادرات مصر الزراعية ، الا انه مع زيادة الاستهلاك المحلي واستقرار انتاجه تضاءلت صادراته ويتبين من الجدول رقم (٢٨) أن سوريا تستورد نحو ٢٢٪ من جملة صادرات مصرمن الارز ، وتأتي بعدها الاردن وليبيا حيث تستورد نحو ١١٪ ٥٠ر٨ ٪ من صادرات مصر من هذه السلعه على الترتيب للفتره (٨٨-١٩٩٣) . هذا ويتبين من نفس الجدول أن الدول العربية مجتمعه تستورد كميه قدرها ٩٩ر٥٢ ألف طن أى نحو ٦ر٥١٪ من إجمالى صادرات مصر خلال الفتره (٨٨-١٩٩٣) ويلي الدول العربية كل من المملكه المتحده - إيطاليا - رومانيا - النمسا -تركيا ودول أخرى وتستورد نحو ٢٩ر٧، ٣١ر٦، ٦٦ر٥ ، ٢٥ر٤ ، ٦٥ر٣ ، ٥ر٢٢ ألف طن علي الترتيب أى نحو ١ر٧٪ ٢٠ر٦٪٥٠ر٥٪٢٠ر٤٪ ٦ر٣٪ ٩ر٢١٪ على الترتيب من إجمالى صادرات مصر من الارز خلال الفتره المذكوره . واجمالا بلغت صادرات مصر من هذه السلعه ٧٥ر١٠٢ ألف طن بمتوسط قيمه قدرها ٢٨,٤٩ مليون دولار خلال نفس الفتره.

ويتضح من جدول رقم (٢٩) أنه بعد تطبيق إتفاقية الجات يتوقع أن ترتفع قيمة صادرات مصر للدول العربية لنحو ١٥,٣٢ مليون دولار أى بزياده قدرها ٦٣,٠ مليون دولار خلال الفتره (٩٥-٢٠٠٠) (١) ويتضح ايضا من نفس الجدول أن المملكه المتحده ، إيطاليا ، رومانيا ، النمسا ، تركيا ودول أخرى والتى كانت تستورد من مصر ما قيمته ٢,٠٢ ، ١,٧٥، ١,٥٧، ١,٢١، ١,٠١، ٦,٢٣ مليون دولار علي الترتيب .تتوقع الدراسه أن قيمة واردات هذه الدول سوف ترتفع بعد الجات الى نحو ٢,١٢ ، ١,٨٢ ، ١,٦٣ ، ١,٢٧، ١,١٠، ٦,٥١ مليون دولار أى بزياده قدرها ١٠,٠، ٠,٠٧ ، ٠,٠٦ ، ٠,٠٦ ، ٠,٠٩ ، ٠,٢٨ مليون دولار علي الترتيب .

وبصفه إجماليه تقدر الدراسه أن صادرات مصر من الارز سوف ترتفع بعد الجات الى نحو٧٨ر٢٩ مليون دولار أى بزياده قدرها ٢٩ر١ مليون دولار عن قيمة الصادرات لمتوسط الفتره ٨٨-١٩٩٣ .

وعلى هذا يمكن القول أن صادرات مصر من القطن والارز يتوقع أن تزيد مجتمعه الى نحو ١ر٣ مليون دولار أى ٢ر٢٪ من قيمة صادراتها خلال الفتره ٨٨-١٩٩٣.

الموضوع الرئيسى : الجات
الموضوع الفرعى : ومصر : قطاع الزراعة
المصدر : (كتاب) السوق الاوروبية المشتركة
اسم كاتب المقال :
رقم العدد :
تاريخ الصدور : ١٩٩٥

التوزيع الجغرافي لقيمة صادرات مصر من الارز

قبل وبعد الجات مع افتراض ثبات الكمية

القيمة بالمليون دولار

البيان / الدول	قبل الجات لمتوسط الفترة ٨٨-١٩٩٢	بعد الجات للفترة ٩٥-١٩٩٩	مقدار الزيادة فى قيمة الصادرات
سوريا	٦,٢٩	٦,٥٦	٠,٢٧
الاردن	٣,١٣	٣,٢٥	٠,١٢
ليبيا	٢,٤٢	٢,٥٢	٠,١٠
المملكه المتحده	٢,٠٢	٢,١٢	٠,١٠
ايطاليا	١,٧٥	١,٨٢	٠,٠٧
لبنان	١,٦٤	١,٧٢	٠,٠٨
رومانيا	١,٥٧	١,٦٣	٠,٠٦
السودان	١,٢٢	١,٢٨	٠,٠٦
النمسا	١,٢١	١,٢٧	٠,٠٦
تركيا	١,٠١	١,١٠	٠,٠٩
دول اخرى	٦,٢٣	٦,٥١	٠,٢٨
الاجمالـــــى	٢٨,٤٩	٢٩,٧٨	١,٢٩

الموضوع الرئيسى : الجات		اسم كاتب المقال :
الموضوع الفرعى : ومصر : قطاع الزراعة		رقم العـــدد :
المصـــدر : (كتاب) السوق الاوروبية المشتركة	١٩٩٥	تاريخ الصـدور :

توقعات تاثير الجات على اهم الواردات الزراعيه المصريه :-

(١) القمح:-

يشير الجدول رقم (٣٠) إن الانتاج من القمح يتوقع أن يزيد خلال الفتره (٩٥-٢٠٠٠) من نحو ٤ر٨ مليون طن فى عام ١٩٩٥ الى نحو ٥,٣ مليون طن فى عام ٢٠٠٠ أى بمتوسط قدره نحو ٥,١ مليون طن . ومن ناحيه أخرى تتوقع الدراسه أن يزيد الاستهلاك من نحو ٩ مليون طن فى عام ١٩٩٥ الى نحو ١١ مليون طن فى عام ٢٠٠٠ أى بمتوسط قدره نحو ٨ر٩ مليون طن. ويتضح من هذا زيادة الاستهلاك عن الانتاج المحلى مما يعنى بالتبعيه زيادة الواردات من القمح ودقيقه خلال الفتره (٩٥-٢٠٠٠).

وتقدر الدراسه أن واردات مصر من القمح فى عام ١٩٩٥ سوف تكون نحو ١ر٤ مليون طن تزيد لنحو ٣ر٥ مليون طن فى عام ٢٠٠٠ كما يتضح من الجدول رقم (٣٠) ومن ناحيه أخرى تقدر الدراسه قيمة هذه الواردات بنحو ٦,٣ مليون دولار فى عام ١٩٩٥ سوف تزيد لنحو ٨,١ مليون دولار فى عام ٢٠٠٠ .

هذا ويتضح من جدول رقم (٣١) أن متوسط قيمة واردات مصر من القمح كانت ٦٦٠ مليون دولار خلال الفتره (٨٨-١٩٩٣) وتتوقع الدراسه وفقا للتغير فى الاسعار العالميه للقمح أن ترتفع قيمة هذه الواردات بعد تطبيق إتفاقية الجات الى نحو ٧١٦,٥ مليون دولار أى بزياده قدرها ٥٥,٥١ مليون دولار عن قيمة هذه الواردات لمتوسط الفتره (٨٨-١٩٩٣)

الواردات المتوقعه للقمح قبل وبعد الجات بإفتراض تغير

الفجوة القمحية

البيـــــــان	الكمية (الف طن)	قيمة (مليون دولار)
الــواردات قبل الجات لمتوسط الفتره (٨٨-١٩٩٣)	٤٥٧٥,٢٣	٦٦٠,٩٩
الــواردات بعد الجات لمتوسط الفتره (٩٥-٢٠٠٠)	٤٧٠٧,٨٠	(١) ٧١٦,٥٠
مقدار الزيادة فى الواردات	١٣٢,٥٧	٥٥,٥١

الموضوع الرئيسى : الجات		اسم كاتب المقال :
الموضوع الفرعى : ومصر : قطاع الزراعة		رقم العـــــدد :
المصـــــدر : (كتاب) السوق الاوروبية المشتركة		تاريخ الصـــدور : ١٩٩٥

٢- السكر:-

يتوقع أن يزيد إنتاج مصر من السكر خلال الفتره (٩٥-٢٠٠٠) من نحو ١.٠٣ مليون طن في عام ١٩٩٥ الى نحو ١.٢٠ مليون طن في عام ٢٠٠٠ أى بمتوسط قدره نحو ١.١ مليون طن كما هو مبين بالجدول رقم (٣٢). ومن ناحيه أخرى تتوقع الدراسه أن يزيد الاستهلاك من نحو ١.٥ مليون طن فى عام ١٩٩٥ الى نحو ١.٦ مليون طن فى عام ٢٠٠٠ أى بمتوسط قدره نحو ١.٦ مليون طن - هذا من المتوقع أن تقل واردات مصر من السكر من نحو ٥ر مليون طن فى عام ١٩٩٥ الى نحو ٠.٤ مليون طن عام ٢٠٠٠ أى بمتوسط قدره ٥٠٨.٠٥ ألف طن . ومن ناحيه أخرى تقدر الدراسه قيمة هذه الواردات بنحو ١٩٩ مليون دولار فى عام ١٩٩٥ سوف تقل لنحو ١٧٩ مليون دولار فى عام ٢٠٠٠ .

هذا ويتضح من جدول رقم (٣٣) أن متوسط قيمة واردات مصر من السكر كانت ١٦١.٧٣ مليون دولار خلال الفتره (٨٨-١٩٩٣) وتتوقع الدراسه وفقا للتغيرات فى الاسعار العالميه للسكر أن ترتفع قيمة واردات مصر بعد تطبيق إتفاقية الجات الى نحو ١٨٩.٢٥ مليون دولار اى بزياده قدرها ٢٧.٥٢ مليون دولار عن قيمة هذه الواردات لمتوسط الفتره(٨٨-١٩٩٣).

جدول رقم (٣٣) الواردات المتوقعه للسكر قبل وبعد الجات

بإفتراض تغير الواردات وتوقع زيادة السعر

البيـــــــان	الكمية (ألف طن)	قيمة (مليون دولار)
الـــواردات قبل الجات لمتوسط الفتره (٨٨-١٩٩٣)	٤٧٧.٦٢	١٦١.٧٣
الـــواردات بعد الجات لمتوسط الفتره (٩٥-٢٠٠٠)	٥٠٨.٠٥	١٨٩.٢٥ (١)
مقدار الزيادة فى الواردات	٣٠.٤٣	٢٧.٥٢

الموضوع الرئيسى : الجات		اسم كاتب المقال :
الموضوع الفرعى : ومصر : قطاع الزراعة		رقم العـــــدد :
المصـــــــدر : (كتاب) السوق الاوروبية المشتركة	١٩٩٥	تاريخ الصـــدور :

(٢) زيت الطعام :-

أن إنتاج مصر من زيت الطعام يتوقع أن يزيد خلال الفتره (٩٥-٢٠٠٠) من نحو ٣٨٥ ألف طن فى عام ١٩٩٥ الى نحو ٤٢٣ ألف طن فى عام ٢٠٠٠ أى بمتوسط فتره قدرها ٤.٩ ألف طن - وعلى الجانب الاخرتتوقع الدراسه أن يزيد الاستهلاك من زيت الطعام من نحو ٥٥٧ ألف طن عام ١٩٩٥ الى نحو ٥٩٤ ألف طن عام ٢٠٠٠ أى بمتوسط فترها قدره ٥٧٥,٦٠ ألف طن. ويتضح من هذا زيادة الاستهلاك من الانتاج المحلي مما يعني زيادة الواردات من زيت الطعام خلال الفتره (٩٥-٢٠٠٠). هذا ومن المتوقع أن تقل واردات مصر من زيت الطعام من نحو ١٧٢ ألف طن عام ١٩٩٥ الى نحو ١٦١ ألف طن عام ٢٠٠٠ أى بمتوسط قدره ١٦٧ ألف طن خلال نفس الفتره.

ويتضح من جدول رقم (٣٥) أن متوسط قيمة واردات مصر من زيت الطعام كانت ٦٢.٣٧ مليون دولار خلال الفتره (٨٨-١٩٩٣) وتتوقع الدراسه بعد تنفيذ إتفاقية الجات وفقا للتغيرات فى الاسعار العالميه المرتقبه لزيت الطعام أن ترتفع قيمة هذه الواردات الى ٦٧,٦٣ مليون دولار أى بزياده قدرها ٥,٢٦ مليون دولار عن قيمة هذه الواردات لمتوسط الفتره (٨٨-١٩٩٣) .

جدول رقم (٣٥) الواردات المتوقعه لزيت الطعام قبل وبعد الجات

بإفتراض تغير الواردات

البيـــــــــــان	الكمية (ألف طن)	قيمة (مليون دولار)
الـواردات قبل الجات لمتوسط الفتره (٨٨-١٩٩٣)	١٥٩,٩٢	٦٢,٣٧
الـواردات بعد الجات لمتوسط الفتره (٩٥-٢٠٠٠)	١٦٦,٥٠	٦٧,٦٣ (١)
مقدار الزيادة فى الواردات	٦,٥٨	٥,٢٦

(٤) اللحوم الحمراء :-

تشير بيانات الجدول رقم (٣٦) إن إنتاج مصر من اللحوم الحمراء يتوقع أن يزيد من نحو ٥٣٧,٨ ألف طن عام ١٩٩٥ الى نحو ٦٠٦,٧٣ ألف طن فى عام ٢٠٠٠ أى بمتوسط قدره ٥٦٩,٧٨ ألف طن . ومن ناحيه أخرى تتوقع الدراسه أن يزيد الاستهلاك من نحو ٧٢٥,٠٧ ألف طن عام ١٩٩٥ الى نحو ٧٧٤,٠٧ ألف طن عام ٢٠٠٠ أى بمتوسط قدره ٧٤٩,٥٧ ألف طن - هذا ومن المتوقع أن تقل واردات مصر من اللحوم الحمراء خلال الفتره (٩٥-٢٠٠٠) من نحو ١٨٧,٢٧ ألف طن عام ١٩٩٥ الى نحو ١٧٢,٣٤ ألف طن عام ٢٠٠٠ أى بمتوسط قدره ١٧٩,٧٩ ألف طن خلال نفس الفتره.

ويتضح من جدول رقم (٣٧) أن متوسط قيمة واردات مصر من اللحوم الحمراء كانت ١٥٣,٩١ مليون دولار خلال الفتره (٨٨-١٩٩٣) ووفقا للتغيرات العالميه في الاسعار للحوم الحمراء وبعد تنفيذ إتفاقية الجات سوف ترتفع قيمة هذه الواردات الى نحو ٢١٤,٣٥ مليون دولار أى بزياده قدرها ٦٠,٤٤ مليون دولار عن قيمة هذه الواردات لمتوسط الفتره (٨٨-١٩٩٣).

ويلاحظ أن الزيادة فى قيمة الواردات للحوم الحمراء مرتفعه ويرجع ذلك الى توقع عدم زيادة الانتاج من اللحوم الحمراء وذلك لارتباط اللحوم بالتوسع فى زراعة الاعلاف وحيث أن الاراضى المتاحه للزراعة محدوده فسوف يظل الانتاج من اللحوم الحمراء دون حد الاستهلاك . الا انه يجب الاشارة أنه يمكن تعويض الحاجة من البروتين الحيواني عن طريق زيادة انتاج

جدول رقم (٣٧) الواردات المتوقعه للحوم الحمراء قبل وبعد الجات

بإفتراض تغير الواردات

البيــــــــان	الكمية (ألف طن)	قيمة (مليون دولار)
الــواردات قبل الجات لمتوسط الفتره (٨٨-١٩٩٣)	١٤٥,٨٨	١٥٣,٩١
الــواردات بعد الجات لمتوسط الفتره (٩٥-٢٠٠٠)	١٧٩,٧٩	٢١٤,٣٥ (١)
مقدار الزيادة فى الواردات	٣٣,٩١	٦٠,٤٤

الآثار الاقتصادية لتطبيق اتفاقية الجات على التجارة الخارجية الزراعية ومستوى المعيشة في ريف ج.م.ع.

للدكتور/حسام الدين سليمان شلبي(*)
للدكتور/ أسامة أحمد البهنساوي(**)

مقدمـــــة:

اتسم عقد التسعينات في العالم بأسره بالإتجاه نحو العالمية. حيث حدث تطوراً هائلاً في السياسات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية والخارجية لجميع دول العالم. وقد حدث ذلك نتيجة لمجموعة من المتغيرات أهمها التقدم التكنولوجي الضخم الذي أدى إلى الإنتقال من عصر التكنولوجيا البسيطة إلى عصر التكنولوجيا المركبة، والإنتقال من الاقتصاديات المغلقة إلى الاقتصاديات المفتوحة، ومن الاقتصاديات الإلزامية إلى اقتصاديات السوق. كما شهد النظام الاقتصادي العالمي نمواً كبيراً في التدفقات المالية سواء في صورة استثمارات مباشرة أو قروض. وقد أدى ذلك إلى ظهور أسواق عالمية على درجة عالية من القدرة التنافسية، حيث يسعى كل بلد إلى توسيع نطاق السوق بالأسلوب الذي يسمح له بتحقيق الكفاءة الإنتاجية ومواجهة المنافسة العالمية. من ناحية أخرى فقد كان قد ترتب على الركود العالمي وتدهور أسعار المواد الخام والسلع الزراعية في الأسواق العالمية عجز دول العالم الثالث ومن بينها بالطبع الدول الإسلامية عن تحقيق حصيلة تصديرية يمكن معها تخصيص الشطر اللازم لمقابلة فوائد الديون وأقساطها السنوية – باستثناء دول النمور الأسيوية–مما انعكس في عدم قدرة تلك الدول عن الوفاء بالتزاماتها قبل الدول الدائنة والمؤسسات التمويلية الدولية، مما اضطرت معه إلى طلب معونة صندوق النقد الدولي لإعادة جدولة ديونها وتخفيف أعباء

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	حسام الدين سليمان
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع الزراعة	رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	(كتاب) مؤتمر اثر اتفاقية الجات ...	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٦

سدادها، وقد اشترط الصندوق على تلك الدول الإلتزام بتنفيذ برامج التكيف الهيكلى والاصلاح الاقتصادى والتى تتمثل فى الأخذ باقتصاديات السوق، وتهميش دور الدولة فى مباشرة النشاط الاقتصادى، والتوسع فى الأخذ بسياسة التخصيصية التى يتم بمقتضاها تحويل مؤسسات وأصول القطاع العام إلى القطاع الخاص، وتحرير أسعار الصرف، والحد من التمويل بالعجز للموازنات الحكومية، وفتح الباب على مصراعيه للقطاع الخاص فى مجال التبادل الدولى استيراداً وتصديراً، والحد من التعريفة الجمركية، وإلغاء القيود الكمية على التجارة الدولية.

ولقد أثار الكثير من الاقتصاديين المخاوف والشكوك عنّ تأثير تحرير التجارة الدولية على اقتصاديات الدول النامية، إذ أن ذلك سيترتب عليه تثبيط ووأد التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ أن ذلك سوف يترتب عليه ضعف قدرة الدول النامية على تنمية قطاعاتها الحديثة - خاصة قطاعي الصناعة والخدمات - لعدم استطاعتها منافسة القطاعات المماثلة فى الدول الصناعية المتقدمة التى تتمتع بقدر أكبر من الكفاءة واستخدام الحديث من التكنولوجيا والتى تعجز معظم دول العالم الثالث عن مجاراتها فى هذا الصدد. بل أن الموقف ينتظر أن يزداد سوءاً ووبالاً على الدول النامية اذا ما أقدمت الدول الصناعية المتقدمة على تعقيم أجراءات تحرير التجارة أو الحد من تأثيرها على قطاعاتها الإنتاجية المختلفة وعلى الأخص قطاع الزراعة مما يجعل القطاع الزراعى فيها فى موقف تنافسى أفضل عنه فى نظيرتها من الدول النامية فى الأسواق العالمية.

وعلى الصعيد المحلى فى ج.م.ع فقد احتلت اتفاقية الجات بعد التوقيع على إعلان مراكش مكانة بارزة فى اهتمامات الرأى العام فى مصر بصفة عامة والاقتصاديين بصفة خاصة، حيث اختلفت الآراء وتعددت الاتجاهات حول تقييم الآثار المتوقعة للإتفاقية على الاقتصاد المصرى. من ناحية أخرى فقد امتزج الإهتمام بقضية الجات بنوع من الحظر نظراً لتواكب توقيعها وبدء تطبيقها مع تنفيذ اجراءات الاصلاح الاقتصادى فى إطار سياسة التحرر الاقتصادى التى انتهجتها الدولة. ويعد القطاع الزراعى المصرى- بإنتاجه ومنتجيه - من أهم القطاعات الاقتصادية المنتظر أن تتأثر بنتائج تطبيق تلك الاتفاقية، حيث يمثل الناتج المحلى من القطاع الزراعى حوالى ١٧٪ من الناتج المحلى الاجمالى، وتشكل القوة البشرية العاملة فى مجال الزراعة حوالى ٣٣٪ من القوة البشرية العاملة فى الاقتصاد القومى، كما أن حصيلة الصادرات مازالت تعتمد على صادرات المنتجات الزراعية الخام فتمثل الصادرات الزراعية وسلع صناعات الغزل والنسيج حوالى ٤٠٪ من اجمالى الصادرات المصرية، كما تمثل الواردات الزراعية والغذائية حوالى ٢٥٪ من اجمالى الواردات المصرية عام ١٩٩٣م. ويبين ذلك أهمية دراسة نتائج تطبيق الاتفاقية على التجارة الخارجية الزراعية ومستوى معيشة السكان فى ريف ج.م.ع.

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	حسام الدين سليمان
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع الزراعة	رقم العـــــدد :	
المصـــــدر :	(كتاب) مؤتمر اثر اتفاقية الجات...	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٦

هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى استقراء الآثار المحتملة لتحرير التجارة العالمية على مستوى أداء القطاع الزراعى فى مصر وكيفية استغلال الموارد الاقتصادية فى قطاع الزراعة، والدور الذى لعبته السياسة الزراعية المصرية للحد من الآثار السلبية المتوقعة لتطبيق اتفاقية تحرير التجارة العالمية (الجات)، وحركة الانتاج الزراعى ورؤوس الأموال والاستثمارات فى قطاع الزراعة، وحجم التجارة الدولية الزراعية، ومستوى معيشة المنتج الزراعى فى مصر، ومستويات العمالة والتوظف فى قطاع الزراعة. واقتراح السبل الكفيلة بالحد من الآثار السلبية التى قد تنجم عن تحرير التجارة العالمية للسلع الزراعية على مستويات الانتاج والاستثمار والتوظف فى القطاع الزراعى فى ج.م.ع.

أولاً: أثر تطبيق اتفاقية الجات على انتاج وتجارة السلع الزراعية فى ج.م.ع:

مما لاشك فيه أن الدول المتقدمة سوف تحقق نتائج ايجابية فى المستقبل القريب بسبب تحرير التجارة العالمية، خاصة بأن منتجاتها تتمتع بجودة عالية وتستطيع الوقوف أمام المنافسة الدولية. أما بالنسبة لمصر فإن مجرد سحب الحماية وفتح الأسواق دون وضع ضوابط وقيود على السلع المستوردة سوف يؤثر سلباً على المنتجات الوطنية، وبوجه خاص المنتجات غير التنافسية والناشئة، اذا لم يتم الاستعاضة عن هذه القيود بسياسات تدعيمية تستهدف تحسين الانتاجية. فحماية السوق المحلية فى ظل عدم تناسب القدرات الانتاجية للصناعات المحلية مع الصناعات العالمية أمر لايمكن تفاديه لتجنب مخاطر الافلاس وارتفاع نسبة البطالة، خاصة وأن برنامج الاصلاح الاقتصادى الذى تطبقه مصر قد أدى إلى ارتفاع كبير فى الانتاج خاصة فى صناعات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة التى تمثل حوالى ١٦٪ من جملة الصادرات المصرية القومية.

ولقد كان لدعم وتطوير أجهزة البحث العلمى فى المجال الزراعى فى مصر دوراً رائداً فى مجال زيادة انتاجية الفدان، حيث شاركت نتائج البحث العلمى مشاركة فعالة فى هذا المجال. ومن أبرز نتائج البحث العلمى فى المجال الزراعى استنباط وتعديل الكثير من الأصناف المنزرعة واستخدام السلالات والهجن المحسنة ذات الكفاءة الانتاجية العالية خاصة فى المحاصيل الرئيسية كالقطن والأرز والقمح والذرة الشامية. وقد كانت نتيجة ذلك ارتفاع متوسط انتاجية الفدان من القطن من ٤,٨٢ قنطار خلال الفترة ٦٠-١٩٦٦ إلى ٥,٤٨ قنطار خلال الفترة ٦٧-١٩٧٣ ثم إلى ٦,٠٢ قنطار خلال الفترة ٧٤-١٩٨١ ثم إلى ٦,٣٣ قنطار خلال الفترة ٨٢-١٩٨٩، ثم إلى ٧,٧٨ قنطار عام ١٩٩٣م. وكذلك زيادة انتاجية الفدان من القمح من ٧,٢٨ أردب خلال الفترة ٦٠-١٩٦٦ إلى ١٥,٠٢ أردب عام ١٩٩٣، وزيادة انتاجية الفدان من الأرز من ٢,١٨ طن خلال الفترة ٦٠-١٩٦٦ إلى ٣,٢٤ طن عام ١٩٩٣ وقد أصبحت انتاجية الفدان من الأرز فى مصر حالياً أعلى انتاجية للفدان على مستوى العالم. وزيادة انتاجية الفدان من الذرة الشامية من ٨,٤٤ أردب خلال الفترة ٦٠-١٩٦٦ إلى ١٨,٤٥ أردب عام ١٩٩٣، ومن الفول البلدى من ٥,١٨ أردب خلال الفترة ٦٠-١٩٦٦ إلى ١٠,٣٢ أردب عام ١٩٩٣، ومن قصب السكر من ٣٧,٢٠ طن خلال الفترة ٦٠-١٩٦٦ إلى ٤٣,٢٤ طن عام ١٩٩٣م.

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	حسام الدين سليمان
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع الزراعة	رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	(كتاب) مؤتمر اثر اتفاقية الجات . . .	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٦

ولم يقف التطور العلمي عند حد استنباط السلالات والأصناف والهجن الجديدة مرتفعة الإنتاجية بل تعدى دورها ذلك إلى ادخال بدائل جديدة لمحاصيل ذات كفاءة إنتاجية منخفضة بأنواع أخرى ذات كفاءة إنتاجية عالية مثل زراعة بنجر السكر كبديل للقصب، وزراعة فول الصويا كمحصول زيتى يتميز بارتفاع معدلات إنتاجيته بالمقارنة بإنتاجية الزيوت الأخرى. فضلاً عن الطفرة الكبيرة التى حدثت فى مجال زراعة الخضر والفاكهة، واستخدام نتائج البحث العلمى الخاصة بتكنولوجيات الزراعة المحمية، وكذلك استخدام سلالات وأصناف جديدة فى مجال الإنتاج الحيوانى من الماشية والدواجن والبيض، وتعميم إدخال السلالات الأجنبية من الأبقار المنتجة للحم واللبن.

وتزداد أهمية التجارة الخارجية فى ظل المتغيرات المحلية والدولية الراهنة والتى فرضت على مصر عبئاً ضخماً يجب عليها أن تتحمله حتى يمكنها مواصلة القدرة على الصمود الاقتصادى والانطلاق فى تحقيق خطط التنمية المنشودة.

وقد مثل تحرير التجارة الخاصة أهم المحاور الأساسية لسياسة الاصلاح الاقتصادى فى مصر، حيث تم اتخاذ مجموعة من الاجراءات التىاستهدفت تحقيق التوازن المالى الداخلى والخارجى والتوسع فى تطبيق آليات السوق. وقد كانت أهم تلك الاجراءات:

- تحرير وتوحيد سعر الصرف وفقاً لآليات السوق، وبالتالى زيادة الحافز على التصدير والمساهمة فى الحد من الواردات.
- إعادة هيكلة التعريفة الجمركية كأداة من أدوات إدارة الواردات وحماية المنتج المحلى حيث تم تخفيض المستوى العام للتعريفة الجمركية بما يتماشى مع بنود اتفاقية الجات.

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	حسام الدين سليمان
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع الزراعة	رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	(كتاب) مؤتمر اثر اتفاقية الجات...	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٦

- تبسيط اجراءات التصدير عن طريق إلغاء معظم القيود غير الجمركية مثل حصص التصدير والموافقات المسبقة، بالإضافة إلى تبسيط اجراءات التصدير.
- المساواة بين القطاعين العام والخاص في قواعد واجراءات الاستيراد والتصدير باستثناء محصول القطن الذى تم تحريره اعتباراً من الموسم الزراعى ١٩٩٤/٩٣م.
- الإلغاء التدريجى للقيود غير الجمركية على الواردات ومنها الحظر عن استيراد مجموعة من السلع تمثل قيمتها حوالى ٧١,٥٪ من قيمة الانتاج الزراعى والصناعى، والخفض التدريجى لقائمة السلع التى تستورد بشروط خاصة وبموافقة جهات معينة.

وبدراسة تطور حركة التجارة الخارجية المصرية خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٣م من خلال كل من الميزان التجارى القومى والميزان التجارى الزراعى والميزان التجارى الغذائى يتبين أن زيادة الواردات القومية بصفة عامة عن الصادرات القومية قد أدى إلى حدوث خلل مزمن فى هيكل الميزان التجارى القومى، حيث زادت قيمة الواردات السلعية القومية بحوالى ٣٧ مليون دولار سنوياً بينما تناقصت الصادرات السلعية القومية بحوالى ٣٠ مليون دولار سنوياً خلال الفترة ٨٠ - ١٩٩٣م. وفى نفس الوقت امتد الخلل المزمن إلى كل من الميزان التجارى الزراعى والميزان التجارى الغذائى حيث تناقصت الصادرات الزراعية بمعدل سنوى بلغ حوالى ٣٠ مليون دولار تمثل حوالى ٥٪ من متوسط قيمة تلك الصادرات، بينما زادت الواردات الزراعية بمعدل سنوى بلغ حوالى ٣٢ مليون دولار تمثل حوالى ١٪ من متوسط قيمة تلك الواردات. ويرجع ذلك بصفة اساسية إلى تزايد الاعتماد على الخارج فى سد الفجوة الغذائية الناتجة عن زيادة السكان وعدم كفاية

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	حسام الدين سليمان
الموضوع الفرعي :	ومصر : قطاع الزراعة	رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	(كتاب) مؤتمر الر اتفاقية الجات...	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٦

الانتاج لاشباع احتياجاتهم الاستهلاكية، حيث تمثل الواردات الغذائية حوالى ٨٢٪ من الواردات الزراعية كمتوسط للفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٣م، وحيث كانت الواردات الغذائية تزداد بمعدل سنوى حوالى ٥٠ مليون دولار سنوياً.

وتشمل أهم الصادرات الزراعية القطن والأرز والبطاطس من محاصيل الخضر والبرتقال من محاصيل الفاكهة.

فبالنسبة للقطن فقد كانت مصر ولازالت منتجاً ومصدراً رئيسياً للأقطان فائقة الطول على الرغم من انخفاض الإنتاج المحلى من ١٠٥٧٤ مليون قنطار عام ١٩٨٠م إلى حوالى ٤٩٤٧ مليون قنطار عام ١٩٩٠م، وزيادته مرة أخرى إلى ٦٨٧٧ مليون قنطار عام ١٩٩٣م. كما تناقصت صادراته من ٣٢٨١ مليون قنطار بلغت قيمتها ٥٠١ مليون جنيه عام ١٩٨٠م إلى ٣٦٨ ألف قنطار فقط بلغت قيمتها ١٤٦,٧ مليون جنيه عام ١٩٩٣م. وقد أدى ذلك إلى تولد الاحساس لدى الغزالين العالميين بعدم امكانية الاعتماد على القطن المصرى، فاتجهوا إلى الأقطان المنافسة، حيث احتلت الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا وإسرائيل وغيرها مكانة مصر فى بعض اسواقنا التقليدية. وبعد تنفيذ اتفاقية الجات، وبفرض ثبات الكمية المصدرة من القطن، وارتفاع الأسعار العالمية له بمعدل ٠,٩ سنوياً وفقاً لتقديرات - UNCTAD FAO - FAPRI فمن المتوقع أن تصل قيمة الصادرات المصرية من القطن إلى حوالى ١٥٦,٢ مليون جنيه عام٢٠٠٠م وإلى حوالى ١٦٣,٤ مليون جنيه عام ٢٠٠٥م.

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	حسام الدين سليمان
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع الزراعة	رقم العـــــدد :	
المصـــــدر :	(كتاب) مؤتمر الر اتفاقية الجات...	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٦

وبالنسبة للأرز فإنه على الرغم من انخفاض الانتاج العالمي في بعض من أهم الدول المنتجة له مثل الولايات المتحدة والهند وباكستان، وفي ذات الوقت زيادة الاستهلاك العالمي، وعلى الرغم من زيادة الانتاج المحلي من الأرز من حوالي ٢٣٨٤ ألف طن عام ١٩٨٠م إلى حوالي ٤١٥٤ ألف طن عام ١٩٩٣م، وكذلك زيادة إنتاجية الفدان حتى أصبحت مصر أولى دول العالم في انتاجية الفدان من الأرز مما يعطي لمصر فرصاً أكبر لإستمالة الطلب العالمي، إلا أن صادرات الأرز قد زادت من حوالي ٩٨,١ ألف طن بلغت قيمتها ٢٤,٧ مليون جنيه عام ١٩٨٠م إلى حوالي ١٤٦,٥ ألف طن فقط بلغت قيمتها حوالي ٤٠,٨ مليون جنيه عام ١٩٩٣م، وذلك بسبب الزيادة المستمرة في الاستهلاك المحلي. وبعد تنفيذ اتفاقية الجات وبفرض ثبات الكمية المصدرة من الأرز وارتفاع الأسعار العالمية له بمعدل ٤,٤٪ سنوياً وفقاً لتقديرات UNCTAD-FAO-FAPRI فمن المتوقع أن تصل قيمة الصادرات المصرية من الأرز إلى حوالي ١٩٠,٣ مليون جنية عام ٢٠٠٠م وإلى حوالي ٢٣٦,١ مليون جنية عام ٢٠٠٥م.

أما بالنسبة للبطاطس فتعد ج.م.ع. من الدول الرئيسية وتصدير البطاطس، بل تتميز البطاطس المصرية بأنها تنتج في أكثر من عروة مما يجعل لمصر ميزة نسبية في إنتاجها في أوقات عدم توافرها في الأسواق الأوروبية. وقد زاد الإنتاج المحلي من البطاطس من حوالي ١٢١٤ ألف طن عام ١٩٨٠م إلى حوالي ١٩٥٧ ألف طن عام ١٩٨٩م ثم انخفض مرة أخرى إلى حوالي ١٨٤١ ألف عام ١٩٩٣م. وقد تراوحت نسبة الصادرات إلى الانتاج المحلي بين ٦,٩٪ عام ١٩٨٧م إلى ١٢,٩٪ عام ١٩٩٢ ثم زادت إلى ٢٠,٨٪ عام ١٩٩٣م على الرغم من انخفاض الانتاج المحلي. وبفرض ثبات الكمية المصدرة من البطاطس وارتفاع الأسعار العالمية بمعدل ٤٪ سنوياً بعد الجات فمن المتوقع أن تصل قيمة الصادرات المصرية من البطاطس إلى حوالي ١٤٢,٥ مليون جنيه عام ٢٠٠٠م ثم إلى حوالي ١٧٣,٤ مليون جنيه عام ٢٠٠٥م.

الموضوع الرئيسى :	الجات	.	اسم كاتب المقال :	حسام الدين سليمان
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع الزراعة		رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	(كتاب) مؤتمر اثر اتفاقية الجات...		تاريخ الصـــدور :	١٩٩٦

وبالنسبة للبرتقال فقد انخفضت الصادرات المصرية منه من حوالى ١٠٩,٥ ألف طن بلغت قيمتها حوالى ٢٧,٣ مليون جنيه عام ١٩٨٠ إلى حوالى ٥٦,٢ ألف طن فقط بلغت قيمتها ٥٦,١ مليون جنيه عام ١٩٩٣ وذلك على الرغم من زيادة الانتاج المحلى من ٩٢١ ألف طن إلى ١٣٢٤ ألف طن خلال نفس الفترة. وقد أدى انخفاض الكمية المصدرة إلى تراجع الأهمية النسبية لجمهورية مصر العربية إلى المركز الثانى عشر بين أهم الدول المصدرة للبرتقال خلال نفس الفترة حيث تقوم اسبانيا والمغرب وإسرائيل بتصدير أكثر من ٥٠٪ من الصادرات العالمية للبرتقال. وبإفتراض ثبات الكمية المصدرة بعد الجات وارتفاع الأسعار العالمية للبرتقال بمعدل ٠,٨٪ سنوياً وفقاً لتقديرات UNCTAD - FAO - FAPRI فمن المتوقع أن تصل قيمة الصادرات المصرية منه إلى حوالى ٥٩,٣ مليون جنيه عام ٢٠٠٠م وإلى حوالى ٦١,٧ مليون جنيه عام ٢٠٠٥م.

وتشمل أهم واردات الغذاء القمح ودقيقه والسكر وزيت الطعام واللحوم والألبان. وبتطبيق اتفاقية الجات التى من أهم شروطها رفع الدعم عن المنتجات الزراعية فى الدول المصدرة لها، فإن ذلك سوف يؤدى بلاشك إلى ارتفاع قيمة الواردات الغذائية المصرية وخاصة القمح والسكر، وبالتالى زيادة المبالغ المخصصة لاستيراد الغذاء الأمر الذى سيكون له بلاشك تأثيراً سلبياً على الميزان التجارى المصرى.

فمن المعروف أن مصر من الدول التى تعتمد فى غذائها على القمح، وتتزايد الاحتياجات منه بسرعة كبيرة نتيجة لزيادة السكان مع عدم قدرة المستويات الحالية للانتاج عن الوفاء بمتطلبات الاستهلاك، الأمر الذى أدى إلى زيادة الواردات من القمح ودقيقه من حوالى ٤٩٩٠ ألف طن عام ١٩٨٠م إلى حوالى ٥٥٩٥ ألف طن عام ١٩٩٣م لتغطية الفجوة بين الانتاج والاستهلاك. وقد حاولت الدولة علاج هذا الخلل من جانبى الانتاج

والاستهلاك، حيث نجحت فى زيادة الانتاج المحلى من القمح من ١٧٩٦ ألف طن عام ١٩٨٠م إلى ٤٧٨٧ ألف طن عام ١٩٩٣، وفى نفس الوقت انخفض متوسط نصيب الفرد مـن القمح نتيجـة لارتفـاع مستوى المعيشـة بوجـه عـام وزيادة متوسط نصيب الفرد مـن الأغذيـة البديلـة للقمـح، ممـا أدى إلـى زيـادة نسبة الاكتفاء الذاتى من القمح من ٢٥٪ فقط عـام ١٩٨١/٨٠م إلـى ٣٦,٦٪ عـام ١٩٩٠/٨٩م ثم إلـى ٤٨,٢٪ عـام ١٩٩٢/٩١م ثـم إلـى ٥٠,٥٪ عـام ١٩٩٣/٩٢م. إلا أنه يظل الموقف أنه لابد من الاعتماد على الاستيراد لتغطية هذه الفجوة الغذائية.

وتشير التقديرات والتوقعات المستقبلية للواردات المصرية من القمح إلى أن الطاقة الاستيرادية المتوقعة ستبلغ حوالـى ٥٩٤٢ ألـف طـن عـام ٢٠٠٠م تبلغ قيمتها حوالى ٢٤٩٦ مليون جنيه، وحوالى ٦٩٠٨ ألف طن عام ٢٠٠٥م تبلغ قيمتها حوالى ٢٩٠٢ مليون، وذلك على فرض ثبات العوامـل والظـروف الحالية ومن أهمها السعر العالمى للقمح. أما في حالـة رفـع الدعـم عن القمـح بعـد تطبيـق اتفاقيـة الجـات فمن المتوقـع أن تصـل قيمـة الـواردات القمحيـة المصريـة عـام ٢٠٠٠م حوالـى ٢٩٩٥ مليون جنيه، وعـام ٢٠٠٥م حوالـى ٣٤٨٣ مليون جنيه، خاصة إذا علمنا أن الجات تؤدى بصفة عامة إلى خفـض كمية القمح المدعم التى سيتم طرحها في السوق الدولي خلال الفترة ١٩٩٥ – ٢٠٠٠م. وهو الأمر الذى يتطلب من الدول المسـتوردة ومـن بينهـا مصـر أن تعيد تخطيط إنتاجها الزراعى وفقاً لذلك. وقد سـعت مصـر بـالفعل إلـى زيـادة نسبة الاكتفاء الذاتى من خلال تثبيت الكميات المستوردة مـن ناحيـة، وزيـادة الرقعة المزروعة من القمح، واستخدام التكنولوجيا الحديثة فـي زيـادة إنتاجيـة الفدان.

أما بالنسبة للسكر فمن المتوقع ان يزيد الإنتاج المحلى منـه مـن حوالـى ١,٠٠٣ مليون طن عام ١٩٩٥م إلى حوالى ١,٢ مليون طن عام ٢٠٠٠م تبعـاً

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	حسام الدين سليمان
الموضوع الفرعي :	ومصر : قطاع الزراعة	رقم العـــدد :	
المصـــــدر :	(كتاب) مؤتمر اثر اتفاقية الجات...	تاريخ الصـدور :	١٩٩٦

للزيادة المشاهدة في إنتاجية الفدان من محصول قصب السكر. كذلك يتوقع أيضاً زيادة الاستهلاك من حوالي ١,٥ مليون طن عام ١٩٩٥م إلى حوالي ١,٦ مليون طن عام ٢٠٠٠م، وبالتالي فإنه من المتوقع أن تقل واردات مصر من السكر من حوالي ٠,٥ مليون طن عام ١٩٩٥م إلى حوالي ٠,٤ مليون طن عام ٢٠٠٠م. وحيث أنه من المتوقع أن ترتفع الاسعار العالمية للسكر خلال الفترة ١٩٩٥ - ٢٠٠٠م بنسبة ١٠٪ وفقاً لتقديرات UNCTAD-FAO-FAPRI فإنه من المتوقع أن تنخفض قيمة هذه الواردات من حوالي ٦٧٧ مليون جنيه عام ١٩٩٥م إلى حوالي ٥٩٦ مليون جنيه عام ٢٠٠٠م.

ثانياً: أثر تطبيق إتفاقية الجات على الاستثمارات الزراعية في ج.م.ع:

رغم انتهاج الدولة لسياسة الانفتاح الاقتصادي منذ منتصف السبعينات واصدارها لقوانين تشجيع الاستثمار الخاص والأجنبي، إلا أن القطاع الزراعي لم يحظ بالأهمية التي تتناسب مع دوره في الاقتصاد القومي. وقد ترتب على ذلك تواضع معدلات نمو الإنتاج الزراعي، وتدهور معدلات الاكتفاء الذاتي للسلع الزراعية والغذائية. ويرجع ذلك بصفة اساسية إلى تواضع مستويات نمو الاستثمار الزراعي على الرغم من توافر امكانيات جيدة للاستثمار في هذا القطاع، فهناك مجال للتوسع الزراعي بحوالي مليوني فدان أخرى، كما أنه يمكن فتح مجالات استثمارية تسهم في زيادة القيمة المضافة للقطاع الزراعي مثل تحسين نظم التسويق والتصنيع الزراعي وتقديم الخامات الضرورية لتنمية القطاعات غير الزراعية، وإنتاج سلع تصديرية زراعية وفقاً

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	حسام الدين سليمان
الموضوع الفرعي :	ومصر : قطاع الزراعة	رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	(كتاب) مؤتمر اثر اتفاقية الجات...	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٦

لشروط المنافسة، وللإحلال محل الواردات. وبالرغم من أن قوانين الاستثمار تعتبر مسألة من الشئون الداخلية البحتة إلا أن قضية الاستثمار دخلت ضمن مفاوضات الجات على أساس أن بعض الأحكام في قوانين الاستثمار تؤثر على سير التجارة الدولية تأثيراً مشابهاً لما يحدث عند إخضاع التدفقات السلعية لقيود تعريفية أو غير تعريفية، حيث تشترط قوانين الاستثمار في بعض الدول ومن بينها مصر استخدام نسبة معينة من المنتجات المحلية في إنتاج سلعة أخرى، ولا شك أن مثل هذا الشرط له نفس أثر الحماية الجمركية على سير التجارة الدولية. وقد أسفرت دورة أورجواى عن وجوب إخطار منظمة التجارة العالمية بكل تلك الممارسات مع الالتزام بإزالتها خلال سنتين بالنسبة للدول المتقدمة، وخمس سنوات بالنسبة للدول النامية، وسبع سنوات بالنسبة للدول الأقل نمواً.

ولعل من أهم الايجابيات المحتملة لتحرير التجارة العالمية بالنسبة للقطاع الزراعى في ج.م.ع. ارتفاع اسعار السلع الزراعية وبالتالى إمكانية إتساع قاعدة المدخرات الريفية، وتوفير مناخ جيد للاستثمار من خلال خلق الاستقرار الاقتصادى وزيادة التسهيلات الجمركية والضريبية التى تفرضها قواعد الجات، والتى تفرض أيضاً وضوح القوانين المنظمة للإستثمار وثباتها.

من ناحية أخرى فإن تطبيق برامج التكيف الهيكلى والاصلاح الاقتصادى في نفس الوقت سوف يحقق حرية السوق، ويرفع اسعار السلع الزراعية بما يساهم في زيادة معدل العائد على الاستثمار في المشروعات الزراعية إلى الحد الذى يعطى الثقة للمستثمر في إمكانية تحقيقه لعائد مجزى لاستثماراته، أو إمكانية استخدام استثماراته في إنتاج محاصيل تصديرية تلاقى طلباً عالمياً. وسوف يؤدى كل ذلك بلاشك إلى زيادة فرص الاستثمار في القطاع الزراعى سواء من الأفراد أو من الهيئات التمويلية المحلية والدولية.

الموضوع الرئيسى :	الجات		اسم كاتب المقال :	حسام الدين سليمان
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع الزراعة		رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	(كتاب) مؤتمر اثر اتفاقية الجات . . .		تاريخ الصـــدور :	١٩٩٦

وعلى الرغم من اتخاذ الإدارة المصرية للكثير من الإجراءات في ضوء تطبيق برامج التكيف الهيكلى والاصلاح الاقتصادى، إلا أن القطاع الزراعى مازال أقل القطاعات الاقتصادية المصرية جذباً لرأس المال الخاص للاستثمار في المشروعات الزراعية. ومن هنا يظل للاستثمار العام أهمية خاصة ومتميزة في المجالات التى لا يقبل القطاع الخاص على الاستثمار فيها، كما تعتمد مرونة عرض السلع الزراعية على المجالات التى يكون الاستثمار العام فيها ضرورياً لجذب وتشجيع القطاع الخاص، وكذلك المجالات التى يكون تدخل الدولة فيها مطلوباً للتصدى للقضايا العامة مثل العدالة والتنمية طويلة الأجل والتى لا يهتم بها القطاع الخاص.

مما سبق يتبين أن المجالات التى تتطلب جهداً منظماً لزيادة الاستثمارات العامة فيها، وكذلك تطبيق اتفاق الزراعة كما جاء في الاتفاق النهائى للجات يفرض على الإدارة المصرية ضرورة خلق النظام الإدارى الذى يتعامل بمرونة مع المستثمرين، ويسهل من المشاكل البيروقراطية من خلال سرعة البت في الطلبات الاستثمارية وسرعة الحصول على التراخيص، وسهولة التعامل مع الجهات الرسمية، مع قصر التدخل الحكومى على التأكد من جدوى المشروع قبل تنفيذه، ثم متابعة أدائه بعد تنفيذه للمساعدة في حل المشاكل التي تواجهه دون أن تشكل تلك المتابعة نوعاً من السلطة الرقابية على المشروع، وقد اتجهت السياسة المصرية في الفترة الأخيرة إلى تطبيق ذلك بالفعل.

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	وفاء طولان
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع الزراعة	رقم العـــــدد :	٢٠١٣
المصـــــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٧/٩/١٣

عصر الجات و« العالم اليوم »

منذ عامين ونصف العام انعطف العالم نحو منحنى جديد فى التجارة العالمية . هذا المنحنى أطلق عليه «عصر الجات» وهو العصر الذى يحمل بصمات جديدة ستقود العالم فى القرن القادم وتضع حلولا للمشاكل التى نشبت منذ قيام الحرب العالمية الأولى فى بدايات القرن العشرين ويراود البشرية الأمل فى أن تضع هذه المعادلة الجديدة حلولا للمشكلات التى أدت إلى نشوب الحرب والصراعات الدولية والاقليمية والمحلية من جراء النزاع على التجارة العالمية أو السيطرة على مصادر المواد الخام.

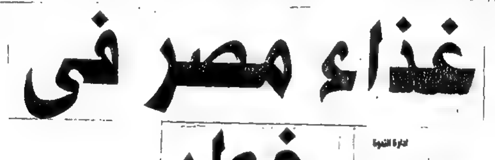
ومع ذلك فإن أغلب دول العالم حتى التى انضمت إلى الجات لم تعط هذا الانعطاف الدولى الكبير حقه فى المناقشة والتحليل فالتحولات الجذرية التى تضمنتها «الجات» خطيرة حقا ويمكن أن تساهم فى ايجاد نظام دولى مغاير لجميع الأنظمة التى عرفها العالم من قبل.

لذلك دعت «العالم اليوم» نخبة من المفكرين وكبار الاقتصاديين لمناقشة وتحليل الدهاليز التى تنطوى عليها اتفاقيات الجات بفروعها المختلفة البالغة 28 فرعا حتى للآن ولكى يعرضوا آراءهم وتصوراتهم ويلقوا الضوء على هذا العصر الجديد.

وكان من الطبيعى أن يرأس ندوة «العالم اليوم» الرجل الذى قام بمتابعة كل الخطوات التى تمت منذ بدء «جولة أوروجواى» حتى الموافقة على انضمام مصر لهذا النظام الدولى الجديد.. وهو الدكتور يسرى مصطفى الذى شغل منصب وزير الاقتصاد فى مصر لأطول فترة فى السنوات الأخيرة والذى يعتبر الأب الروحى للجات فى مصر حيث شارك فى الجزء الأكبر من الندوات والاجتماعات والمؤتمرات التى بحثت وناقشت هذه القضية الحيوية وهو يرأس حاليا بنك مصر أمريكا الدولى.

كما استضافت مائدة حوار «العالم اليوم» كوكبة من الخبراء والمختصين المعنيين

عصر الجات وتأثيره على مصر وانتاجها الصناعى والزراعى هو الموضوع الذى تطرحه «العالم اليوم» فى هذه الندوة التى تنشر وقائعها اليوم والأيام التالية



خطر

إدارة الندوة

سعد هجرس

أعدها للنشر

وفاء طولان

رأس الندوة

د. يسرى مصطفى
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية الاسبق ورئيس بنك مصر أمريكا الدولى

شارك فى الحوار بترتيب الحروف الأبجدية

د. إبراهيم فوزى
رئيس هيئة الاستثمار ووزير الصناعة السابق

السيد أحمد داود
رجل أعمال

د. على حبيش
نقيب العلميين

محمد مأمون
وزير مفوض تجارى

يحيى المصرى
المستشار بوزارة الاقتصاد

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	وفاء طولان
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع الزراعة	رقم العـــــدد :	٢٠١٣
المصـــــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٧/٩/١٣

□ د. يسرى مصطفى : زيادة فى أسعار المنتجات الزراعية المستوردة بعد الجات

□ السيد داود : فاتورة وارداتنا الغذائية ستتصاعد بشكل مخيف

□ د. ابراهيم فوزى : إلغاء دعم المنتجات الزراعية يفيد مصر ولن يضرها

□ د. على حبيش : القطاع الخاص ليست لديه القدرة على تطوير الزراعة

□ يحيى المصرى : ايجاد بدائل للقمح سيحل المشكلة

□ محمد مأمون : الدول المتقدمة تلغى 20٪ من دعم المنتجات الزراعية خلال 6 سنوات

أصبح واضحاً من سلسلة الندوات السابقة التي نشرتها العالم اليوم في إطار ملف الجات أن العديد من الصناعات ستتأثر تأثراً بالغاً مع تطبيق الاتفاقية في حين أن صناعات أخرى ستستفيد من المزايا التي تتيحها الجات وبصفة خاصة للدول النامية.

غير اننا نناقش اليوم قضية بالغة الأهمية وهي مستقبل واردات مصر الغذائية حيث إن مصر تستورد الكثير من السلع الزراعية الغذائية .. وهذه الواردات تتمتع بدعم من الدول المصدرة في إطار حرب المنتجات الزراعية بين الدول المتقدمة.

وطبقاً للجات سينتهى الدعم مما يعني عملية ارتفاع لأسعار هذه الواردات بصورة مخيفة وبالتالى يصبح غذاء مصر فى خطر .. كيف نواجه هذه المشكلة كان محور ندوة اليوم.

شارك في الحديث في هذه الندوة المهندس السيد أحمد داود «رجل أعمال» والدكتور يسرى مصطفى «وزير الاقتصاد الاسبق ورئيس بنك مصر أمريكا الدولى» ويحيى المصرى المستشار بوزارة الاقتصاد ومحمد مأمون الوزير المفوض التجارى والدكتور ابراهيم فوزى رئيس هيئة الاستثمار والدكتور على حبيش نقيب الطحيين.

كان السؤال الأول والمحورى من العالم اليوم حول تأثير اتفاقية الجات على القطاع الزراعي وعلى واردات مصر من السلع الغذائية.

السيد داود : هناك فجوة غذائية كبيرة في مصر تتمثل بصفة رئيسية فى منتجات الدقيق والسكر والزيت واللبن والارز حيث تستورد مصر حوالى 5 ملايين طن قمح ودقيق و600 الف طن سكر وذلك على سبيل المثال وإذا لم نضع فى اعتبارنا كيفية مواجهة هذه الفجوة الزراعية ستتأثر تأثيراً سلبياً بعد الجات.

د. يسرى مصطفى . قامت منظمة الاغذية والزراعة التابعة للامم المتحدة «الفاو» بدراسة انعكاسات الجات على مجموعة من الدول وأكدت انه سيحدث ارتفاع ملحوظ فى أسعار المنتجات الزراعية يزداد تبعاً لمستويات التحرير.

السيد داود . هناك فجوة غذائية فى العالم كله بالنسبة القمح ولذلك لابد ان نعيد النظر فى سياسة الزراعة فى مصر ولابد من تغطية الفجوة الغذائية.

واقترح أن نركز على زراعة القمح وتقوم الدولة بإلزام كل محافظة بزراعة عدد معين من الافدنة بالقمح وإذا لم نفكر في حل سريع لتلك الفجوة فإن سعر رغيف الخبز سيرتفع إلى جانب ارتفاع سعر الذرة واللبن الجاف لان مع تحرير التجارة العالمية سيلغى الدعم على كل هذه المنتجات وبالتالى سنجد انفسنا فى خطورة كبيرة لا نعلم مداها.

يحيى المصرى : لابد أن تكون هناك بدائل القمح وإذا وجدت هذه البدائل اعتقد انه لن يكون هناك اى مشكلة.

السيد داود : لابديل عن القمح وكانت هناك اقتراحات لبدائل مثل البطاطس والذرة .. إلخ. ولكنها فشلت.

ايضاً بالنسبة للسكر فإنني اطالب أن يتجه الاستثمار إلى صناعة السكر من البنجر لان صناعة السكر من القصب تحتاج إلى مياه وفيرة هذا فى حين اننا نحتاج للمياه فى إقامة مشروعات أخرى.

ولذلك فإن الجات تفرض علينا تحديات جدية بالنسبة لقطاع الزراعة وإذا لم تكن هناك سياسات لتضييق الفجوة بقدر المستطاع فإن فاتورة الواردات الغذائية ستتصاعد بشكل مخيف.

تعويضات للدول النامية

محمد مأمون : لابد أن نطرح سؤالاً مهماً هل بالفعل الجات هى السبب فى ارتفاع اسعار المواد الغذائية؟!

من المعروف انه كانت هناك حرب بين الدول المتقدمة فى تقديم الدعم للمنتجات الزراعية ولكن هذه الدول قررت أن تتوقف عن الدعم وبالتالى سيكون هناك ارتفاع للاسعار.

وأود أن اشير إلى نقطة مهمة

وهي أن الدول الكبرى الزراعية لن تلغى الدعم بنسبة 100٪ حيث تنص الاتفاقية على أن 36٪ من دعم التصدير سيلغى على 6 سنوات.

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	وفاء طولان
الموضوع الفرعي :	ومصر : قطاع الزراعة	رقم العـــــدد :	٢٠١٣
المصـــــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٧/٩/١٣

وقد طالبنا أن تمنحنا الدول الزراعية الكبرى تعويضاً وكان الرد أن الدعم لن يلغى كلية وسيكون ذلك على مدار 6 سنوات بواقع حوالى 6٪ كل عام.

وقد كانت السياسات الزراعية في كل الدول الكبرى سياسات خاطئة وكانت الحماية عالية جداً وكان الدعم فى دول أوروبا بحوالى 250 مليار دولار سنوياً ونتيجة ذلك فإن بعض الدول مثل أمريكا والتى تمنح دعماً للمنتجات الزراعية ووجدت لديها عجزا فى الميزانية ولذلك قررت العمل على إلغاء الدعم.

ورغم ذلك نحن حققنا كدولة نامية منح الدعم للإنتاج والتصدير ولكن للأسف ليس لدينا ما نمنحه للدعم.

أصعب المفاوضات

د. يسرى مصطفى التفاوض الخاص بقطاع الزراعة كان الأصعب فى اتفاقية الجات لأن أحد الأطراف وهو الاتحاد الأوروبى كانت سياسته الزراعية تقوم على الدعم فى حين أن الطرف الثانى وهو الولايات المتحدة الأمريكية كان يقدم الدعم الذى تقدمه دول أخرى وبالتالي لتستطيع منتجاته الزراعية أن تنافس فى السوق العالمى.

والطرف الثالث وهى مجموعة دول الكيرنز وهى عبارة عن 14 دولة مصدرة للمنتجات الزراعية وكانت تتأثر سلباً بالدعم الذى تمنحه أوروبا والولايات المتحدة الامريكية.

أما الطرف الرابع وهى الدول المستوردة الصافية للغذاء ومنها مصر والمغرب

وتم الاتفاق على أن الدول المستوردة الصافية للغذاء مع تحرير التجارة العالمية وإلغاء الدعم لابد أن تعوض خلال الفترة الانتقالية التى لاتقل عن 10 سنوات عن التكلفة الزائدة نتيجة ارتفاع الاسعار نتيجة لإلغاء الدعم. وهذا التعويض متمثل فى معونات غذائية ومنح قروض ميسرة وسيتضح مدى وكيفية تنفيذ ذلك فى التطبيق العملى.

إلغاء الدعم يفيدنا

د. ابرهيم فوزى : فى اعتقادى أن الغاء الدعم سيكون عنصراً ايجابياً بالنسبة للدول المتلقية للدعم لاننا على سبيل المثال خرجنا من السوق العالمى للقطن بسبب الدعم الذى تقدمه أمريكا لمزارع القطن حتى أصبح سعر القطن المصرى ثلاثة أضعاف القطن الأمريكى وبالتالى فإن الغاء الدعم سيمنحنا الفرصة لنبرهن للعالم اننا متميزون فى زراعة القطن.

أما بالنسبة للقمح فإن المتغير ليس سعر القمح وإنما سعر البرسيم الذى يرتفع بشدة لاستخدامه كعلف للحيوانات التى يرتفع اسعار لحومها بصورة رهيبة وبالتالى أصبح المزارعون يتجهون الى زراعة البرسيم بدلاً من القمح لما يحققه من هامش ربح ضخم.

ولذلك اقترح بان نقوم بزراعة منتجات أخرى تحقق ربحية عالية وبالتالى نستطيع استيراد القمح من أى مكان فى العالم.

اساليب تقليدية

العالم اليوم هل لدينا ميزة نسبية فى الزراعة؟

د. ابراهيم فوزى نعم لدينا ميزة نسبية ولكننا مازلنا نتعامل مع الزراعة بالتقاليد الموروثة.

إذن لابد من توجيه الدراسات إلى القطاع الزراعى وتحريك السياسات للتعامل مع التكنولوجيا الحديثة فى الزراعة.

العالم اليوم هل تعتقد فى ظل شروط اتفاقية الجات أن مصر تستطيع استعادة عرشها المفقود فى القطن؟

د. ابرهيم فوزى : لن نقول القطن بالتحديد ولكن فى ظل اتفاقية الجات ستكون هناك فرصة وخاصة بالنسبة لمصر لأن تحتل عرش أى محصول زراعى على مستوى العالم

د. يسرى مصطفى هناك دراسة خاصة قامت بها الفاو عام 1988 لتأثير الجات على واردات مصر من السلع الزراعية وانتهت إلى أن الزيادة ستكون من 400 مليون دولار إلى 800 مليون دولار وفقاً لمراحل تحرير التجارة العالمية

د. ابراهيم فوزى : ولكن هذه الدراسات تفترض الغاء الدعم مع بقاء الحال على ما هو عليه فى بلادنا ولاتفترض باننا سنقوم بالتطوير والتقدم ولكن هذا لايمنع من اعداد دراسة حديثة للمحاصيل بصورة تتوائم مع الواقع الجديد.

د. يسرى مصطفى أود ان أشير إلى أن الغاء الدعم سيزيد القدرة التنافسية لمنتجاتنا فى السوق العالمى وسيمنحنا القدرة على رفع معدلات صادراتنا من منتجاتنا الزراعية

د. على حبيش القطاع الزراعى فى مصر من أقوى القطاعات التى لها استراتيجية وسياسة محددة وهناك مركز للبحوث الزراعية لديه القدرة الدائمة على البحث والتطوير.

وهناك مركز للهندسة الوراثية وهو من أكبر المراكز التابعة للقطاع الزراعى.

ورغم المخاوف من استمرار استخدام الطرق التقليدية فى الزراعة إلا أن هناك طرقاً حديثة وأساليب متطورة بدأ القطاع الزراعى يطبقها ، وبالتالى فإن الفجوة الموجودة الآن بدأت تقل

ومن مميزات هذا القطاع ان البحث العلمى التابع له متصل اتصالاً مباشراً بالعملية الانتاجية

سد الفجوة الغذائية

العالم اليوم : هل يجب ان نوجه سياستنا إلى سد الفجوة الغذائية أم نتجه إلى انتاج سلع نتمتع فيها بمميزات نسبية؟

السيد داود : اعتقد انه من الافضل أن نجدد زراعة منتج نتميز به عن دول العالم ثم ننظر بعد ذلك فى سد الفجوة الغذائية.

د. ابراهيم فوزى . ليس هناك ما يمنع أن نوجه سياستنا إلى الاتجاهين.

محمد مامون : فى رايى ان السعر هو الذى سيحدد إلى اى الاتجاهين نتجه.

د. يسرى مصطفى : اتفاقية الجات فى مجال الدعم تنص على أن الدول التى يقل فيها دخل الفرد سنوياً عن 1000 دولار مسموح لها بمنح الدعم ولاتتخذ الدول المستوردة منها أى اجراءات وقائية ضدها.

القطاع الخاص عاجز

العالم اليوم : هل يمكن إقامة شركات خاصة تقوم بتطوير الزراعة عن طريق الابحاث والدراسات حتى تستطيع أن تواكب حركة السوق؟

د. على حبيش : لا اعتقد أن هناك قطاعا خاصا يستطيع تقديم المساهمة المالية فى عمل أبحاث ودراسات تؤدى إلى عمل منتجات حديثة.

لأن غالباً الابتكارات والاختراعات وخاصة فى العلوم الحديثة مثل الهندسة الوراثية تكلفتها عالية جداً وبالتالى فهى مخاطرة بحوالى 200/ من القطاع الخاص يقوم بهذه المخاطرة؟! هذا إلى جانب وجود الرقابة من الدولة فمن الجائز أن يتعاقد القطاع الخاص مع دولة ما على ابتكارات لسلالات تقضى على ماهو لدينا أو تنقل أمراضا معينة. ولذلك فهى مقتصرة على الجهاز الحكومى فقط. وعلى الرغم من ذلك فإن القانون لايمنع القطاع الخاص من عمل الابتكارات والابحاث.

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	وفاء طولان
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع الزراعة	رقم العـــــدد :	٢٠١٣
المصـــــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٧/٩/١٣

د. ابراهيم فوزى : أنا من انصار أن تظل بحوث القطاع الزراعى تابعاً للجهاز الحكومى لانه حتى لو كان هناك معمل قطاع خاص انفق تكاليف باهظة على منتج ما ثم سلمه للدولة للتاكد من صلاحيته وعندئذ تبدأ الدولة اخضاع هذا المنتج للتجارب العملية العديدة ومن المحتمل أن تطول مدة هذه التجارب وبالتالى من الجائز أن تنتهى صلاحية هذا المنتج فى هذه الفترة الطويلة.

واعتقد انه من الأصلح أن تتحمل الدولة مسئولية التربة وصلاحيتها والحفاظ على النبات من الامراض . إلخ.

ورغم ذلك فإن الباب مفتوح امام القطاع الخاص ولكن هناك محاذير كبيرة.

محمد مامون : هذا النظام قائم فى كينيا حيث يقوم القطاع الخاص بالبحث العلمى وفى النهاية بعد الاتفاق عليه يعود عليه نفع ربحه ولكن الدولة تقوم بالتجارب عليه حتى تتاكد من صلاحيته.

العالم اليوم : كيف يمكن إعادة هيكلة اجهزة البحث العلمي في مصر وخاصة المرتبطة بالزراعة وكيف نعد لهيكل محفز للقطاع الخاص لدخول مجال البحث العلمي؟

د. ابراهيم فوزى : فى تصورى ان مسئولية الدولة توفير البحوث العلمية للزراعة وانه بعد الغاء الدعم الذى تقدمه الدول المتقدمة للزراعة فإننى اعتقد اننا نستطيع ان ننافس فى السوق العالمية بشرط أن نقوم بتعديل سياستنا فى القطاع الزراعي.

السيد داود · لابد أن أشير إلى نقطة مهمة وهى أن التطوير والمراكز العلمية فى مصر تعمل ولكن ليس بالصورة الجيدة وهناك شركات خاصة تعمل في هذا المجال وعلى نطاق ضيق ومتخصصة فى زراعة الانسجة فقط.

د. يسرى مصطفى · الجات أوجدت موقفين جديدين بالنسبة للزراعة اولهما يتعلق بالصادرات المصرية من السلع الزراعية وما يؤدى إليه الإلغاء التدريجى للدعم من زيادة القدرة التنافسية لمنتجاتنا الزراعية وثانيهما الاستيراد من السلع الزراعية من العالم الخارجى والتى سترتفع تكلفتها تدريجياً طبقاً لمراحل التحرير.

دعم نسبى

العالم اليوم : منذ وقعت مصر اتفاقية الجات في ابريل 94 وحتى الآن هل قمنا بخطوات عملية لوضع سياسات تتوامم مع التحول العالمي الجديد؟

محمد مامون :كانت فكرة الغاء الدعم مطروحة أمام كل الدول وبما أن أنواع الدعم عديدة جداً فقد تم عمل دراسة وقام واحد من سكرتارية الجات بزيارة لمصر لدراسة الدعم الذى تقدمه الدولة وكانت النتيجة أن مصر تمنح الدعم للزراعة بالسالب وكان السبب الرئيسى فى ذلك هو سعر الصرف حيث كنا نستورد القمح بسعر 70 قرشاً للدولار ولذلك فإن الفلاح المصرى أوقف زراعة القمح.أما الآن مع تغيير سعر الصرف بدأ الفلاح المصرى يعود لزراعة القمح مرة أخرى، وبالتالى اعتقد أن الفجوة الغذائية فى الثلاث سنوات السابقة نسبتها قلت عما كانت عليه

قطاع الصناعة

الادوية

الجات

ومصر

قطاع الصناعة : الادوية

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	الدواء المصرى ل ((الجات)) در	أكرم محمود	العالم اليوم	١٨٧٧	١٩٩٧/٤/١	٧٣
٢	الدواء المصرى والجات	محمد رؤوف حامد	الاهرام	٤٠٦٣٧	١٩٩٨/٣/١١	٧٥
٣	الدواء والجات مناوشات متصلة	ياسر سامى قرنى	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٥٢٣	١٩٩٨/٣/١٦	٧٧
٤	عاصفة الجات تهدد الدواء المصرى	عبد الرسول الزرقانى	العالم اليوم	٢١٨٥	١٩٩٨/٤/١٦	٨٠

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	أكرم محمود
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع الصناعة : الادوية	رقم العـــدد :	١٨٧٧
المصـــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصــدور :	١٩٩٧/٤/١

الدواء المصرى لـ «الجات» در

تحقيق : اكرم محمود

اصدرت شعبة صناعة الدواء في غرفة الصناعات الكيماوية بياناً حذرت فيه من الغاء شرط السماح والتنازل عن المدة المقررة في الاتفاقية مؤكدة ان الغاء فترة السماح من شانه ان يدمر صناعة الدواء في مصر وضربوا مثلاً بكندا والتى تنازلت عن فترة السماح، وهو ما ادى إلى ضرب صناعة الدواء فيها ومضاعفة اسعاره خمس مرات، لصالح الشركات متعددة الجنسية التي سيطرت على الاسواق هناك.

وتعانى اسعار الادوية من ارتفاعات متوالية خلال السنوات الاخيرة سواء في منتجات قطاع الاعمال او القطاع الخاص، بسبب ارتفاع اسعار الخامات وتكلفة المعامل الحديثة لانتاج الادوية والتى تعد صناعتها من الصناعات عالية التكلفة.

وصلت بوادر الارتفاعات الهائلة في الاسعار من خلال الاصناف الجديدة من الادوية التى تم طرحها كاكتشافات حديثة. ومن بينها عقار جديد لعلاج الذبحة الصدرية بسعر 6500 جنيه للحقنة الواحدة وحسب احصائيات اتحاد الصناعات عن اسعار الادوية فان هناك 168 صنفاً دوائياً تزيد اسعارها على 100 جنيه. بينما توجد بعض الاصناف الدوائية الموجودة في السوق منذ سنوات مثل سيبتيرين «سبراى» بسعر 135 جنيها، و«سيبنمت» لقرحة المعدة بسعر 120 جنيها للعلبة

وهناك عدة ادوية خاصة بالحالات الحرجة، وهى اصناف ذات اسعار هائلة، وغير مسجلة في وزارة الصحة بمصر، وتقوم الشركة المصرية لتجارة الادوية باستيرادها وبيعها للجمهور بالطلب. وتعد احدث الادوية في الاسواق والتى يتوصل اليها العلماء من خلال ابحاث مرتفعة التكاليف، ويرجع عدم تسجيلها إلى ارتفاع تكاليف التسجيل بوزارة الصحة، ومنها ادوية اذابة الجلطة والتى يتم استخدامها لعلاج الجلطة خلال ساعة واحدة من وقوعها مثل «الاكتليز» ويصل سعره إلى 6000 جنيه، والكابيكيتر 250 جنيها، والبروستامون 5 81 جنيه ويستخدم لزيادة كفاءة الدورة الدموية للمخ

ويوجد دواء ويستخدم لاخراج الجنين في حالة موته بالرحم. وهذه الاصناف الدوائية لا يوجد بديل محلى لها، ولا يمكن حتى للمستشفيات الخاصة الاحتفاظ بها نظراً لارتفاع اسعارها في حين تكون الحاجة اليها ملحة

وتعد الاصناف المرتفعة التكلفة مثالاً على ما يمكن حدوثه في حالة تطبيق اتفاقية تحرير التجارة حيث يتم دفع قيمة الملكية الفكرية للاصناف الجديدة ولمدة عشرين عاماً، واذا كانت الشركات الحالية في مصر تقوم بتصنيع المنتجات الدوائية والشركات العالمية عن طريق الحصول على تصريح او تعويض مقابل مبالغ قليلة فان تطبيق بند الملكية الفكرية من شأنه ان يضاعف اسعار الادوية خمس مرات على الاقل، فضلاً عن طرح الادوية الجديدة باسعار غير محدودة وهو ما يهدد شركات الدواء، بالاضافة إلى تعريض النظام الصحى باكمله لهزة عنيفة، وكما قال الدكتور حمدى السيد رئيس اتحاد المهن الطبية ونقيب الاطباء فان الغاء فترة السماح من شانه ان يعرض صناعة الدواء في مصر لخسارة قريبة تبلغ مليار جنيه على الاقل، وتصل هذه الخسارة إلى اكثر من 11 مليار جنيه بعد عدة سنوات

ويرى الدكتور جلال غراب رئيس الشركة القابضة للصناعات الدوائية ان مستقبل انتاج الدواء في مصر يواجه مأزقاً مهماً، بسبب الضغوط الدولية لالغاء المهلة الممنوحة لمصر والتى يتبقى منها 8 سنوات قبل تنفيذ اتفاقية تحرير التجارة العالمية «الجات»، وهو ما يعنى وضع صناعة الدواء تحت رحمة صاحب براءة الاختراع لمدة 20 عاماً، ولذلك فان المفاوضات التى تمت مع الجانب الامريكي طالب فيها خبراء مصر باستمرار فترة السماح الممنوحة لها

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	أكرم محمود
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع الصناعة : الادوية	رقم العـــــدد :	١٨٧٧
المصـــــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٧/٤/١

ويحذر الدكتور ثروت باسيلي رئيس جمعية منتجي الدواء من الخضوع لضغوط الشركات للتطبيق الفورى لبند حق الملكية الفكرية «التريبس» واشار إلى ان صناعة الدواء المصرية لا تحتاج إلى استثمارات خارجية، لكنها تحتاج إلى توسيع القدرة على البحث والتطوير للادوية، بالاضافة إلى فتح اسواق تصدير جديدة من شأنها ان تدعم صناعة الدواء، خاصة ان طاقة المصانع الموجودة تفيض عن حاجة السوق المصرية

ودعا رئيس جمعية منتجي الدواء الشركات المصرية العاملة في مجال الدواء إلى تدعيم ابحاث تطوير الدواء وابتكار اصناف جديدة استعداداً للتعامل مع الظروف العالمية بعد انتهاء فترة السماح وبدء تطبيق اتفاقية الملكية الفكرية «التريبس».

ويكشف الدكتور جلال غراب عن مشكلة كبرى تواجه صناعة الدواء في مصر وتشملها أحد بنود اتفاقية تحرير التجارة، وتنص الفقرة 9 من البند 70 للاتفاق على أن يحصل صاحب حق «براءة الاختراع» على حق تسويق الدواء -أو المنتج- بصورة احتكارية لمدة خمس سنوات من تقديم طلب التسجيل، سواء في حالة قبول أو رفض التسجيل، وهذا البند يفتح الباب لأن يفرض صاحب المنتج السعر الذى يراه طوال فترة الملكية الفكرية التي تصل إلى 20 عاماً

وقال الدكتور غراب إن مواجهة الاتفاقية لا يمكن بدون المساهمة في بحوث وتطوير الدواء، وهو ما جرى حيث اتفقت الشركات العامة والخاصة على تكوين شركة للبحوث الدوائية وتطوير المعدات برأسمال قدره 30 مليون جنيه، وهو رقم قد لا يكفي كثيراً لحل مشكلة البحوث، لكنه يساهم في بحوث تطوير الدواء الموجود بالفعل وليس الخامات حيث تبلغ تكلفة بحوث تطوير الدواء بين مليون و 4 ملايين دولار في حين تصل بحوث الخامات الدوائية من 500 مليون إلى 1000 مليون دولار للصنف الواحد

ويفسر د. جلال ذلك بأن الوصول إلى خامة دوائية جديدة يتم فيه الوصول إلى عدة خامات وقد تصل إلى 100 خامة وقد لا يصلح في التجارب أكثر من صنف واحد كما أن تجارب اى خامة دوائية جديدة تمر بثلاث مراحل الأولى حيوانات المعمل، ثم حيوانات أعلى مثل القرود وبعد ذلك على الانسان وذلك يرفع تكلفة الدواء الواحد لتصل إلى أكثر من مليار جنيه، وبالتالي فإن الدول النامية لا يمكنها مجاراة الشركات الكبرى في مجال الابحاث الخاصة بالخامات

وفي ذلك يقول الدكتور زكريا جاد نقيب الصيادلة وأحد خبراء الدواء لسنوات إن ميزانية بعض شركات الدواء الكبرى تتعدى ميزانيات الدول، وقد أصبحت شركات الدواء في تقنيتها والاتها تفوق صناعة السلاح، وتضارع في دقتها مصانع الصواريخ والاقمار الصناعية

وفي مصر 30 شركة دواء تعمل في مجال انتاج الاشكال الصيدلية والخامات الدوائية ووصل حجم الانتاج المحلي ليغطي 90٪ من حاجات السوق الدوائي المصرى وتم تطوير بعض المصانع لمسايرة التطورات التكنولوجية، وحصلت الشركات المحلية على عقود من 177 شركة عالمية لإنتاج 1390 صنفاً دوائياً وقامت في مصر صناعة دوائية تعبئة وتغليف خامات دوائية مستوردة من الخارج أو تعبئة نفس الاصناف العالمية بتوكيل أو تصريح، وهو ما يعني عدم قيام نظام انتاج دوائي في مصر يمكنه تصنيع الخامات الدوائية، وبالتالي فإن استمرار هذا الحال من شأنه أن يضع الشركات في مأزق عدم القدرة على تصنيع دواء جديد بعد انتهاء فترة السماح لاتفاقية تحرير التجارة دون دفع مقابل براءة اختراع وهو المأزق الذى تواجهه صناعة الدواء في مصر

وقد أوصى خبراء الدواء أن يراعي جهاز التسعير بوزارة الصحة المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية مثل تغير أسعار صرف العملات الأجنبية للخامات ومستلزمات الانتاج، حتى تتيح لشركات الانتاج نسبة معقولة من فائض الربح لمواجهة عمليات الإحلال والتجديد، كما طالبوا بإعادة النظر في أسس تسعير الدواء بما يحقق الاستمرار للشركات، وأن تشجع الدولة الشركات على البحث العلمي في مجال الادوية، خاصة وأن اى إضافة تقدمها شركة أو دولة لاى صنف تعطيها حق المشاركة في حق الملكية الفكرية للدواء

ويبلغ انتاج الدواء المصرى 6 مليارات جنيه في العام يمثل الانتاج المحلي منها نسبة 93٪، تمثل انتاجاً لاصناف الشركات العالمية بتوكيلات أو تصاريح انتاج، وحسبما يقول الدكتور رؤوف حامد الاستاذ بهيئة الرقابة الدوائية فإن صناعة الدواء في مصر تعتبر مشكلة لأنها صناعة تقوم على تشكيل الخامات المستوردة من الخارج والاكتفاء بعملية التعبئة والتغليف، ويغيب تماماً بند الابحاث الدوائية التي تشكل عصب الانتاج الدوائي في العالم وبالتالي فإن صناعة الدواء في مصر سوف تكون اكثر تأثراً مع تطبيق اتفاقية تحرير التجارة، نظراً لعدم وجود أبحاث لانتاج الخامات الدوائية وعدم الاستفادة من البحوث العلمية ودعم البحوث في الجامعات وكليات الصيدلة والعلوم التي من الممكن أن توفر على الدولة مليارات

وهناك وجهة نظر ترى أن التعجيل في اختصار فترة السماح التي قررتها الجات سيتيح لشركات الأدوية الوطنية الخروج من نفق مشكلتها الكبرى وهي ميزانيات التطوير والبحوث التي تحتاج أموالاً ضخمة مما سيؤدى بصناعة الدواء المصرية إلى تحولها للعالمية والقدرة على المنافسة

ويرد أصحاب هذا الرأى على معارضيهم أن رفع شعار حماية الصناعة الوطنية وفقط سيعني أننا سنظل منغلقين على أنفسنا وسيتركنا قطار التطور العالمي بغير رحمة، يضيف هؤلاء أننا قد نتحمل بعض الخسارة المؤقتة لكن صناعة الدواء المصرية هي المستفيدة

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	محمد رؤوف حامد
الموضوع الفرعي :	ومصر : قطاع الصناعة : الادوية	رقم العـــدد :	٤٠٦٣٧
المصـــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٨/٣/١١

الدواء المصري ((والجات))

حسابات إدارة الأزمة

هذه وجهة نظر متكاملة عن صناعة الدواء المصرية وتحديات التعامل مع اتفاقية «الجات». حيث يطرح الكاتب رأيه في المعوقات الذاتية لهذه الصناعة «الحيوية المهمة» ثم يقدم تصوره لما يسميه «بالسيناريو الانتقائي» الذي يقترح التعامل به مع اتفاقية حقوق الملكية الفكرية (الجات).

رغم تمتع مصر بالاستثناء من تطبيق حقوق الملكية الفكرية منذ يناير ١٩٩٥، ولمدة مستقبلة قدرها عشر سنوات، فإن السنوات الثلاث الأولى قد مضت (أو تأكلت) دون أي إجراء حقيقي لحسن استغلال هذه الفترة الاستثنائية، والتي قصد منها إعطاء فرصة للدول النامية لتقوية عودها وترتيب أمورها. وأكثر من ذلك فإننا نقابل الضغوط الأجنبية المطالبة بالتطبيق الفوري (وهي أساساً ضغوط أمريكية) بالرفض التام، دون أية إجراءات عملية للاستفادة واقعيا من أي من التطبيق، أو عدم التطبيق. لقد أصبحنا محاصرين إعلاميا باتهامات «الجات» باعتبارها مصدرا كبيرا سيؤدي الى رفع أسعار الدواء. والصحيح في تقديري أنه رغم أن «الجات» تمثل عقبة كبيرة، الا أن لدينا في منظومة صناعة الدواء المصرى عقبات ذاتية أشد تأثيراً من عقبة «الجات». إن حرج موقف صناعة الدواء المصرية (رغم عراقتها والامكانيات الكامنة فيها)، وشدة تحديات «الجات» وحقوق الملكية الفكرية، يتطلبان شفافية حقيقية في التعامل مع أمرين مهمين وهما:

١ ـ المعوقات الذاتية في صناعة الدواء المصرية

٢ ـ سيناريوهات التعامل مع «الجات».

أولا: المعوقات الذاتية

يمكن الاشارة الى أربع عقبات رئيسية نوجزها فيما يلي:

● العقبة الأولي: الاعتماد علي معايير خاطئة في التقييم ومن أهم هذه المعايير الخاطئة معيار تغطية الانتاج الوطني للاستهلاك المحلي، حيث يجري التفاخر بأن مصر تغطي ٩٣٪ من احتياجاتها من المستحضرات الدوائية. إن الارتكاز علي هذا المعيار أمر مضلل فهو لا يصلح لتقويم صناعة تعتمد علي البحث العلمي (مثل صناعة الدواء) وترتفع فيها القيمة المضافة، وتحتاج الي سوق كبيرة أكبر من سوق البلد الواحد. وهو أيضا أمر كوميدي حيث يعني أن مصر أكثر تفوقا في صناعة الدواء من دول مثل سويسرا وانجلترا واليابان والتي لا تغطي صناعاتها الدوائية أكثر من ٤٠ ـ ٦٠٪ من الاحتياجات المحلية (لكن لها في نفس الوقت أهمية الأسد في السوق العالمية). بل وفي هذه الحالة تكون فلسطين المحتلة والمغرب وسوريا (وكلها تنتج ما يزيد علي ٧٥٪ من احتياجاتها الدوائية) أكثر تقدماً من جميع دول أوروبا. إن المعيار المذكور قد يصلح في صناعة مثل صناعات الحصر ومنتجات الألبان، ولكن ليس أبداً في صناعة الدواء.

■ العقبة الثانية: القبول القديم لوضع «كتش ملك» في صناعة الدواء المصرية. ونقصد بذلك عدم وجود منظومة فعالة في أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي الدوائي. لقد بلغ الوضع الغريب حد أن ٤٠٪ من الأدوية المصنعة في مصر تصنع من خلال تصاريح أجنبية، رغم أن معظم هذه الأدوية (حوالي ٩٪) قد انتهت فترة براءات اختراعها ولا تعلم. فإن الأدوية المصنعة بتراخيص أجنبية في الأردن تبلغ ٢٪ فقط.

ملحوظة

منذ ١٩٩٢ وحتى الآن تصدر الأردن من الأدوية ٣ ـ ٤ مرة ضعف ما تصدره مصر وذلك رغم أن صناعة الدواء الاردنية قد بدأت منذ السبعينيات بينما قد بدأت الصناعة المصرية العريقة منذ الثلاثينيات.

● العقبة الثالثة: وقوف صناعة الدوا المصرية عند حد الدمج الصناعي للمواد الدوائية لتكون في صورة أشكال صيدلية مختلفة وهو ما يعرف بالتشكيل الصيدلي، ذلك مع تنامي ضرورة التكامل والتفوق في حزمة تكنولوجيات الدواء (التشكيل الصيدلي المتطور، المواد الخام، مواد التعبئة، التكنولوجيا الحيوية.. الخ).

● العقبة الرابعة: الخلل في التسيير الاداري لصناعة الدوا والمجالات المرتبطة بها، ويظهر ذلك فيما يلي:

أ ـ استاتيكية في الرؤى، والآليات، والقيادات

ب ـ عدم وجود ادارة للتغيير التكنولوجي في شركات صناعة الدواء، رغم أن التغيير في هذه الصناعة يحدث في كل لحظة وهناك حاجة الى بحثه ورصده وبقعه، علي مستوى التغيير اليومي والتغيير الجذري.

جـ ـ عدم التحام الشركات القائمة مع البحث العلمي التطويري (وليس الخدمي) داخلها أو خارجها. ولقد قدمت شركة النصر النموذج الحقيقي الوحيد في هذا الخصوص (في الهندسة العكسية للمواد الخام) لكن هذا النموذج لم يصادف الرعاية المناسبة.

د ـ عدم اعمال التوجهات الادارية الحديثة في صناعة الدوا المصرية (بقطاعيها العام والخاص)، مثل التحالفات الاستراتيجية، واعادة الهيكلة، والتقويم المتعارف.. الخ

لقد أدى استمرار وجود المعوقات الذاتية في صناعة الدواء المصرية منذ أوائل السبعينيات الي ما يلي:

ـ تأخر شديد عن البلدان التي بدأت مسيرتها الدوائية معنا أو بعدنا، فالهند تصنع ٨٥٪ من المواد الخام التي تحتاجها، وهي علي وشك طرح ثلاث مواد دوائية (جديدة تماما) في السوق العالمية. واسرائيل تصدر كبرى شركاتها أدوية قيمتها ٦ مليون دولار، وهي الأخرى تقوم بطرح مواد دوائية جديدة في السوق العالمية. وأما الأردن الشقيق فلقد تفوق في التصدير وفي التطوير

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	محمد رؤوف حامد
الموضوع الفرعي :	ومصر : قطاع الصناعة : الادوية	رقم العـــــدد :	٤٠٦٣٧
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٨/٣/١١

- هدر الامكانيات العلمية المتجددة باستمرار والمتمثلة في الذين يتأهلون بالدكتوراه من مختلف انحاء العالم المتقدم، ويأتون من الخارج وهم على مستوى عالمي ثم لا يجدون في مصر منظومة علمية تكنولوجية حقيقية ينخرطون فيها، فتكون النتيجة رحيلهم الى الخارج، أو غيابهم في الداخل من خلال بحوث الترقي الوظيفي وذلك فضلا عن دارسي الدكتوراه داخل مصر

- موقف اللا فعل في مجابهة «الجات» حيث يتم التركيز على جانب واحد فقط وهو الخوف من ارتفاع الأسعار (وبطريقة فيها قدر من المبالغة)

بينما يغفل الجانب الاكثر اهمية وهو الخطر الذي يهدد استمرار وتطور صناعة الدواء في ظل منافسة اجنبية قوية قادمة

ثانيا : سيناريوهات التعامل مع «الجات»

يحتاج التعامل الايجابي مع «الجات» الى مستويين من التناول المستوى الاول يختص بمتطلبات تصحيحية وتأهيلية لابد من استيفائها لتصحيح مسار صناعة الدواء المصرى وهو تصحيح مطلوب سواء في وجود أو في عدم وجود تحدى «الجات»، وأما المستوى الثاني فيختص بالسيناريو الانتقائي الذى سنتعامل به مع اتفاقية حقوق الملكية الفكرية

□ أولا آليات تصحيح أوضاع صناعة الدواء المصرية، وفيما يلى نشير بايجاز الى عدد ١٤ آلية في اتجاه تصحيح وتأهيل البنية الاساسية للصناعة الدوائية

١ - تصحيح معايير تقويم الصناعة الدوائية المصرية وذلك من خلال الاحتكام الى معايير مثل القيمة المضافة - البراءات ذات المردود التجارى - تقديم مواد دوائية جديدة - تقليص مسببة الانتاج بتراخيص اجنبية - التقويم المالي لأنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي .الخ

٢ - تنظيم المنافسة بحيث تأخذ في الاعتبار تكامل المسار التكنولوجي (المواد الخام - التشكيل الصيدلي المتطور - التكنولوجيا الحيوية .الخ) مع تحفيز التنافسية داخل كل اتجاه

٣ - استخدام وسائل صريحة للتحفيز على التطوير التكنولوجي (مثل الضرائب - التسعير - الجوائز الخ)

٤ - تصنيف الصناعة القائمة الى مستويين احدهما خاص بصناعة الادوية التي زالت عنها براءات الاختراع، والآخر صناعة تقوم على التطوير العلمي والتكنولوجي المباشر

٥ - ادخال ادارة التغيير التكنولوجي في شركات الدواء، وفي المنشآت البحثية الدوائية

٦ - تطوير إدارة القيمة المضافة من خلال التنسيق بين سلاسل القيم العلمية والتكنولوجية والصناعية والاقتصادية في المجال الدوائي على المستويين الوطني، والقطاعي

٧ - استيعاب التغيرات العالمية في إدارة واقتصاديات الصناعة الدوائية (مثل العملقة، والتحالفات، وشبكات البحوث، والخصخصة المعنية)، مع استحداث انشطة وتحويرات موازية او مناظرة لها تبعا للظروف الوطنية

٨ - دراسة وتشجيع وتنظيم التعامل الرشيد مع الشركات والتحالفات العالمية بهدف اكتساب معارف وتقنيات جديدة

٩ - انشاء مركز بحثي وطني في مجال الدواء من خلال «تحالف» بين الشركات الدوائية والبنوك ويكون بمثابة شركة قطاع خاص تهدف الى عمل اختراقات علمية وتكنولوجية وتقديم منتجات وعمليات انتاجية جديدة تحتكرها الشركات المصرية

١٠ - استغلال براءات الاختراع من الناحية العلمية (وليست التجارية) في تعميق القدرة الوطنية على عمل هندسة عكسية للمنتجات والعمليات الدوائية

١١ - الانفتاح الايجابي حول حقوق الملكية الفكرية من خلال استثمار حماية التطورات البسيطة سعدة ، والتى يمكن ان تكون ذات عائد تطويرى وتجارى مهم

١٢ - التواصل الافقي مع الموارد المحلية والاقليمية القائمة (الصناعات البتروكيماوية والتعدينية - النباتات والحيوانات في البر والبحر)

١٣ - استخدام التعلم كآلية رئيسية في التغيير التكنولوجي الدوائي وذلك من خلال التحالف بين الدراسات العليا في الكليات ومراكز البحوث من ناحية وشركات الدواء من ناحية اخرى وكذلك تحفيز الاعارة المتبادلة بين الكليات العلمية وشركات الدواء

١٤ - انشاء مجلس أعلى للدواء يكون هدفه ادارة «القمة» بشأن تطوير صناعة وسياسات الدواء

إن التعامل الايجابي مع الآليات المشار اليها من شأنه تأهيل صناعة الدواء المصرية للانتقال الى المدار العالمي ان ذلك الاعتقاد يرتكز على معطيات كثيرة نذكر منها مايلي

- حجم ونوعية الامكانيات البشرية الوطنية في تخصصات العلوم - الزراعة - الصيدلة - الطب، وكذلك امكانات العمل الفني الهندسي

- انه قد ثبت ان امكانية التطوير في اعمال الدواء على المستوى العالمي لم تعد مرتبطة بشكل مطلق بدرجة عملقة الشركات، فان الشركات متوسطة الحجم والصغيرة ظلت قادرة على استحداث ... صناعة عالمية من خلال حسن الادارة

- ان الحكومة المصرية لم تلعب منذ الستينيات دورا مهما في تحفيز تطوير صناعة الدواء، وفي تقديري أن قيام الحكومة بمبادرة في هذا الاتجاه ستحدث طفرة تطويرية هائلة

□ ثانيا السيناريو الانتقائي في التعامل مع حقوق الملكية الفكرية وتوجد ثلاثة سيناريوهات ممكنة السيناريو الاول هو الحفاظ على الفترة الانتقالية التى تمنحها اتفاقية حقوق الملكية الفكرية مع تحقيق مكاسب نتيجة ذلك

والسيناريو الثاني هو التنازل عن الفترة الانتقالية مع تحقيق مكاسب نتيجة هذا التنازل اما السيناريو الثالث فهو عدم تحقيق اى مكاسب لا من التمسك بالفترة الانتقالية ، ولا من التنازل عنها ، وهذا هو -إلى حد كبير - الوضع السائد حاليا

نحن إذن بحاجة سريعة إلى ان نخوض السنوات الثلاث الماضية الباقية من الفترة الانتقالية وأن نسعى لاتخاذ موقف ايجابي سواء عند الاستمرار في الاحتفاظ بالفترة الانتقالية او عند التنازل عنها

والسؤال هنا يكون ماهي التحركات الواجب اتخاذها (أو الاهداف المطلوب تحقيقها) مع كل سيناريو ؟

(١) عند الاحتفاظ بالفترة الانتقالية وهنا يمكن ان تكون الاهداف كما يلي

تطوير فوري للقوة البحثية التكنولوجية على المستوى الوطني بحيث تتوافر لمصر القدرة على تقليد مايمكن تقليده من المنتجات الدوائية وابتكار تغييرات وتطويرات جديدة لتجسيد القدرة التنافسية بعد انتهاء الفترة الانتقالية - تضبيط السياسة الدوائية الوطنية بحيث تكون مؤهلة للتعامل مع مستجدات وانعكاسات حقوق الملكية الفكرية عند تطبيق الاتفاقية (التسعير- الترخيص الاجبارى الخ) وهناك ايضا حاجة لهذا الهدف في حالة التنازل عن الاستثناء . تطبيق الاتفاقية

- تطوير الدواء المصرى الى الحد الذي يدفع الشعور الوطني للمصريين بالافتخار به ومؤازرته، خاصة ما يتعرض للمنافسة الاكبر بعد تطبيق حقوق الملكية الفكرية وهذا يتطلب تطوير اجهزة الرقابة الدوائية الوطنية بحيث تصل الى المستوى العالمي

(٢) عند التنازل عن الفترة الانتقالية وفي هذه الحالة يفضل اتباع الخطوات التالية

- وضع تصور مستقبلي لبنية وطنية متطورة في البحوث والتطوير

- الانفتاح بالتكنولوجيات الحديثة

- حشد القدرة الوطنية في مفاوضة صناعة الدواء العالمية على تقديم المساعدة المادية والتقنية لإنشاء مزارعات وعناصر البنية الوطنية في البحوث الانتاج (ارجع الى البند السابق)

هنا نود ان نشير الى ان المساعدات الاجنبية يجب ان تأتي في اطار المساهمة في تنفيذ تصورات وأهداف وطنية موجودة بالفعل وفي غياب هذه التصورات والأهداف فان المساعدات الاجنبية تأتي في اطار عشوائي او اطار منظم لفائدة الجهة الاجنبية في الأساس

- تنسيق تفعيل الامكانات الوطنية (بشرية ومادية) مع الاستثمار الأجنبي وحماية هذه الامكانات ومساعدتها في تحقيق اكبر فائدة للعنصر الوطني

- وضع سياسة بخصوص ما يسمح وما لا يسمح به من مجالات للاستثمار الاجنبي

وفي كل الاحوال يجب الانتباه الى ضرورة الاستعداد للتأثير في المفاوضات القادمة بخصوص مراجعة اتفاقية حقوق الملكية الفكرية (٢٠٠٠) وكذلك ضرورة الأخذ في الاعتبار ان اتفاقية «الجات» تتضمن اتفاقيات أخرى سيكون لها بعد التطبيق آثار اضافية بخصوص مجالات كثيرة منها صناعة الدواء.

هذه الاتفاقيات هي تلك المتعلقة بالاستثمار TRIMS وبالخدمات GATS وبالاشتراطات الصحية SPS

ان الامر يحتاج الى «استراتيجية» توضع بعناية وتخضع للمناقشة والمراجعة والاتفاق في اجتماع عام يحضره كل المهتمين -مؤسسيا- بمستقبل صناعة الدواء في مصر بعدها يبدأ تطبيق برامج وطنية محددة في الاطار الاستراتيجي الذى يجرى الاتفاق عليه□

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	ياسر سامى قرنى
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع الصناعة : الادوية	رقم العـــدد :	١٥٢٣
المصـــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـدور :	١٩٩٨/٣/١٦

الدواء والجات

مناوشات متصلة

ياسر سامى قرنى

وقعت مصر على الإشتراك فى العمل بإتفاقية الجات (الإتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية) •والعمل بموجب الإلتزامات الواردة ببنودها • والبنود الواردة فى إتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية ولعل مايدور هذه الأيام فى الندوات الإقتصادية والعلمية ، وحلقات البحث حول مشكلة تصنيع الدواء - واهميته لارتباطه بالصحة العامة للمواطنين والآثار التى تترتب اوتنتج عن تطبيق إتفاقية الجات هو مادفعنى لتناول هذا الموضوع حيث أن مشكلة صناعة الدواء • قد بدأت أو يرجع تاريخها إلى الجولة الثامنة والأخيرة لإبرام إتفاقية الجات ،وكانت بدايتها عام ١٩٨٦ • فى (إرجواى) ونهايتها عام ١٩٩٤ فى (مراكش) وقد تم فى هذه الدورة توقيع عدة إتفاقيات ولعل اهمها وهو مايعنينا فى هذا الصدد (إتفاقية إنشاء منظمة التجارة الدولية) وقد إتضح من اسس وقواعد إنشاء هذه المنظمة ان كل ماجاء بها قد وضع خصيصا لصالح الدول العظمى ومصالحها دون أن يضع فى الإعتبار مصالح الدول النامية •

وقد تمثل ذلك على وجه التحديد فيما يخص حقوق الملكية الفكرية - وبالذات فيما يخص براءات الإختراع حيث إثير جدل شديد وطويل - حول اعتبار إنتاج الدواء بمثابة براءة إختراع ام لا • !

ولبيان ذلك علينا أن نوضح الفرق بين ان يكون إختراع مكونات الدواء وتركيبته وإنتاجه ينتمى إلى إحدى الدول العظمى وبين ان هذا الإختراع الدوائى ينتمى إلى إحدى الدول النامية ففى الحالة الأولى الخاصة بالدول العظمى فإن التقدم العلمى والتكنولوجى المذهلين قد جعل هذه الدول تحقق قصب السبق فى تعدد الإختراعات وتكاثرها وتقدمها علاوة على ان نظام الاحتكار المعمول به فى هذه الدول والمصاحب لبراءة الإختراع ينطبق على كل من الطريقة والتركيب والمنتج

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	ياسر سامى قرنى
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع الصناعة : الادوية	رقم العـــــدد :	١٥٢٣
المصـــــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٨/٣/١٦

وبالرغم من ذلك فإن تعدد الإختراعات واحتكارها طبقا للقوانين السائدة فى هذه الدول لايضير مواطنيها لعوامل عدة اهمها :-

ا) أن الرعاية الصحية هناك تكفلها الدول فى شكل التأمين الصحى على كافة المواطنين •

ب) أن الصحة العامة لأفراد ومواطنى هذه الدول ترتفع كثيرا عن مثيلاتها فى الدول الفقيرة والنامية •

جـ) أن مستوى الدخل العام للمواطنين فى هذه الدول يرتفع عن نظيره كثيرا فى الدول الأخرى فلا يجدوا عناء فى شراء الدواء مهما إرتفع سعره •

اما بالنسبة للإحتكار وتطبيق براءة الإختراع على الدواء بالنسبة للدول النامية فإن اضراره تتمثل فيما يلى :-

أولا : ان القوانين الوضعية فى هذه الدول تطبق الإحتكار على الطريقة دون المنتج •

بمعنى ان من يستطيع ان ينتج دواء متماثلا مع دواء أخر ولكن بطريقة مختلفة وإن تشابهت نفس العناصر والمكونات فإنه لايكون قد خالف القانون الحالى السائد فى هذه الدول •

ومن ثم تتعدد المنتجات المتماثلة والمختلفة فى طريقة التحضير • ويترتب على ذلك بديهيا أن يكثر المعروض من الدواء • ويستتبع ذلك حدة المنافسة ومن ثم إنخفاض الأسعار وخلق وسائل الترغيب والإغراء فى تسويق هذه المنتجات مما يعود بالفائدة العظمى على مواطنى هذه الدول •

اما عند تطبيق قواعد إتفاقية الجات والجانب الخاص بقانون الإحتكار وتطبيق قواعد الإحتكار طبقا لما جاء بهذه الإتفاقية - والتى حددت براءة الإختراع على الطريقة والمكونات والعناصر والمنتج •

فإن ذلك سيجعل صاحب الطريقة والإنتاج هو المحتكر وحدة فى سوق الدواء وحيدا فريدا لاينافسه أحد مما يجعله يتحكم فى الأسعار ويزايد عليها لأنه لايخشى المنافسة • ويكون ذوى الحاجة لهذا الدواء من المرضى بالدول النامية هم وحدهم العائد عليهم الضرر من تطبيق الإتفاقية المذكورة للإسباب التالية :-

أولا : ان نظام التأمين الصحى المعمول به فى الدول النامية لايغطى إلا جموع الموظفين والعاملين فى الدولة فقط •

ثانيا : إنخفاض مستوى دخل الفرد فى هذه الدول لايجعله قادرا على تحمل تبعات نفقات العلاج التى يجعلها الإحتكار فوق مستوى قدرته المادية •

ثالثا : إن عدم وجود الرعاية الصحية الكافية او سرعة إنتشار الأوبئة والامراض فى هذه الدول يجعل طلب الدواء المحتكر اكثر من المعروض مما يؤدى بالضرورة إلى إرتفاع سعره والاغلب تعذر تواجده لعدم وجود منتج يماثله وينافسه حيث أن ذلك هو النتيجة الحتمية لتطبيق نظام الإحتكار كما جاء فى الإتفاقية المذكورة •

وعلى ذلك يكون تطبيق قواعد براءة الإختراع والإلتزام بالنصوص الواردة بالنسبة للإحتكار فى صناعة الدواء - ستكون فوائده بالنسبة للدول العظمى وفيره وعظيمة وستكون مساوئه بالنسبة للدول النامية كبيرة وفادحة •

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	ياسر سامي قرني
الموضوع الفرعي :	ومصر : قطاع الصناعة : الادوية	رقم العـــدد :	١٥٢٣
المصـــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـدور :	١٩٩٨/٣/١٦

وعليه تكون المادة ١/٢٧ الواردة في الجزء الخاصة بحماية الملكية الفكرية (براءة الإختراع.. الإحتكار) والتي نصت على أن يكون الإحتكار منطبقا على كل من الطريقة والمنتج خاصة ماسوف يتم إنتاجه في ظل التقدم التكنولوجي والعلمي المطرد للدول العظمى ، فإنه يدل دلالة قاطعة على ماسبق ذكره ،

وبهذا تكون الدول العظمى قد نجحت في فرض نظام براءة الإختراع على سياسة الدواء - واعطت مخترعه وصاحب فكرته وإنتاجه حق إحتكاره لوحده وبفرده ايا كانت الدولة التي ينتمي إليها لمدة ٢٠ عاما كاملا.

وجاءت المادة المذكورة لتتعارض تماما مع القانون المصرى رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ في المادة الثانية التي حظرت الإحتكار في الإختراعات الخاصة بالمواد الغذائية والأدوية - حماية للمواطنين المصريين وتوفيرا للرعاية الغذائية والصحية ،

إذن عند تطبيق إتفاقية الجات ستكون هذه المادة غير متفقة ولا متوافقة مع قواعد تطبيق الإتفاقية المذكورة وكان من الضرورى أن يلجأ المشرع المصرى في إعداد قانون جديد يعدل أو يلغي المادة المشار إليها ويجيز تطبيق قواعد الإحتكار على إنتاج الدول من حيث الطريقة والمنتج

وبذلك تكون حلقات البحث والدراسات التي تجرى حاليا في المؤتمرات والمنتديات العلمية - غير ذات جدوى بعدما وقعت مصر على إشتراكها وإلتزامها بكافة نصوص إتفاقية الجات بل وعدلت من تشريعاتها المحلية بما يتفق ونصوص الإتفاقية المذكورة ، ولابد من سائل يتساءل ، وما العمل وماهو الحل لأن ذلك فيه إضرار بالدول النامية عامة ولمصرنا العزيزة بصفة خاصة ، والإجابة على هذا التساؤل تكون بان علينا أن نتحرك بسرعة فائقة في إتخاذ خطوات عملية في ضوء المدلولات والمعطيات التي جاءت من فرضية تطبيق إتفاقية الجات ويكون تحركنا العاجل المطلوب على هذا النحو التالي

أولا : إن المادة ٦٦ من إتفاقية الجات وقد منحت فترة سماح في تطبيق الإتفاقية لمدة عشر سنوات للدول النامية التي تريد توفيق اوضاعها بالنسبة لبنود الإتفاقية المذكورة عند بداية تطبيقها ،

ثانيا : يمكن إستغلال فترة السماح المذكورة وهي فترة ليست بالقصيرة في تهيئة المناخ العلمي المناسب ، والعمل على تشجيع الباحثين على مداومة وجدية البحث العلمي ، والإرتقاء به لمواكبة التقدم العالمي ،

ثالثا : خلق كوادر علمية من الباحثين بإرسال البعثات للخارج للتدريب والدراسة والإستفادة من التطور المذهل الذي طرا على أساليب البحث العلمي في الدول العظمى لإستيعابها والنهل من منهلها لنقلها وتطبيقها بمصر ،

رابعا : تطوير مراكز الأبحاث والمعامل وتدعيمها وتجهيزها باحدث المعدات والاجهزة المتقدمة لتساعد على تحقيق النهضة العلمية في جميع المجالات بصفة عامة وفي مجال تصنيع الدواء بصفة خاصة ،

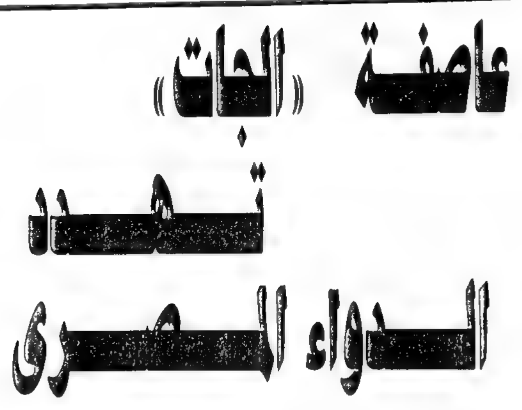
خامسا : خلق نوع من التعاون والمشاركة في شكل سوق عربية دوائية مشتركة تساعد على الفكاك من براثن الدول العظمى المحتكرة لصناعة الدواء ، وخلق كيان صناعي وإقتصادي كبير ، يتفق مع نظام التكتلات الإقتصادية التي تتسم بها سياسة القرن القادم ،

سادسا : جاءت المادة ٢/٢٧ من إتفاقية الجات بما يلي :

، يجوز للدول الاعضاء إستبعاد اى إختراع من المجالات التي تتطبق عليها براءة الإختراع والتي تؤدى إلى الإستغلال التجارى في اقاليمها ، إلى الإضرار بمواطنيها وحماية للنظام العام ،

ولن يمكننا الإستفادة بما جاء بالمادة السابقة إلا بالتمسك بالحلول التي اوردناها لإمكان إنتاج البديل الذي يمكننا من الإستغناء عن هذه المنتجات الدوائية الواردة لنا من الخارج بشروط الإتفاق المجحفة والتي بفرضها نظام الاحتكار حسبما هو وارد بإتفاقية الجات

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	عبد الرسول الزرقانى
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع الصناعة : الادوية	رقم العـــدد :	٢١٨٥
المصـــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	١٩٩٨/٤/١٦



صادراتنا 150 مليون جنيه من إنتاج قيمته 3 مليارات

الملف من إعداد
■ عبد الرسول
الزرقانى ■

صناعة الدواء في مصر، تعتبر من الصناعات الاستراتيجية التى لاتقل بأى حال عن انتاج الغذاء وصناعة السلاح، ومازالت هذه الصناعة المصرية فى أشد الحاجة إلى اعادة النظر فى اهدافها واستراتيجيتها، وسياستها وآلياتها، خصوصاً ونحن نقترب من نهاية فترة الانتقال الاولى المسموح بها لنا قبل تطبيق اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية، دون ان نستعد الاستعداد الكافي والمناسب لمواجهة ذلك. «العالم اليوم الاسبوعى» تفتح ملف هذه الصناعة لتناقش فيه المشكلات والعقبات التى تواجه صناعة الدواء، وآليات النهوض بها.

الموضوع الرئيسي :	الجات	اسم كاتب المقال :	عبد الرسول الزرقاني
الموضوع الفرعي :	ومصر : قطاع الصناعة : الادوية	رقم العـــــدد :	٢١٨٥
المصـــــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٨/٤/١٦

تواجه صناعة الدواء في مصر مشكلات لاحصر لها.. من هذه المشكلات.. ان المصانع التي تنتج المواد الخام الدوائية، اصبحت معرضة للتوقف عن الانتاج بسبب تغطية حاجة السوق المحلي من المنتجات العالمية باسعار رخيصة، عن التي تنتجها المصانع المصرية.. بالإضافة إلى ان معظم ما تنتجه شركات الدواء لايخرج عن نطاق التعبئة والتغليف والتشكيل الصيدلي، الذي يتم بتراخيص اجنبية.

كما تعاني صناعة الدواء في مصر من الفصل الذي يكاد ان يكون تاماً بين مراكز الابحاث والمصانع، ومن عدم الاحتكام للمعايير الصحيحة التي يمكن الاحتكام إليها في تقويم هذه الصناعة، وهي المعايير التي تعتمد على: القيمة المضافة، والبراءات ذات المردود التجاري وتقديم مواد دوائية جديدة.

«العالم اليوم الاسبوعي» ناقشت هذه المشكلات مع العديد من خبراء هذه الصناعة بهدف الوصول لآليات محددة يمكن من خلالها النهوض بصناعة الدواء لكي تتمكن من الوقوف امام تحديات الجات.

■ يقول الدكتور جمال نور عضو مجلس ادارة الشركة القابضة للأدوية:

لسنا هنا في مجال تقييم انجازات الصناعة الدوائية المصرية من حيث تحقيق الاكتفاء الذاتي، وتوفير اكثر من 92/ من احتياجات الشعب المصري من خلال الانتاج المحلي، ولانحن بصدد ابراز ما حققته صناعة الدواء في مصر من الارتفاع المستمر في نصيب الفرد المصري من الدواء حيث وصل الاستهلاك المحلي من الأدوية إلى اكثر من 3 مليارات جنيه مصري في عام 1997 ولكن المهم هو ان نحلل القدرة التنافسية للدواء المصري في الاسواق العالمية وايضاً تحليل قدرة الصناعة الدوائية المصرية على الابتكار والتطوير لانتاج ادوية جديدة.

انجازات ضعيفة

ويضيف د. جمال نور ان التحليل المنصف وغير المتحيز للاوضاع التكنولوجية والاقتصادية للصناعة الدوائية المصرية رغم تعدد اشكال الملكية والادارة فيها «شركات قطاع أعمال - قطاع مشترك - قطاع خاص - قطاع اجنبي بالكامل» يوضح لنا مقدار الفرق الشاسع والمسافة الكبيرة التي تفصل بين ما هو حادث لدينا وما يجرى في العالم المتقدم.

وعلى سبيل المثال إذا اخذنا ارقام تصدير الدواء المصري كمؤشر للتقدم الاقتصادي في مجال الدواء، نجد ان انجازاتنا في هذا المجال ضعيفة، ولاتتناسب مع ما حققناه من التوسع الافقي في مصانع التشكيل الصيدلي والتي وصل عددها إلى ما يقرب من 30 مصنعاً

مارقام التصدير للدواء المصري من القطاع العام والخاص لاتتجاوز 750 مليون جنيه تقريباً من حجم انتاج ما يقرب من 3 مليارات جنيه في حين ان دولة مثل الصين تقدر صادراتها من الخامات الدوائية والمستحضرات الصيدلية بحوالي 33 1 مليار دولار في عام 1996 في حين يقدر انتاجها من الخامات الدوائية بحوالي 36 10 مليار دولا

ويضيف د. جمال نور ان هناك عجزاً كبيراً في الميزان التجاري المصري بالنسبة للدواء اذا ادخلنا في الحساب ما نستورده من خامات دوائية ومستلزمات تعبئة وتغليف وغيرها، وكذلك استيراد بعض الادوية تامة الصنع، في حين ان دولة مثل الهند، تحقق فائضاً كبيراً في الميزان التجاري الدوائي ففي عام 93- 94 استوردت الهند بما قيمته 235 مليون دولار في حين انها قامت بتصدير ما قيمته 650 مليون دولار وتمثل الخامات الدوائية جزءاً كبيراً من هذا التصدير

لاطفرات في أي مجال

واعلن د. جمال نور في ندوة عن صناعة الدواء عقدت مؤخراً بالمركز القومي للبحوث انه لم تحدث اي طفرات تكنولوجية في مصر في هذه الصناعة الاستراتيجية طوال الثلاثين عاماً الاخيرة، اللهم إلا في مجالات نسبية محدودة مثل نظم الرقابة وتاكيد الجودة وتطبيق أساليب التصنيع الجيد، وفي المقابل لم يحدث اي تطور مهم في منظومة البحث والتطوير الدوائي في مصر، سواء في شركات قطاع الاعمال العام أو الخاص، حيث ان الشركات المشتركة والشركات الأجنبية العاملة في مصر، تستخدم التكنولوجيا الحديثة الواردة لها من الشركات الأم المتعددة الجنسيات.

ايضاً لم تحدث اي طفرات أو اختراقات تكنولوجية عن طريق مراكز البحوث والجامعات، بل لم يحدث ايضاً التقدم الكافي في نظم الادارة وتكنولوجيا المعلومات. ويعود هذا التخلف عن اللحاق بالتطور التكنولوجي العالمي إلى اسباب رئيسية منها

1 ـ عدم التخطيط المبكر لوضع الصناعة الدوائية على طريق تحقيق القدرة التنافسية للدواء المصري في السوق العالمي، بالاهتمام بالتصدير، الذي يؤدي إلى تطوير الادوية القديمة، والعمل على انتاج ادوية حديثة مصرية التصميم والتطوير والانتاج

2 ـ ضعف التنسيق والتعاون بين الجامعات ومراكز البحوث وبين شركات انتاج الدواء، وذلك لتعظيم الاستفادة من الكوادر العلمية والبحثية المتوافرة في مصر والتي تحتاج فقط إلى ادارة جيدة لتحقيق اقصى استفادة علمية وتكنولوجية منها

3 ـ ضعف التمويل والانفاق المخصص للبحوث والتطوير بصفة عامة، وليس فقط في مجال الدواء، حيث ان تكلفة انتاج دواء واحد جديد مركب كيماوي، أو منتج بيولوجي، تصل الآن إلى مئات الملايين من الدولارات، الامر الذي جعل شركات عملاقة متعددة الجنسيات تصرف على البحث والتطوير معدلات تصل في بعضها إلى اكثر من 30/ من ايراداتها السنوية

4 ـ عدم تطوير التعليم الطبي والصيدلي والكيماوي والهندسي بالدرجة الكافية بالإضافة إلى عدم الاهتمام بما حدث في العالم من ثورة في مجال نظم وتكنولوجيا المعلومات ونظم الادارة الحديثة

5 ـ عدم القدرة على تعظيم الاستفادة من تجربة نقل التكنولوجيا الاجنبية لصناعة الدواء المصرية، والتي حدثت في منتصف الستينات، عن طريق عقود التصنيع لمستحضرات بعض الشركات العالمية

الموضوع الرئيسى :	الجات	اسم كاتب المقال :	عبد الرسول الزرقانى
الموضوع الفرعى :	ومصر : قطاع الصناعة : الادوية	رقم العـــــدد :	٢١٨٥
المصـــــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٨/٤/١٦

6 ـ غياب التنسيق والتعاون بين الحكومات العربية، لايجاد كيان اقتصادي قوى يمكن من خلاله تطوير صناعة الدواء العربية

تكنولوجيات مطلوبة

ويطالب د. جمال نور نائب رئيس الشركة القابضة للأدوية بضرورة توفير حاجة المصانع المصرية من فروع التكنولوجيا الحديثة لكى تتمكن من مواجهة اتفاقية الجات والاستعداد لدخول القرن القادم ومن اهم فروع التكنولوجيا الحديثة التى تحتاجها صناعة الدواء:

ـ تكنولوجيا البحوث والتطوير والاستنباط وأدوية جديدة واهمها البيوتكنولوجي والهندسة الوراثية بفروعها الجديدة.

ـ تكنولوجيا واقتصاديات صناعة الخامات الصيدلية والمواد الوسيطة والمساعدة خصوصاً واننا لم ننجح حتى الآن بدرجة كافية للسيطرة على هذه الصناعة المهمة جداً، والمرتبطة بصناعات اخرى كثيرة مثل صناعة البتروكيماويات وصناعة التخمير وغيرها علماً باننا تقدمنا إلى حد كبير في اعادة صناعة التشكيل الصيدلى التقليدية

ـ تكنولوجيا تصميم وبناء المصانع الدوائية الحديثة طبقاً لأحدث الشروط والمواصفات، وتكنولوجيا تصنيع معدات وآلات الانتاج واجهزة الفحص والتحليل.

مقترحات للتطوير

ولكن كيف يمكن تحقيق النهوض الشامل بصناعة الدواء فى مصر؟

يقترح الدكتور رفيق محمد الشرقاوى الخبير فى مجال صناعة الدواء فى ضوء التجارب السابقة.

اولاً: وضع سياسة قومية دوائية، تشارك فيها الوزارات المعنية مثل الصناعة، والمالية، والبحث العلمي، وقطاع الأعمال والصحة بالإضافة إلى اتحاد نقابات المهن الطبية، والمسئولون عن شركات الادوية وجميع الجهات ذات الصلة

ثانياً: انشاء صندوق تنمية الدواء، ويهدف إلى تعويض الشركات الخاسرة، او بمعنى اخر سد الفجوة بين السعر الاقتصادي الذى يضمن للشركة الاستمرارية والسعر الاجتماعي، ويمول هذا الصندوق من وزارة الصحة، والتامينات، واتحاد نقابات المهن الطبية، وشركات الدواء.

ثالثاً: ضرورة الفصل بين الاستيراد والتوزيع فى الشركة المصرية لتجارة وتوزيع الادوية، وتطوير التعليم الطبى والصيدلى

■ الدكتور محمد الأحمدى عميد كلية الصيدلة السابق بجامعة الازهر يقول: هناك اشياء عديدة يمكن ان تساهم بشكل حاد فى النهوض بصناعة الدواء فى مصر منها

ـ العمل على دعم وتطوير صناعة الخامات المحلية الدوائية.

مع السماح للمستثمر الاجنبى لاستثمار امواله فى مجال التصنيع المحلى للخامات وفى مجال البحوث والتطوير ونقل التكنولوجيا الد...

ـ انشاء مركز بحثى متطور، تشارك فى تمويله شركات الدواء التابعة لقطاع الأعمال والشركات الخاصة، ويكون بمثابة شركة قطاع خاص تهدف إلى عمل اختراقات علمية وتكنولوجية وتقديم منتجات وعمليات انتاجية جديدة تحتكرها الشركات المصرية.

ـ تحقيق اقصى استفادة ممكنة من تعاون الصناعة الدوائية مع الجامعات ومراكز البحوث المحلية والأجنبية على اساس النظام التعاقدي، هذا بالإضافة إلى الاهتمام بانشاء مراكز معلومات دوائية متكاملة لخدمة الصناعة تشترك فى تمويله ايضاً جميع الشركات

ـ وقد أيد هذه الاقتراحات ايضاً كل من الدكتور محمد العزيزى رئيس قسم العقاقير بصيدلة الأزهر والدكتور مصطفى النقيب والدكتور محمد أنور الاستاذان بكلية الصيدلة جامعة الإسكندرية كما ايدها ايضاً كل من د. فريد حمادة والدكتور حسن على عماد ود. هشام الرفاعي ود. كامل على الغريب الاساتذة بكلية الصيدلة بجامعة الأزهر، وحسن الشرقاوى رئيس اللجنة النقابية بشركة النصر للكيماويات الدوائية.

تحديات الجات

■ الدكتور محفوظ قاسم استاذ التكنولوجيا الصيدلية بالمركز القومي للبحوث يثير قضية تطبيق اتفاق الجات عام 2005 واتفاقية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة "TRIPS" وتستحدث هاتان الاتفاقيتان فى مجال الدواء اوضاعاً جديدة تمثل تحديات جسيمة امام الصناعة الدوائية.. كما تفرض اتفاقية التريبس امرين:

الأول: استحداث حماية للمنتجات الدوائية بعد ان كانت غير محمية، وبذلك سيقفل باب الاجتهادات المصرية فى تصميم وتطوير منتجات دوائية مثيلة «بأسلوب الهندسة العكسية» طوال فترة الحماية

والثاني: هو امتداد فترة الحماية على طرق التصنيع لتصبح عشرين عاماً، بعد ان كانت عشرة أعوام

وهذان الامران كفيلان باستحداث فجوة فنية كبيرة فى مجال الدواء بين الشركات المصرية والشركات الاجنبية.. الأمر الذى سينعكس فى النهاية على صناعة الدواء، ومن هنا يجب ان تعد مصر نفسها لمقابلة التحديات الجديدة، فى مجال الدواء سواء أكان ذلك على مستوى الدولة او الصناعة أو الجامعة أو مراكز البحوث.

■ الدكتور احمد عبدالرحمن على عميد كلية الصيدلة بجامعة اسيوط يؤكد ان سريان اتفاق الجات وحقوق الملكية الفكرية يفرضان على الشركات الدوائية اجراء البحوث التنشيطية لتسجيل اكبر عدد من الأدوية المحضرة من الاعشاب والنباتات الطبية التى تزخر بها وديانا وصحارينا فمجال المنافسة فى انتاج الخامات الطبية المشيدة كيميائياً محدود للغاية علاوة على آثارها الجانبية التى تشير إليها اصابع الاتهام على انها احد اسباب انتشار مرض السرطان فى العصر الحديث وتشوهات الاجنة وغير ذلك. معكس الحال ـ كما يقول د. أحمد عبدالرحمن فى ورقة بحثية مهمة له ـ بالنسبة للاعشاب والنباتات الطبية التى تزخر بها مصر

والمطلوب هنا هو بناء جسور بين ما هو معروف بالطب الشعبى والعلوم الطبية الحديثة، ومن خبرتى فى هذا المجال فإن المتداول بالاعشاب والنباتات الطبية اثبتت فعالية فى علاج كثير من الامراض التى تندرج تحت اسم الامراض المستعصية والتى لاتوجد لها ادوية كيماوية فى السوق الدوائى

